إدارة الكوارث والأزمات



تأليف

د. محمد الفاتح محمود بشير المغربي

أستاذ إدارة الأعمال المشارك - كلية الأقتصاد والعلوم الإدارية
جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية - جمهورية السودان











الشركة العربية المتحدة
للتسويق والتوريدات


ادارة الكوارث و الازمات

ادارة
الكوارث و الازمات

دكتور/ محمد الفاتح محمود بشير المغربي

أستاذ ادارة الاعمال المشارك- كلية الاقتصاد و العلوم الادارية
جامعة القران الكريم و العلوم الاسلامية
جمهورية السودان

الناشر

الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات

2011

الكتـــــــــاب : إدارة الكوارث والأزمات

المؤلـــــــــف: محمد الفاتح محمود بشير المغربي

الطبعـــــة الأولى: القاهرة 2011

رقـــم الإيـــداع: 2010/17275

I.S.B.N. 978-977-477-0883

العنـــــــــوان: ص. بـ 203 مكتب بريد هليوبوليس – مصر الجديدة 1757

البريـد الإلكترونـي: u_ara@yahoo.com

الموقـع الإلكترونـي: WWW. Uarab.net

موبايـــــــــل: 002 – 010 – 3401184 / 002 – 010 – 1763677

المغربي، محمد الفاتح محمود بشير

إدارة الكوارث والأزمات / محمد الفاتح محمود بشير المغربي – القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، ٢٠١٠

142ص، 17×24سم

١- الكوارث

أ- العنوان

٩٠٤

بسم الله الرحمن الرحيم



الآية رقم (١) سورة الزلزلة

المحتويات

الموضوع	الصفحة

مقدمة

يصدر هذا الكتاب مساهمة متواضعة في توفير مرجع للطلاب باعتباره إحدى المكونات الهامة والأساسية لمنظومة العلوم الإنسانية وباعتباره إدارة الكوارث دعامة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ولا ندعي لهذا الكتاب الشمولية والإحاطة بكل أطراف ومفاصل علم، في حجم وتشعب وتشابك علم الكوارث فقد اختصر على أهم المنطلقات والأسس النظرية ولا يتطرق إلا إلى بعض أبرز مفاهيم الكوارث والتي تعالج موضوع إدارة الكوارث بصورة كلية أو جزئية والتي أوجزناها في أهم أسسها ونتائجها كما أن الكتاب لا يتضمن دراسة تفصيلية لأي من أنواع الكوارث سواء على المستوى العالمي أو الإقليمي أو القطري، ويرجع ذلك إلى قناعتنا بأن الدارس الكريم يستطيع القيام بمثل هذه الدراسة بنفسه بعد الإلمام بالجوانب النظرية والوقوف على الجانب التطبيقي في هذا الكتاب، كما أن احتواء الكتاب على الكثير من أنواع الكوارث وإدارتها سيساعد الدارس على إجراء المقارنات والقياسات وإقامة العلاقات بين مختلف عناصر الكوارث وإدارتها سواء من ناحية طبيعية أو بشرية أو قانونية .

لقد اعتمدنا في العديد من مواضع الأسلوب الوصفي خاصة عند طرح بعض المفاهيم والمصطلحات السائدة في هذا الكتاب حتى يكون الدارسون بمكامن القصور والظروف وهم يستخدمون هذه المفاهيم، وحتى نفكر جميعاً في إمكانية وكيفية تطوير إدارة الكوارث للمساهمة في حل قضايا اقتصاديات مجتمعاتنا على المستوى القطري والقومي.

نأمل أن يجد القارئ الكريم بعض الإضافة وبعض الفائدة فى هذا الكتاب وما التوفيق إلا من عند الله .

د. محمد الفاتح محمود بشير المغربي

مناهج بحث علم الكوارث

تضفي هـذه الطبيعـة المتشـعبة والمتـغيـرة لإدارة الكوارث واستخـدام مناهج من مختلف مناهج البحث والدراسة السائدة في علم الكوارث بشكل عام، فبجانب المناهج التقليدية مـثل المنهج الوصفي والتاريخي والوظيفي والنظامي يلاحظ الاستـخدام المتزايد للمناهج الآتية :

1 - **المنهج الكمي أو الإحصائي** الذي برز بقوة في الستينات والسـبعينات من القرن العشرين في العلوم الاجتـماعية، لقد أدى استخـدام المنهج الكمي إلى الانتقال بالكوارث كعلم من الوصف والتعميم إلى القياس والدقة، تتميز الكوارث بكثرة وتنوع وسرعـة تغير الإحـصاءات الخاصـة بمختلف عناصرها مـثل عدد المنازل والأروح والمال والتي تحتاج مـعالجتها إلى الوسائل الإحـصائية، ولكن علينا أن نعي أن لهذا المنهج حدوداً، فالإنسان الذي يميز الدراسات الخاصة بالكوارث عن غيرهـا لا يمكن أن يعامل كرقم أو كم في معـادلة رياضية أو قانون إحـصائي، لأن كثيراً من جوانب الإنسـان مثل حالته النفسية والعاطفيـة تؤثر فيه كمخطط ومنفذ ومسـتهلك ولكن لا يمكن معـالجة هذه الجوانب بالوسائل بالإحـصائية، ويمكن الرفـادة الكبيـرة من هذا المنهج بالقدر الذي لا يؤدي إلى تشـويه الواقع الموضوعي قيد الدراسة .

2 - **المنهج التحليلي** : وهو منهج هام للكشف عن ما يكمن خلف الإحصاءات وما بينها، فـهو يملك الأسبـاب والنتائج والعـلاقات بين مختـلف عناصر الكوارث وكذلك بينها وبين غيرها من العناصر المرتبطة بها المؤثرة فيهما، ولكن ينبغي أن يتـجاوز هذا المنهـج الإحصـاءات والبيـانات ليـشمـل أيضاً الجـوانب الإدارية والسياسيـة والاجتماعية والثـقافية لأن كثير من الظواهر المـادية وغير المادية تجد تفسيرها في إدارة الكوارث في الخصوصية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع .

3 - **المنهج السلوكي** المستـمد أساسـاً من علم النفس والذي يدرس تأثيـر العناصر المادية وغير المادية (خـاصة المعلومات) للبيئة والإنسـان ومدى وكيفية اسـتجابة الإنسان لهذه العناصر أو المؤثرات والقرارات التي يتخذها في ضوء ذلك .

4 - **المنهج الإقليمي** : الذي يعتبر من أقدم المنهاج المستخدمة في علم الكوارث يعني هذا المنهج بدراسة كل ما هو موجود في مساحة جغرافية معينة بحدودها كإقليم جغرافي ليظهر الشخصية المميزة لهذا الإقليم والظواهر والسمات التي تجعله مختلفاً عن غيره من الأقاليم وهو إذاً أكثر استخداماً من تميز أنواع الكوارث وموقعها الإقليمي أي يستخدم في دراسة الأقاليم التي تتعرض للكوارث كأقاليم قائمة بذاتها.

يعالج المنهج الإقليمي الكارثة باعتبارها مجالاً مغلقاً تظهر مكوناته وعناصره وعلاقاته نتيجة للتفاعلات الداخلية التي تحدث في إطاره بين الإنسان والطبيعة وبين الإنسان والإنسان .



الفصل الأول

الكوارث نظرياً

المقدمة :

يستعرض هذا الفصل المفاهيم، والمصطلحات الخاصة بعلم الكوارث، كما يتناول الكوارث البشرية والطبيعية بأسلوب نظري، وقد اعتبر بمثابة المحتوى الفكري لعلم الكوارث.

مفهوم الكارثة :

إن علم الكوارث هو علم التحسب للمنتظر وغير المنتظر، وإن الإنسان هو الذي يصنع الكارثة في بعض الأحيان نتيجة سكنه فى بيئات تسمى بيئة الكارثة منها مناطق الجبال البركانية والسهول الفيضية ومجاري السيول، ويضاف إلى ذلك سوء التخطيط الإسكاني الذي ينتج منه بواقع السكن العشوائي وما يكتنفه من ضعف البنيات الأساسية للخدمات كالمصارف الصناعية لمياه الأمطار وعدم صيانة المتوفر منها، وغير ذلك من النقائص التي تبرز أن الكارثة قد تكون في بعض الأحيان لتراكم ممارسات عشوائية لم تحسب على نحو عملي ومنطقي للمنتظر وغير المنتظر[1] .

والكارثة هي عبارة عن أي ضرر أو أي حدث يؤدي إلى ضرر بيئة الإنسان بقدر يفوق مقدرة المجتمع على التفاعل الطبيعي معه ويحتاج إلى عون خارجي وتؤدي هذه الكارثة إلى أضرار بالغة ولها رد فعل واضح سواء كان على الإنسان أو الممتلكات وغيرها من الأشياء الموجودة في البيئة، وقد تكون الكارثة طبيعية مثل الزلازل والبراكين والسيول والفيضانات والعواصف والأعاصير وغيرها، وقد تكون بسبب الإنسان مثل الحرائق والحروب والمجاعات مثل كل هذه الكوارث نجد أن ما يتهدد الولاية الشمالية دائماً كارثة الفيضانات[2] .

مصطلح الكارثة :

الكارثة هي الأزمة الناتجة عن التغيير المفاجئ ومصدر الضرر وقد استنبطت بدرجات جوهر الإشكالية وهو (توقع الخطر) وإذا تأملنا مصدر الخطر لوجدناه يتمثل في التهديدات التي تواجه حياة الإنسان وممتلكاته ومقدمات بيئته أما الأزمة، فهي تعني تحول في الأوضاع أي أن تكون في وضع غير مستقر ويمكن أن تقود إلى نتائج غير مرغوبة إذا

(1) د. حسن أبشر الطيب، 1992م ، ص12 .

(2) د. مهندس مناهل مجذوب، المرافق العامة.

كانت الأطراف المعنية غير مستعدة أو غير قادرة على احتوائها ودرء أخطارها أو الفاجعة. أو الكارثة يقصد بها التغيير المفاجئ حاد الأثر الذي يحدث بسبب تغييرات متصلة في القوى ويكون من نتائجها انهيار التوازن ويمكن الإحاطة بظاهرة واحدة تتصف بخصائص عدة مثل التغيير المفاجئ ومصدر الخطر أو الفاجعة أو الكارثة أو توقع الخطر(1).

ويمكن أيضاً تعريف الكارثة على أنها وضع طارئ وحدث مفاجئ دونما توقع وتتسبب في حدوث أضرار وخسائر فضلاً على تأثيرها على جميع نواحي الحياة وتلحق إصابات كثيرة إلى جانب الدمار في الممتلكات، وفي حدث يؤدي إلى استنفار كافة أجهزة الدولة وكل إمكانياتها لمواجهته وغالباً ما يصعب على الدولة مواجهتها لوحدها مهما بلغت إمكانياتها حيث لابد من المشاركة الدولية وتعتبر الزلازل أو الهزات الأرضية إحدى الظواهر الطبيعية التي تصيب بقاعاً عديدة من سطح الأرض بصورة دورية أو منظمة وتصيب مواقع أخرى بصورة مفاجئة مسببة في كلا الحالتين الكوارث والدمار خصوصاً إذا كانت شدتها كبيرة وصادف موقع بؤرتها تحت المناطق المأهولة بالسكان(2) .

مصطلح المخاطر والكوارث :

المخاطر هي أحداث قاسية تحدث أضراراً في حياة الناس ولا سيما الضعفاء، وقد تكون مخاطر طبيعية كالجفاف والزلازل والبراكين والفيضانات، وقد تكون من صنع البشر كالحروب والحراق وخلافه، وقد تؤدي المخاطر إلى أضرار شخصية أو فقدان ممتلكات أو فقدان سبل الرزق أو في الحالات الحادة تؤدي إلى هلاك الأرواح. أما الكوارث فهي تجمع بين عنصري المخاطر والضعف وتقع الكارثة نتيجة ضعف أفراد المجتمع وضعف الحكومات على عدم قدرتهم على الوقوف لمنع حدوث الكارثة التي تجعل حياتهم مهددة وهي ظاهرة اجتماعية اقتصادية تعجز فيها هياكل وفعاليات المجتمع عن الاستقرار بصفة مؤقتة(3) .

أنواع الكوارث :

لقد عرفت الأرض الكوارث منذ نشأة الخليقة وقد حدث القرآن الكريم بأنبائها إذ

---

(1) د. حسن أبشر الطيب، مرجع سابق، ص 15 .

(2) تقرير إدارة الدفاع المدني، ص 15 .

(3) تقرير جمعية الهلال الأحمر السوداني، ص 23.

هدد الله بها الأقوام الذين عصوا أمر الله وأمر رسله كما حدث لقوم نوح إذ أرسل عليهم الطوفان الذي غمر الأرض ثم نجى نوحاً ومن معه في الفلك كما أرسل الرجفة على قوم صالح فجعل عاليها سافلها .

وتقسم الكوارث تبعاً لمسبباتها إلى قسمين، وهي كوارث طبيعية وسنوردها بالتفصيل، وكوارث من صنع البشر .

1 . الكوارث بصنع البشر :

وهي التي يحدثها الإنسان أو التي يكون الإنسان طرفاً في حدوثها مثل نقل المواد الخطرة وحوادث السير والحرائق الكبيرة والحروب وعلاوة على ما تسببه الكوارث من صنع البشر من خسائر في الأرواح البشرية سواء داخل أو خارج موقع حدوث الكارثة فإنها تسبب أيضاً خسائر وأضرار كبيرة وخطيرة لمختلف القطاعات مثلاً القطاعات الإنسانية والزراعية والحيوانية والنباتية وعلى سبيل المثال تلك الكارثة الكيميائية التي حدثت في شهر تشرين الثاني عام 1986م عندما نشب حريق في مخازن تحتوي على مواد كيمائية ومبيدات للقوارض والأعشاب والحشرات والفطريات تابعة لشركة ساندوز لصناعة الأدوية في مدينة بال الواقعة على مجرى نهر الراين في سويسرا حيث التهم الحريق 1350 طن من هذه المواد . بذل رجال الإطفاء أقصى جهد ممكن لوقف انتشار النار ومنعها من الوصول إلى المخازن والمستودعات المجاورة التي تحتوي على مواد قابلة للانفجار والاشتعال، وقد تسببت تلك الكارثة في إحداث تأثيرات سلبية ضارة على البيئة أدت إلى تدمير عدد كبير من الأشجار ومساحات واسعة من المزروعات وذلك بسبب المواد المبيدة للأعشاب المخزونة داخل مستودعات المصنع حيث تلوثت مياه نهر الراين بالمياه شديدة التلوث بالكيماويات، مما أدى إلى قتل معظم الأحياء المائية في أجزاء كبيرة من النهر وقد وصل هذا التلوث حتى الشواطئ الهولندية وهكذا، وبعد أن عمت آثار التلوث البيئي أقطار الأرض جميعها وهددت مخاطرها بيئة البشر في مختلف البقاع وأصبح العالم يمر بمرحلة تفرد فيها البيئة مصير الإنسانية واقتصادياتها فإنه يجب وضع الأسس واتخاذ الإجراءات من أجل التقليل من المخاطر المتعاظمة التي تهدد الحياة على كوكب الأرض نتيجة للأضرار التي أحدثتها الكوارث بالتوازن الطبيعي للبيئة. فضلاً عن الاستنزاف الهائل للموارد الطبيعية ومصادر الطاقة والمصحوبة بتراكم كم هائل من

المخالفات والنفايات والعوادم حيث يمثل كل ذلك ضرراً بالبيئة والإنسان كما يجب العمل على فرض قيود على استخدام موارد البيئة للاستخدام الأمثل.

الكوارث الطبيعية :

إن المخاطر الطبيعية وتلك التي من صنع الإنسان بما تسببه من كوارث في عالم اليوم تعتبر قضية رئيسية للإنسان والتنمية هذه المخاطر قد سببت معاناة كبيرة للإنسان حيث أنها مرت سنين عديدة من جهود البناء والتنمية من مناطق كثيرة في العالم وتعتبر الفيضانات من أكثر الكوارث التي تكلف العالم سنوياً آلاف القتلى وبلايين الدولارات والسودان أحد هذه الدول النامية قد عانى كثيراً من مخاطر وتأثيرات هذه الكوارث خاصة تلك ذات الطبيعة المناخية المائية كالجفاف والتصحر والفيضانات .

والكوارث الطبيعية هي التي يعود مصدرها للطبيعة وتحدث دون تدخل من الإنسان مثل الزلازل والبراكين والأعاصير والصواعق وفيما يتعلق بالكوارث الطبيعية فقد عرفت البشرية من العصور الغابرة الكثير من الكوارث العظمى الناجمة عن أسباب طبيعية حيث سجلت ومنذ أقدم العصور آثار الزلازل والفيضانات والأعاصير والانفجارات البركانية وفي أحداث تسبب قتل وإبادة وإصابة أعداد هائلة من البشر، فضلاً عن إحداثها أضراراً بالممتلكات والمكتسبات والبيئة ومع تطور المدينة وانطلاقها في مسيرة التقدم الزراعي والصناعي والتجاري وشتى النواحي الاقتصادية والعمرانية واكب كل ذلك تطور في إمكانيات حدوث الكوارث الكبرى والتي تكمن أسبابها في أنشطة الإنسان وإبداعه لكوارث تأثيرات على البيئة وتأثيرات عميقة على صحة الإنسان وإذا كان لا يدركون من هذه الآثار الصحية إلا الضحايا والمصابين إلا أن هنالك العديد من المشاكل المعقدة التي تظهر عند وقوع الكوارث مما يقتضي اتخاذ إجراءات مضادة ومسبقة للوقاية للتقليل من المخاطر العميقة التي تتعرض لها المناطق المهددة بالكوارث فبسبب الكارثة قد تسد أنابيب المجاري وتتراكم أكوام القمامة وتتكسر مواسير المياه وتؤدي كل هذه الظروف إلى خلق بيئة خصبة لتكاثر القوارض والحشرات ناقلة الجراثيم وقد يؤدي تفعن الماء إلى الإهمال في النظافة الشخصية ويترتب على ذلك انتشار الأوبئة .

ومن أهم الكوارث الطبيعية :

1. الزلازل والبراكين :

تظهــر الخارطة أين حدثــت الزلازلت وأين ثارت البراكين كــلاهما حــدث قرب حواف صفــائح القشرة الأرضية والزلازل والبــراكين تحدث قرب حواف صفــائح القشرة الأرضية وتتحــرك معاً ببطء أو تتباعــد على سبيل المثال منطقة واحدة تطوق البــاسفيكي والأرضي للباسفــيكي هبطت تحت الغارات هذه الحركة التــدريجية لصفائح البــاسفيكي على الصفائح الناريــة تسبب الزلازل والصخور الأرضيــة البحر تسبب عمــقاً إلى أسفل وسخنت وأصبحت حمماً للبراكين ومنطقة أخرى البحر المتوسط حيث الصفحة الأفريقية تدفع على أوروبا إحــدى المناطق للنشاط البــركاني الأكبــر في الأطلسي حيث أضــيفت حمم جديدة أوروبا وأمريكا انجرفتا متباعدين[1] .

وهنالك صخور في باطن الأرض وفي الجزء العلوي تكون فــي حالة حرارة عالية وسيولة وضغــوط عالية أيضاً منحته فــرصة وجود أي ثغرة في قشرة الأرض لتــنفذ مها وعند حركتها هذه ومحاولتها للخروج تحدث الزلازل الضــعيفة التي قد يصحبها انفجار بركاني في وقت لاحق .

أ. الزلازل :

التفسير المبسط للزلازل هي حركات تموجية تتم في باطن الأرض وغالباً ما يكون هدفها هو إعادة التوازن للقــشرة الأرضية كلما اختل توازنها لأسباب مــختلفة كالضغط العالي وثوران البراكين .

ب. البراكين :

البــركان هو خــروج مقــذوفات من باطن الأرض في شكل مــواد سائلة وصلــبة وغازات في درجــة حرارة عالية هي تخــرج عن طريق فتحة قــشرة الأرض تصل سطح القشرة بالباطن الحار هذه الفتحة تحــدث بسبب ضعف القشرة الأرضية في الأماكن التي تعرضت لحركات أرضية كثيــرة مثل الالتواءات والانكسارات والانزلاقات وأحياناً تكون المواد المنصهرة بالداخل والغازات المتجمدة من القوة بمكان مما يجعلها تحدث تلك الفتحة يخرج منهــا البركان ولمعــرفة مدى تأثيــر الكوارث على البيئــة تتعرض البنيــات السكنية للانهيار الكامل والتدمــير الشامل الأمر الذي ينتج عنه حدوث أعداد كبــيرة من الوفيات

---

(1) د. راتب الزيان ، ص 156.

والمصابين بين السكان، كما تتعرض العديد من الجسور للهدم والتدمير وتدمير واقتلاع قضبان السكك الحديدية بسبب انزلاق التربة الأرضية وتصدعها وتحركها المفاجئ وتوقع وانقطاع شبكات وقنوات وتوصيلات أنابيب الغاز والبترول التي تتسرب منها مركباتها القابلة للتبخر والتي غالباً ما تكون انفجارية، فضلاً عن أن بعض المنتجات الكيماوية والغازات لها خاصية قابليتها للاشتغال إلى جانب أن تكون انفجارية فضلاً عن أن بعض المنتجات الكيماوية والغازات لها خاصيتها القابلة للاشتعال إلى جانب أن البعض منها عالي السعرية الحرارية حيث تسربها وانبعاثها من الخزانها والمستودعات التي لحقتها الأضرار، فهذه المواد الكيميائية لا غنى عنها ولا بديل لها في حياتنا اليومية.

الانفجارات البركانية:

يختلف تأثير هذه الانفجارات على البيئة باختلاف طبيعية المواد المتدفقة إلى الخارج ومكوناتها ومدى تسربها وهذا الرماد يعمل على تخريب المزروعات، وله تأثير حتى على المناخ العالمي، كما أن تراكم كميات ضخمة من الرماد على الجوانب للمخروط البركاني يصل ارتفاع بعضها إلى حوالي سبعة أمتار - يعتبر من معالم البيئة[1] .

وقوع كوارث طبيعية مصدر خطر يهدد حياتنا وتهديدها لعناصر ومكونات بيئتنا التي تعيش وسطها وتحيط بنا من كل مكان، وهنالك أيضاً حالات مشابهة لما ينجم من آثار عن الزلازل تترك أثاراً على البيئة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر وذلك بتلويث الماء والهواء والتربة[2] .

2. الجفاف:

يحدث الجفاف عندما تكون المياة اللازمة لتلبية حاجات الإنسان غير كافية وتنهار الزراعة بسبب النقص في كمية الأمطار مما يؤدي إلى التغذية السيئة والمجاعة وتفشي الأمراض المعدية بسبب سوء النظافة واضطرار الشعب إلى شرب المياه الملوثة، وتجدر الإشارة هنا إلى أنه مع زيادة مساحة الأرض غير المزروعة يزداد انعكاس الحرارة وتزداد عواصف الغبار .

---

(1) المرجع السابق، ص 10.

(2) تقرير الدفاع المدني، ص 9.

3. الفيضانات:

تعاني البيئة المحيطة بالأثر من الفيضانات المتكررة وللفيضان آثار حسنة وأخرى سيئة على البيئة، فهي تعمل على القضاء على البيئة الضعيفة والإبقاء على النوعيات القادرة على الصمود بوجه الفيضان وتزود الطبقات الصخرية والبرك والبحيرات بالمياه وبالمقابل فهي تجرف التربة وتزيد من كميات الطين والرواسب في مجاري المياه و تؤدي إلى إحداث تغييرات في السهول ومجاري الأنهر .

للزلازل آثار عدة تختلف باختلاف مناطق حدوثها منها :

4. الأعاصير:

تدعى أيضاً أعاصير استوائية أو زوابع، هي رياح لولبية التي تستطيع أن تهب بسرعة 250 - 350كلم/ الساعة وهي تبدأ فوق بحر دافئ وتمتص الكثير من الرطوبة وتندفع بعنف نحو اليابس ويمكن أن يصل عرض الإعصار إلى 400 كم، وفي هذه الحالة فإنه يستطيع اقتلاع الأشجار ويدمر المباني ويقلب السيارات، وقد تكون بعرض 40 كم وتكون هادئة نسبياً حول العين (يدعى وسط الإعصار العين) ورياح الإعصار وهي تكون أقوى عندما تكون أقرب إلى العين وهذه الرياح تدور وترتفع في الجو وفي مياه المحيط تسحب العين إلى الداخل وتحدث موجات عاصفة وضخمة وذات مد عالٍ جداً عندما تصل إلى الشواطئ[1] .

5. الصواعق:

عندما يومض البرق من غيمة إلى الأرض فإنه يتخذ أسهل طريقة فإنه ينجذب دائماً إلى أعلى نقطة في المنطقة ونجد أن غيمة العاصفة هي أشبه بمولد كهرباء عملاق تكون الشحنة الموجبة عند القمة أو قمة الغيمة والشحنة السالبة تكون عند القاعدة ويكون البرق الشعلة بين الاثنين ويكون الهواء مقاوماً جداً للكهرباء والمباني العالية تجذب البرق لكن لحسن الحظ يمكن حمايتها بمواقع الصواعق ويكون هذا بشريط من النحاس موصل جيد للكهرباء الذي يقدم طريقاً إلى البرق لكي يصل إلى الأرض[2] .

---

(1) د. راتب الزيان، مرجع سابق، ص 63.

(2) المرجع السابق، ص 63.

6 ـ البرد والعاصفة:

يتكون البرد عندما تزداد نـقط الماء في الغيوم تزداد كبراً حـتى تصبح أثقل فأثقل أخيـراً حتى تتساقط من الـسماء كمطر إذا كـان الهواء بارداً جداً تتـشكل بلورات جليد وتتساقط إلى الأرض كثلـوج في الغيوم الرعدية تتجمد نقط المـياه إلى برد بعض حبات البرد تكبر مثل كرة الكريكين قبل أن تسـقط تستطيع أن تحدث أضرار فادحة عندما تهب بشدة في العاصفـة وتستطيع أن تقلع الأشجار من جذورها وتقذف قرمـيد الأسطح كما حدث في جنوب إنجلترا عام 1978م في العواصف الاستوائية المسمـاة أعاصير استوائية تصل سـرعة الرياح إلى أكـثر من 160 كلم/ الســاعة حـتى تستطيع أن تدمـر المنازل والسيارت[1] .

---

(1) المرجع السابق.

الفصل الثاني

الكوارث الطبيعية

المقدمــة :

يركز هذا الفصل على الكوارث الطبيعية المتمثلة في الزلازل والبراكين والفيضانات والسيول لما لها من تأثير كبير على البيئة المحيطة بموقع الكارثة وتحدث أضراراً على بيئات متبـاينة مما يترتب عليه نزوح أعـداد كبيرة من المنظومـة البيئية مما يـؤدي إلى اختلال في النظام البيئي وتدهور في النظام الاقتصادي.

أولاً الزلازل :

هي عبارة عن حركات إرتعاشية يصاب بها سطح الأرض أو تعرف بأنها حركات تموجيـة تصيب الأرض الكرستيـة فتحـدث بها شقـوقًا وإنكسارات يتـبعها احـتكاكات للأجسـام الصخرية التي يتكون منهـا الغلاف الصخـري الأمر الذي يولد هزات متـباينة الشدة والسرعـة طبقاً لتباين الطبقـات الصخرية التي تخترقهـا، والجدير بالذكر أن هذه الظاهرة لا زالت توالي عـملهـا في تشكيل وتعديل مـعـالم سطح الأرض بسبب عـدم استقرار باطنه الذي يولد اهتزازات تنتقل منه صوب الخـارج في هيئة هزة زلزالية مفاجئة لذا يعلق جيوجوري عليها بأنها (الزلازل) ترتبط في حدوثها على طول خطوط الانكسار الكبرى[1] .

أنواع الموجات الزلزالية :

1 . الموجات الأولية أو الرافعة :

هي التي تخرج من مركز الزلزال نحو مركز الأرض لترتد عبر المجالات الصخرية بشكل سريع وتكون أول الموجات التي يستقبلها الراصد بالتسجيل، ويلاحظ أنها تخترق الأوساط (صلبة وسائلة ومـرنة) بمتوسط سرعة 7.6 كلم/ الثانية، ولكن سرعـتها تفوق ذلك في الأوساط الـصلبة (5.8 كلم/ الثـانية) وتنشـر نبضـاتها مع مـستـوى الزلزال كالموجات الصوتية[2] .

2 . الموجات الثانوية الاهتزازية والعرضي :

تتبع الموجات السابقة وتمتاز عنها بشدة عنفها وبسـرعتها وقد تنشر في هيئة نبضة

---

(1) Gregory physical structure geography- p.p 45-46.

(2) جودة حسنين جـودة معالم سطح الأرض ص159 وإبراهيم أحمد زرقانة وصف الدين أو العـز الجغرافيا الطبيعية ص 100 - 120.

عمــودية على الاتجاه الذي أتت منه وتســود ما بين قشــرة الأرض الخارجـية (الكرست) ونواتها المركزية.

3 - الموجات الكبرى الرئيسية أو السطحية :

تعرف بالموجـات الأخيرة وهي أقل الموجـات سرعة ولا تـسري إلا على السطح فتسبب أضراراً شديدة به .

توصل العلماء من خلال تمييزهم تباين سرعــة النبضة الزلزالية فكانت أسرع كلما تعـمقنا داخل الأرض حـيث المعـادن الثقـيلة الأمـر الذي يرتبط بازدياد كـثافـة الوسط الصخري حيث تزداد سرعة صخور السيـما أسفل المحيطات إذا قورنت بصخور الغازات السيالية .

تصاب الموجات الزلزالية بالانكسار كلما اخترقت صخور متنوعة وبما أن الموجات تأخذ خطوطاً منحنيةوهذا يدل على تباين الصخور وزيادتها نحو الباطن.

وعند تسجيل الموجات فإن المحطات الخاصة برصد الزلزال والتي تبعد بمقدار 120 درجة لا تسـجل سوى الموجات الأوليـة التي تضعف بعـد عمق 2900 كلم عن سطح الأرض عند بداية الوشاح كـما أن الموجة الثانـوية تختفي تماماً عند أعــماق دون ذلك، لهذا كله فإن الموجـات أفادت أن القلب الخارجي للأرض في حالة سائلة لا تخـترقه إلا الموجات الأوليةوليست العرضية .

تصنيف الزلازل حسب أصول النشأة :

تصنف الزلازل حســب أصول نشأتهــا إلى ثلاثة أنواع زلازل بركانية تـكوينية ثم بلوطينية وبما أنها تحـدث على اليابس فأنها زلازل اليابس التي تخـتلف عن نظيرتها التي تحدث بالبحار وسوف نوضحها فيما يلي :

1 - زلازل اليابس البركانية :

ترتبط أساساً بالنشاط البركاني وتمتاز بأنها مـحلية أو موضعية لا تصاب بها سوى مساحات محدودة من قشرة الأرض، كما أن الكثـير من التوازنات البركانية لا يصاحبها هزات زلزالية ومن أبرز الأمثلة على هذا النوع ما يحف بســواحل المحيط الهادي فهنالك

زلازل شبه جزيرة كمشتكا بشمال شرق آسيا، وهي عادة ما تتقدم النشاط البركاني وتكون في هيئة زلازل موحدة شديدة العنف كذلك زلازل جزر هادي المرتبط أساساً ببراكينها(1) .

2 . زلازل اليابس التكتونية :

وهي ترتبط بمناطق الانكسارات أو العيوب الصدعية وتشيع في قشرة الأرض السيالية على أعماق 70 كيلو متر فقط كما ترتبط بمناطق الالتواءات، فالزلازل الإنكسارية ترتبط أساساً بحركات قشرة الأرض وما تحتها حيث ترتبط بضغوط عنيفة ومفاجئة تتوج إما بإنكسارها أو انتقال طبقاتها على طول خطوط الانكسارات أو العيوب القديمة الموجودة بالنقل، ومن أمثلة ذلك النوع صدع سريان اندرياس الذي يمتد طولياً بشكل مائل من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي لمسافة 1000 كيلو متر يخترق مدينة فرانسسكو وقد تحرك عام 1906م فجأة على طول مساحة تقدر بحوالي 500 كلم مسبباً زلزالاً عنيفاً على مساحات ترددات ما بين 40 - 80 برغم ذلك لم تظهر معه حافات انكسارية لأن حركة قشرة الأرض كانت أفقية وليست رأسية لكن اتضح تأثيره في تغيير مواضع الطرق والأسوار والمزارع والحدائق على خط الانكسار لمسافة 6.5 متر .

صدع وادي امبريال بكلفورنيا :

لقد تحركت فيه الأرض عام 1940 حركة رأسية عكس صدع سان اندرياس، لكنه أقل قوة منه تكون انكسار واضحة وتبعتها حدوث الزلزال صدع فتيج باكوتات بألاسكا وقد أصيب بحركة رأسية أدت إلى هبوط مواضع من الساحل وارتفاع أخرى بمقدار مترا ونصف وتبعتها حدوث الزلازل .

أما الزلازل الالتوائية فهي ارتبطت بالحركات الالتوائية الحديثة الآلية ولا تزال تعاني منها قشرة الأرض، كما أن مناطق الالتواءات القديمة هي الأخرى مناطق زلازل ومن الأمثلة على ذلك في آسيا زلازل اليابان وزلازل وسط القارة بصحراء جوي ومرتفعات التاي وزلازل جنوب غرب آسيا في إيران وتركيا، ففي إيران هدمت بل اختفت العديد من المراكز العمرانية الواقعة في شمالها الشرقي وكثر عدد الضحايا فوصل إلى 50.000 شخص وزاد في نهاية القرن العشرين فوصل إلى 75000 وهنالك الزلازل الأوروبية في إيطاليا وزلازل أمريكا الجنوبية.

---

(1) طلعت أحمد محمد عبده، الجغرافيا التاريخية في البلايستوسين، ص 170 - 173.

زلازل اليابس البلوطونية العميق :

وهي تحدث على أعماق بعيدة من الأرض وتغور بحوالي 800 كلم، ومن أمثلتها زلازل بحر أفستك بشمال شرق آسيا. أما زلازل البحار فقد تمكنت الأجهزة من رصدها تحت مياه البحر والمحيطات وتحدث مرتبطة بظاهرة الأمواج العالية أو العملاقة نتيجة اهتزاز قاع المحيط ويرتبط بزلازل البحار أمواج طويلة الامتداد يتراوح ما بين 150-300 كيلو متر وترتفع إلى 12 متر كما تتراوح سرعتها ما بين 500-80 كلم للساعة هذه الأمواج تكثر في المحيط الهادي وتقل بالأطلنطي ومن أمثلتها أمواج آسيا باليابان وزلزال شيلي وجنوب أوروبا بالبرتغال وشمال أفريقيا بالمملكة المغربية.

التوزيع الجغرافي لمناطق الزلازل العالمية :

1 - الحلقة الدائرية حول الباسفيكي والمحيط الهادي ومن اتجاهها يغلب عليها الامتداد الطولي مما زاد سواحل الهادي.

2 - الحزام الليبي الذي يطوق الكرة الأرضية من الغرب إلى الشرق .

3 - منطقة حافة وسط المحيط الأطلسي ذات الجزر البركانية ويغلب عليها الاتجاه الطولي على شكل حرف (S) طبقاً لشكل الحافة نفسها.

4 - منطقة الأخدود بشرق أفريقيا وجنوب غرب آسيا وهذه تأخذ الاتجاه الطولي.

الدراسة التطبيقية لقوة الزلازل وربطها بالعمران :

نطبق هنا ثلاثة أنواع من الدراسات الزلزالية، وهي من زاوية ربطها بالعمران 12 درجة وريختر 9 درجات ثم مدى العمق.

1. زلازل المجموعة الضعيفة :

وعددها ثلاثة (شديد الوهن، ضعيفة جداً، ضعيفة فقط) ومقدار قوتها الزلزالية ما بين 1 - 2 - 3 فقط .

2. زلازل المجموعة المتوسطة (الانتقالية) :

وعددها اثنان (متوسطة ومحسوسة) ومقدار قوتها 5.4 فقط .

3. زلازل المجموعة القوية :

وتتضمن باقي الاثني عشرة درجة، أي تحتوي على سبع درجات وهي قوية عنيفة مخربة. ومقدار قوتها (6 ، 7 ، 8 ، 9 ، 10 ، 11، 12) كحد أقصى، ويلاحظ أن القوتين (10 ، 11) يتطرق منها التأثير ليجمع بين الظاهرات البشرية والعمران وبين التأثير في خامات طبيعية عن سطح الأرض كظاهرة الانزلاقات الأرضية من المرتفعات والانهيارات والشقوق الأرضية أما القوة (12) فهي ترتبط بين تجريب الظاهرات البشرية وانشقاق الأرض الذي يعنيه انتقال مكاني للصخور أفقياً ورأسياً حيث تهبط السواحل ويتقدم البحر في هيئة غمر أو غرق أو فيضان بحري. وتنقسم المساحة التي تصاب إلى قسمين:

1 - المساحة المركزية البؤرية التي يقع فيها التدمير أقصاه .

2 - المساحة المحيطة بالمنطقة المركزية وتأخذ شكلاً دائرياً كالموجة المائية أو شكلاً طولياً موازي لخط الانكسار نفسه مثل زلازل كليفورنيا.

مقياس ريختر للزلازل :

يختلف مقياس ريختر عن المقياس السابق في أن درجات الزلازل تسعة ولكن لكل درجة قوة اهتزازية زلزالية معينة تنقسم إلى ثلاثة مجموعات:

1 - المجموعة الأولى من مقياس ريختر وتحمل الدرجات 1 - 4 والنوه هنا تبدأ من رقم 1 بانل من 3.4 ثم تتدرج إلى 3.5 - 4.2 ثم من 4.3 - 5.8 وتنتهي 4.5 - 4.9 (يشعر بها لاناس) .

2 - المجموعة الثانية من مقياس ريختر وتحمل الدرجات 5 - 6 وهي ترتبط بتلف المباني ثم كسر المباني (أي ترتبط بالعمران) وتحمل درجات قوة 5.5 ، 6.1 ثم 6.2 ، 6.9 .

3 - المجموعة الثالثة من مقياس ريختر وتحمل الدرجات 7 ، 8 ، 9 وهي ترتبط بالمنشآت البشرية كانهيار المباني والجسور أي دمار شامل وتحمل درجات قوة 3-7 ، 7 ، 7.4 ، 7.9 ثم أكثر من 8 .

مقياس البعد بين المركز البؤري وسطح الأرض :

وهي البعد المحصور بين المركز البؤري وسطح الأرض وبناء عليه ينقسم الزلزال إلى ثلاثة مجموعات:

1 - زلازل ضحلة عمقها لا يزيد عن 60 كلم وهي عنيفة التدمير.

2 - زلازل وسيطة عمقها يتراوح بين 60 - 300 كلم.

3 - زلازل عميقة يزيد عن السابق (بين 300 - 800 كلم) .

ثانياً: البــراكين:

البركان هو خـروج اللافا إلى سطح الأرض متخذة طرق مميـزة عبره وهي مناطق العيوب والانكسـارات ثم تراكمها فوقهـا إما في هيئة غطاءات من اللافا يتصـاعد منها انفجار للبخار الذي يـقوم بدوره بدفع لفتات المواد الصخرية فتنشط حول فـتحة البركان وتتراكم في شكل كوم من مادة اللافا والتراب البركاني في مكون الجبل المخروطي فتتحد اللافا عند خروجها إلى سطح الأرض نمطين، الأول نشاط ناري جوفي يرتبط بعدم نجاح كتل الصهـير في الوصول إلى سطح الأرض لذا تظل في أعمـاقه باردة متصلبة مـتخذة أشكال متـعددة لأجسام صـخرية نارية متنوعة الـشكل والحجم، أما النمط الثاني فـهو النشـاط الناري السطحي أو البـراكين وتصنف مـن حيث النشـاط إلى خـامـدة ونشطة وتصنيفها من زاوية الشكل هضبية طباقية ومخروطية.

النشاط الـبركاني الأرضي مكون مـن لافا حمـضيـة وقاعدية، ويصنـف النشاط البركاني إلى أنواع مختلفة .

1 - نوع بركان هاواي اللافـا به قاعدة (بازلتية) لا يصـاحبها غـازات صخرية. قذائف تراب بركاني.

2 - نوع بركان بيلي يكون بجذر الهند الغربية ويمتاز بلزوجة اللافا .

3 - بركان فيزوف مكانه إيطاليا ويحتوي على نسبة كبيرة من السليكا.

4 - نوع بركان ستـرامبولي ويقع بالبحر المتـوسط وتسمية الغازات وصـهيره من النوع الحمضي .

أنواع اللافا:

1 - قاعدة تتكون من صـخور ذائبة تقل بها نسبـة السليكا، لذا تظل مدة طويلة على قشرة الأرض بغير تماسك أو في هيئة ذائبة لونها رمادي داكن قد تكون خضراء أو حمراء.

2 - اللافا الحمضية تتكون من صخـور ذائبة ترتفع بها نسبة السليكا وهي سريعة التصلب والبرودة .

يصاحب خروج اللافا غازات وبخار ماء ومواد صلبة مكونة المقذوفات البركانية.

توزيع البراكين :

1 - المناطق الصدعية الرئيسـية للأرض لذلك تتواجد عند خطوط السواحل وفي داخليـة القارات التـي تقطع الشقـوق الحـديثة كـمـا هو الحال في الصـدع الأفريقي.

2 - نطاق يحـيط بسواحل الهـادي الشرقـية حـيث مرتفـعات الأنديز وأمـريكا الوسطى.

3 - نطاقات الضعف القـشري حيث الفوالق والنتوءات الحديثة مـثل نطاق البحر المتوسط الممثل في بركان فيزوف الأوربي .

آثار الزلازل والبراكين :

1 - انبثاق المياه الجوفية، ويرتبط ذلك بالصخور ذات التكوينات الجيولوجية اللينة حيث تتخذ المياه مسالكها بين شـقوقها مختلفة إما بالطمي أو الرمل وتكون هذه المياه في هيئة ينابيع ساخنة مثل ينابيع أركسلنده.

2 - الانزلاق الصخـري وتنقسم من حيث السرعـة إلى انهيارات بطيـئة وأخرى سريعة يتبعها فترات خمود طويلة .

أما بالنسـبة للانهيار الأرضي البطيء يتـمثل في زحف التربة والمنشآت الـصخرية عن سفوح الجبال ومنحدراتها بشكل بطيء .

3 - تصدع الأرض وظهور تشققات وانكسارات كـما حدث في جبل دمبير قرب الرهد شمال كردفان عام 1968م .

4 - هدم المباني وموت الناس كما حدث في أغادير في المغرب عام 1961م وفي القاهرة عام 1992 م .

5 - تحدث انخـفاضـات وارتفاعـات في الأراضي اليابسـة والبحيـرات والينابيع والأنهار فتختفي بعضها وقد تظهر في مكان آخر .

6 - الأنهار الجليدية التي تنهار قرب الوديان .

7 - حدوث الحرائق والفيضانات .

8 - الأثر السكني، حيث يتعرض الإنسان الذي يجاور منحدراتها بقراه ومدنه ومزارعه للتدمير والخسائر البالغة مثال بركان أتنا بصقلية .

9 - تساعد اللافا القاعدية في زيادة خصوبة التربة.

أما بالنسبة للانهيار الأرضي السريع حيث يتدفق فيه كميات من الصلصال المشبع بالمياه بشكل سريع على طول صخورها ويتمثل في التدفقات الطمئية عبر مجرى مائي وكذلك انهيار الجليد.

الانزلاق الأرضي هو انهيال سريع وفيه تتدحرج كتل حافة كبيرة من الصخر فتعمل على سد منابع الأنهار في المناطق الجبلية العالية ويترتب عليه حجز المياه هناك وتكوين بحيرات أحياناً .

وتشمل عمليات الانزلاق كتل صخرية على منحدرات أو انزلاق مفتتات على طول منحدر أو سقوط المفتتات من حافة رأسية أو انزلاق كتل كبيرة على طول سفوح جبلي ويساعد على ذلك كثرة شقوقه ومفاصله أو تعرضه للانكسار تتساقط الصخور بسرعة وتغير الملامح التضاريسية لسطح الأرض.

الأماكن التي تصاب بالانزلاق الأرضي هي نفسها الأقاليم الجبلية التي تصاب بالحركات الفجائية وتتجسد في انحدار الجلاميد الصخرية الكبيرة مثل هضبة الأناضول وفلسطين وفي أقاليم الزلازل في تلك المناطق.

10- تغير مناسيب اليابسة والمياه، ومثال ذلك زلزال أسام شمال شرق الهند، أما تغير منسوب البحر فهو يتمثل في ارتباط ارتفاع قاع بحر اليابان بزلزال طوكيو فغمر البحر اليابس مع ارتفاع اليابس في مناطق الري، وكل هذه التغيرات ظهرت بالتحديد بعد حدوث الزلزال وليس أثناء حدوثه .

11- ظهور موجات التسونامي: تلك الموجات التي ارتبطت بالزلازل والتي كانت تسمى خطأ بموجات المد مع أنها موجات التسونامي (الزلزالية) المرتبطة بالزلازل الفائقة تدمر اليابس المجاور للبحار ومثال ذلك زلزال لشبونة وموجاته المدمرة.

ثالثاً : الفيضانات والسيول :

تعرضت أجـزاء كثيرة من العـالم في العقد الأخـير من القرن الماضي لكثـير من الكوارث الطبيـعية كالفيـضانات والسيول والجفـاف والتصحر والمجـاعات والتي ضربت بعض أجزاء العالم.

ظلت كارثة السيول والفـيضانات تهدد مناطق كثيرة فـي العالم وهي المسئولة عن الكثير من الدمار والخراب في بعض المناطق.

إن كلمة الفيضان تعني ارتفاع غير عادي في منسوب النهر، وذلك نتيجة لأسباب طبيعية ناتجة عن ظروف مناخية معينة وعن إزالة الغطاء النباتي في أعالي مجاري الأنهار أما السيول فتحدث عادة في فترة الفيضانات نتيجة لأمطار غزيرة وعالية.

تعرض السودان كغيره من مناطق العالم لكارثة السيول والفيضانات وبما أن أمطار السودان فصلية لذلك كان الفيضان في السودان فصلي أو موسمي.

ويعتبر السودان نموذجاً للدول التي تعرضت لكافة أنواع الفيضانات، وذلك لموقعه الجغـرافي والمناخي وطبيـعة نظام التصـريف والخزانات المقـامة عليه والأودية والخـيران الموسـمية كـذلك نجد أن الإنسـان له مشـاركات عـديدة في حدوث مـثل هذه الكارثة وتكرارها، وسوف نتعرض على الآثار الاقتصادية والاجتماعية للسيول والفيضانات .

أنواع الفيضانات :

هنالك أنواع عديدة من الفيضانات يمكن تلخيصها في الآتي :

1 . فيضانات سريعة الحدوث :

وهذا النوع من الفـيضانات يحـدث في فترة قـصيرة وبـدون سابق إنذار ويكون نتيجة للآتي :

1 - نتيـجة لهطول أمطار غزيرة على مناطق مـحددة وعندما تعـجز الأرض من الاحتفاظ بالمياه لانحدارها الشـديد أو لقلة الغطاء النباتي أو لقلة التضاريس والموانع الطبيعية الأخرى والتي تعمل على تقليل شدة جريان المياه أو صلابة الأرض فإن المياه تسيل وتندفع بشدة مكونة ما يعرف بالسيول.

2- انهيار الخزانات والسدود، وهذا عادة ما ينتج إما لخطأ في التصاميم الهندسية أو بسبب الضغط الشديد للمياه خلف الخزان الذي تسببه الكميات الكبيرة من المياه أو نتيجة للزلازل والتي تؤدي إلى شق وانهيار الخزانات .

3 - الفيضانات الساحلية : وهذه تحدث نتيجة لهبوب الرياح والأعاصير في هذه المناطق الساحلية التي تؤدي إلى ارتفاع أمواج البحر، وبالتالي يؤدي إلى غمر المناطق الساحلية المنخفضة، كما تحدث أيضاً نتيجة لعوامل جيولوجية كالزلازل والتي تحدث في فيضان البحار والمحيطات مما يسبب ارتفاعاً في مياه البحار والمحيطات مسببة الأمواج العالية والتي تغمر السواحل الغربية.

هذه الأشكال الثلاثة غالباً ما تحدث في زمن قصير بدون سابق إنذار مما يتطلب نظاماً للإنذار السريع مع توفير كل إجراءات الطوارئ اللازمة ممثلة في وسائل الإخلاء.

الفيضانات بطيئة الحدوث :

وهذه تحدث في زمن طويل نسبياً وعادة ما تكون موسمية كفيضانات الأنهار نتيجة للزيادة الكبيرة للمياه الناتجة من هطول الأمطار الغزيرة في أعلى مجرى النهر والتي تفوق مقدرة مجرى النهر على استيعابها فتفيض المياه على جانبيه نسبة لأن الفيضان يكون موسمياً فإن عمليات التنبؤ تكون أكثر دقة .

من أمثلة الفيضانات هذه فيضان نهر النيل وفيضان نهر القاش.

قياس الفيضانات :

تعتبر المياه هي عامل الجذب الرئيسي لأي منطقة في استيطان السكان لذلك كان استقرار السكان بالقرب من مجاري الأنهار، وذلك لتغطية احتياجاتهم من المياه وإن الزيادة الكبيرة في المياه تسبب للإنسان أخطار، كما أن الشح الشديد في المياه يسبب مشكلة الجفاف كذلك بدأ الإنسان يهتم بحركة المياه ودراستها وكذلك توزيع المياه وذلك لأن الماء هو عصب الحياة حتى تستطيع أو تتمكن من الاستفادة القصوى من المياه والتي تعتبر الأنهار أحد مصادرها ولمراقبة تذبذب الأنهار في العلو والانخفاض فقد تم إنشاء محطات الرصد والقياس من أجل القيام بهذا الدور وتتمثل أهمية قياس مياه الأنهار في الآتي :

1 - سهولة التنبؤ بقدوم الفيضانات .

2 – معرفة الاحتياجات الزراعية من المياه والتي يجب تخزينها للاستفادة منها في وقت الحاجة .

3 – معرفة أماكن قيام الإنشاءات الاستراتيجية مثل الجسور والكباري والمصارف والسدود.

4 – معرفة خطوط الملاحة .

5 – معرفة اختيار مواقع السكن الملائمة .

ومن المعروف أنه لا يمكن قياس كمياه المياه إلا عن طريق الرصد في عدة مواقع حتى تسهل عملية المقارنة، والتي تمكن من الحساب الدقيق للمياه وهناك عوامل كثيرة يجب وضعها في الاعتبار عن إنشاء محطات الرصد :

1 – أن يكون المحل سهل الوصول إليه .

2 – أن تكون المنطقة آمنة تتوفر فيها حماية حتى لا يحدث تدمير وتلاعب في القراءات .

3 – أن يكون ثابتاً لا يتعرض للهدم .

وعند توفر تلك العوامل تستطيع الحصول على نتيجة أفضل للقراءة وبالتالي تستطيع معرفة كمية المياه والتي تساعد في وضع كثير من الخطط والاحتياطات.

التبنؤ بالفيضان :

تعتبر الفيضانات أحد الكوارث الطبيعية التي يمكن التنبؤ بحدوثها ومعرفة وقت حدوثها بدقة شديدة وذلك عكس كثير من الظواهر والكوارث الطبيعية والتي لا يمكن معرفة وقت حدوثها ومثال لذلك الزلازل.

فالتطور الكبير الذي حدث في تكنولوجيا الإرصاد الجوي (الأقمار الصناعية وأجهزة الاستشعار عن بعد) والتي يمكن عن طريقها أن ترصد تكوينات وحركة السحب والضغط الجوي وحركة الرياح وارتفاع درجات الحرارة وبالتالي تستطيع معرفة معدلات سقوط الأمطار .

تطور أجهزة الاتصال عن بعد مثل اللاندسات والرادارات أدى إلى إمكانية الحصول على معلومات دقيقة عن كميات الأمطار والمياه والجليد وسرعة الجريان والتي

تستعمل إلى التنبؤات الجوية فيعطي فكرة كافية لاحتمالات حدوث الفيضانات والمناطق المعرضة للخطر وكذلك المناطق الآمنة التي يمكن أن تستعمل لعمليات الإخلاء .

تعمل أجهزة قياس مناسيب الأنهار التي توضع على النهر من المنابع حتى المصب مع إعطاء معلومات دقيقة عن مستوى ارتفاع الماء عن المعدلات والمناسيب الطبيعية والتي قد تؤدي إلى حدوث الفيضانات واتخاذ الإجراءات الضرورية اللازمة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه قبل أن تحدث الكارثة ولكن بالرغم من هذا التطور الكبير في أجهزة القياس والتنبؤ بالفيضانات إلا أنها ما زالت تمثل مهدداً حقيقياً على الأرواح والممتلكات خاصة في دول العالم الثالث والتي ما زالت هذه التقنيات (الإنذار المبكر) لم يستفاد منها حتى الآن بالطرق المثلى.

الفيضانات في السودان :

أسباب الفيضانات في السودان :

هنالك العديد من الأسباب التي تساعد في حدوث كوارث الفيضانات والسيول في السودان، إضافة إلى الأسباب الطبيعية وزيادة منسوب مياه الأنهار وهطول الأمطار بغزارة في فترات قصيرة وفي مناطق محددة مسببة بالتالي السيول المدمرة.

كذلك فإن للإنسان دورًا مهمًا وفعالاً في زيادة خطر هذه الظاهرة والتي يمكن تلخيص أهم تأثيرات الإنسان في الآتي[1] :

1 - إنشاء المدن والقرى في المناطق المنخفضة وبالقرب من الأنهار حيث يتركز السكان على شواطئ الأنهار مثل نهر النيل ونهر القاش ونهر عطبرة، وذلك لاعتماد معظم السكان على الزراعة لتوفر الأرض الخصبة والمياه الوفيرة طوال العام خاصة المناطق المتاخمة لنهر النيل حيث يسكن الناس في الشريط الموازي للنيل والذي لا يتعدى في بعض المناطق أكثر من كيلو متر واحد وبالتالي يجعلهم عرضة لخطر الفيضان الموسمي خاصة عند ارتفاع مناسيب مياه المجاري العليا للأنهار .

2 - عدم وجود الجسور والحواجز الواقية للمدن والقرى والتي تقع حول الأنهار ومجاري السيول والمناطق المنخفضة .

---

(1) محمد الهادي أبو سن، إدارة الكوارث في السودان، جامعة الخرطوم 1991م.

3 - انتشار واستفحال ظاهرة السكن العشوائي خاصة في المناطق المنخفضة ومجاري السيول وافتقار هذه المناطق لأبسط أنواع التصريف والحماية من خطر السيول والفضانات.

4 - عدم مواكبة نظام المجاري والتصريف للتوسع الكبير الذي حدث في نمو المدن وبالتالي جعل مناطق كثيرة تعاني من مشكلة تصريف مياه الأمطار والتي تصبح مستنقعاً ضخماً لا يمكن تصريفه ويؤدي إلى تكاثر كثير من الحشرات وبالتالي انتشار الأمراض.

5 - نوعية مواد البناء المستخدمة في بناء المنازل فهي مواد أولية بسيطة كالطين والقش والأخشاب والتي تجعلها أكثر عرضة للانهيار وغير قادرة على الصمود أمام ضغط المياه الناتج من السيول والفيضانات.

6 - عدم وجود الخطط المعدة مسبقاً للتعامل مع الكارثة عند حدوثها.

7 - ضعف الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة مع عدم وجود نظام فعال لإدارة الحالات الطارئة وكذلك لطرق ونظام الإنذار المبكر.

8 - قلة الوعي خاصة لدى السكان المحليين وعدم التقيد بالإنذارات التي تصدر من الجهات المختصة خاصة في عمليات الإخلاء للمناطق المهددة بالخطر ومناطق الكارثة.

9 - تتسبب بعض الإنشاءات مثل الطرق وخطوط السكك الحديدية وقنوات الري والتي تكون قد صممت وفيها بعض الأخطاء وبالتالي تعمل على توجيه المياه نحو المناطق السكنية والعمرانية مما يحدث كوارث مدمرة .

الآثار الاقتصادية والاجتماعية للسيول والفيضانات (القاش)

أولاً : الآثار الاقتصادية :

لقد حبا الله كسلا بموارد طبيعية هائلة وتمثلت هذه الموارد في الآتي : مجالات الزراعة حيث المشاريع البستانية ومشاريع الإعاشة ومشروع القاش الزراعي، وفي مجال الثروة الحيوانية حيث يمتلك أعداد لا بأس بها من قطعان الضأن والماعز والإبل، فضلاً عن طبيعتها والتي أضافت إليها جانب السياحة إضافة إلى ذلك، مجاورتها لدولة إرتريا وموقعها الجغرافي المتميز عن الطريق القومي المؤدي إلى ميناء بورتسودان مما خلق مناخاً

ملائماً للاستثمار والتنمية إثر فيضان وسيول نهر القاش تأثيراً سلبياً على اقتصاد المدينة فقد شردت سكان المدينة وأتلفت مشروعاتهم ويقدر عدد السكان العاملين في القطاع الزراعي بنسبة 98% بشيه الحيواني والنباتي .

كذلك كانت المدينة ذات منتجات بستانية متميزة من الفواكه وتقدر مساحة الأرض البستانية بحوالي 221 ألف فدان بحجم استثمار يقدر بنحو 6.6 مليار دينار، وقد شجع ذلك على قيام تصنيع بالمدينة كنواة للتنمية الصناعية ومصنع تعليب الفاكهة - مصنع تجفيف البصل.

كل ذلك ساعد على وضع خطة اقتصادية محكمة ترتكز على محاور الاستثمار والتنمية وترقية الخدمات .

وإلى جانب ذلك بذلت العديد من الجهود لترويض نهر القاش، والذي كان يشكل وما زال رعباً لدى السكان، وقد أحدث كثير من الأضرار في المدينة، وقد تمثلت الجهود المبذولة لترويض نهر القاش في إنشاء العديد من السدود والجسور الواقية، وذلك تلافياً لحدوث الكارثة مع الاهتمام بالدراسات التي تمكن من ترويض النهر وكبح جماحه مستقبلاً، وقد تراجع أثر الفيضان ما بين توقف تام لعدد من المرافق (الاتصالات وغيرها) وبطء ملموس للبعض الآخر والتي بالضرورة أثرت على كافة مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتمثل ذلك في الآتي :

1. مجال الاستثمار:

نتيجة للأضرار البالغة والتي لحقت بالمنطقة من جراء السيول والفيضانات (جدول رقم 1) قد تأثر مجمل النشاط الاقتصادي بالمنطقة وتباطأت عجلة الإنتاج في المشروعات حيث توقفت عدد من المشروعات الاستثمارية الجديدة.

2. من جانب الإيرادات:

ألحق فيضان نهر القاش أضراراً بالغة بالعديد من المرافق الحكومية والمحلات التجارية والمشروعات الزراعية، فضلاً عن الأضرار التي أصابت قطاع الثروة الحيوانية وقطاع السياحة مما انعكس سلباً على تحصيل الإيرادات الذاتية بنحو 2503.6 مليون دينار (أي بفقدان نحو واحد مليون دينار شهرياً في المتوسط)[1] .

---

(1) تقرير وزارة المالية والاقتصاد ولاية كسلا، 2003م.

وذلك خلال الفترة من شهر أغسطس وحتى ديسمبر 2003م ونسبة 32% من حجم الإيرادات المقدر تحصيلها خلال الفترة المذكورة في جانب دخل الفرد ومعدلات الإنتاج .

انخفض مستوى دخل الفرد من 48 ألف دينار إلى 38.4 ألف دينار بنسبة انخفاض 25% كما انخفضت معدلات الزراعة على النحو التالي :

جدول رقم (2 - 1) يوضح معدلات الانخفاض في الإيرادات[1]

البيان	نسبة الانخفاض
1. القطاع البستاني .	%1
2. القطاع الحيواني ويشمل :	
* الدواجن	%5
* أغنام	%2
* الأبقار والعجول	%1
3. القطاع الصناعي	%14
4. القطاع التجاري	%38
5. القطاع السياحي	%5

هذا ونجد القطاع الزراعي قد تأثر تأثيراً عظيماً إذ قدرت المشروعات التي تضررت بـ(450) مشروع بستاني تقع على ضفاف القاش، وكذلك حوالي 200 منزل داخل تلك المشاريع إضافة إلى المعدات والتقاوي والتي كان تخص المزارعين وقد دمرت تماماً.

(1) المصدر : وزارة المالية والاقتصاد ولاية كسلا، 2003م .

جدول رقم (2-2) حجم الأضرار الكلية على القطاعات الاقتصادية والخدمية والسكنية للقطاع العام والخاص[1]

البيان	العدد المتأثر	القيمة/ بالمليون دينار
الزراعة البستانية	565 مشروع	632.9
الإنتاج الحيواني	منشآت مزارع ونفوق حيوانات	5002
المرافق الصحية	21 مرفق صحي ومستشفى	90038
مؤسسات تعليم	129 مدرسة أساس وثانوي	1891
محلات تجارية	837 متجر ومرفق	35
منازل حكومية + أهلية	19.241	15
المياه	محطة إنتاج متكاملة	402
الكهرباء	محطة توليد	9
الطرق	14 كلم طولي	448
الإجمالي		19349.3

ثانياً : الآثار الاجتماعية :

يعتبر القاش عامل رئيسي على وجـود السكان في مدينة كسلا ، وكما يقول المثل كسـلا من القاش، ومن المعروف أن المياه عـامل رئيسي في استـقرار السكان في مناطق المياه، لذلك ركـزت معظم المدن في مناطق المياه وحـول مجاري الأنهار، ومـثال لذلك مـدينة كـسلا والـتي تركزت حـول القـاش، وذلك للاسـتـفادة مـن ميـاه القـاش من الاستخـدامات المختلفة سـواء كانت للزراعة أو التـربة أو الاستخدامـات الأخرى، وقد ساعد توفر المياه كثيراً على استقرار السكان وتقديم الخدمات ولكن ليس الاستقرار قرب مجـاري الأنهار في كل الأحيـان مفيداً، فـازدياد المناسيب عن الحد المألوف قـد يحدث أضراراً على حياة وسكان المنطقة، وقد أثر فيضان القاش كثيراً وأحدث كثيراً من الخراب والدمار ويمكن أن نجملها في الآتي :

(1) المصدر السابق.

1. أثر الفيضان على الأحياء:

تعرضت جميع الأحياء في كسلا إلى الفيضان في عام 2002م (إلا ثلاثة أحياء) وقد كان حجم الكارثة كبيراً وفاق مقدرات المجتمع المحلي، فقد تعرضت الكثير من الأحياء إلى الخراب والدمار التام مثل أحياء البرنو، الحلنقة والوحدة. ودمار بعض المنازل في الأحياء الأخرى ولم يستثن من خراب ودمار السيول في كسلا سوى ثلاثة أحياء من جملة أحياء المدينة في شرقها وغربها والبالغ عددها (٢٦) حياً.

جدول رقم (2 - 3) يوضح عدد المنازل التي دمرت تدميراً كاملاً أو جزئياً[1]

اسم الحي	تدمير كلي	تدمير جزئي
الوحد	1789	11
بيرياي	1320	-
الحلنقة	2200	-
الحلنقة وسط وشمال	970	
غرب القاش	727	745
الميرغنية	753	299
بانت	420	946
البرنو والبرقو	300	250
التضامن	220	515
الطاره	179	95
الشهيد كيل	458	162
الكرمته	125	113
الختمية	54	250
السواقي الشمالية	31	37
حي العرب	40	58
حي الجسر	45	35
المنصورة	30	77
الرملة	79	28

(1) المصدر: معهد دراسات الكوارث، تقرير رحلة الفريق من المعهد إلى كسلا .

2 . أثر السيول والفيضانات على التعليم :

تعرضت المدارس وجميع المرافق التعليمية عامة إلى الدمار والخراب ما بين كلي وجزئي، فمن خلال الإحصاءات نجد أن عدد (11) مدرسة أساس قد انهارت انهياراً تاماً، وكذلك عدد 16 مدرسة أساس قد انهارت انهياراً جزئياً، وكذلك فإن عدد (4) مدارس ثانوية قد انهارت تماماً وسويت بالأرض وتراوحت الأضرار في بقية المدارس ما بين السقوط لبعض الأجزاء.

كذلك نجد أن جامعة كسلا قد تعرضت أجزائها إلى الخراب متمثلاً في كلية الطب، فقد انهار السور الخارجي لكلية الطب وتعرضت داخليات الطالبات إلى الأضرار البالغة .

أما في جانب الدور الحكومية فقد تأثرت معظم الدور الحكومية بالفيضان محدثاً فيها أضراراً بالغة، أما المرافق الخاصة فمن الملاحظ أنها أقل ضرراً، وذلك إما لحداثة منشآتها أو قلة المياه التي وصلت إلى تلك المرافق، إلا أن كل ذلك لم يمنع المياه من إحداث الأضرار بالأجهزة والمعدات التي كانت في تلك المرافق وكذلك إتلاف الأموال التي كانت بحوزة البنوك .

أما المتاجر فهي من أكثر القطاعات تضرراً حيث انهارت معظم المتاجر التي كانت تحوي جميع المنتجات المحلية والمستوردة في مختلف أنواع هذه المتاجر .

3 . التأثير على خدمات المياه والكهرباء :

أثرت السيول كثيراً على خدمات المياه والكهرباء وأحدثت فيها الكثير من الأضرار ويمكن أن نجمله في الآتي :

1 - المياه الكثيرة واندفاعها الشديد عملت على إتلاف محطة التنقية لمياه شرب المدينة والواقعة على الضفة الشرقية لنهر القاش وبالتالي أحدثت دماراً كبيراً وأثرت على الإمداد المائي للمدينة.

2 - تدمير الخطوط الناقلة للمياه إلى داخل الأحياء وبالتالي أثرت كثيراً في انسياب المياه إلى داخل الأحياء .

3 - تدمير لبعض المولدات المغذية لكهرباء المدينة والواقعة في غرب القاش.

4 - تدمير محطة الكهرباء الرئيسية في شرق المدينة مما أثر على إمداد الكهرباء إلى حين الإصلاح .

مراحل مواجهة الكوارث الطبيعية :

إن الانطباع العام عند العامة يميل إلى الظن بأن إدارة الكوارث تعني القدرة على مجابهة الكوارث عند وقوعها وإدارة الكوارث في معناها المتكامل أكثر اتساعاً وعمقاً وأبعد أثراً، إن أبرز المزالق التي يوحي بها الانطباع العام الذي يحصر إدارة الكوارث في مجابهة الكوارث عند وقوعها هي استشراف مستقبلي لدرء أو تخفيف حدة ومجابهة تهديدات الكوارث لحياة الإنسان وممتلكاته ومقومات بيئته، كما أن هذا الانطباع العام من جانب آخر بعيد من دائرة مسئولية إدارة الكوارث ويتم التحكم في ظاهرة الكارثة بأربعة مراحل[1] .

المراحل الأساسية لمواجهة الكوارث :

1. تلطيف أو تخفيف حدة الكارثة :

ويتم ذلك وكما يرى رواد المدرسة الإمكانية أن الإنسان يمكنه إخضاع البيئة الطبيعية لحاجاته ورغباته، ولا يمكنه التغيير فيها مثل الرياح والأمطار لا يمكن للإنسان التحكم فيها، ولكن يمكنه التخفيف من حدتها بإقامة مصدات الرياح وأيضاً التكثيف من الغطاء النباتي وذلك للاستفادة من الأمطار، وكذلك الصواعق يتم تركيب مانعات الصواعق في أعلى البنايات المرتفعة، وكذلك للتخفيف من حدة كارثة الفيضانات يتم بناء الجسور.

2. الاستعداد والتحضير :

وهو الاستعداد المبكر لمواجهة الكارثة، وذلك لتقليل الأخطار التي تقع على المواطن وحتى تجعل الحدث أكثر جاهزية واستعداداً لمجابهة الكوارث لابد من اتخاذ الاحتياطات والإجراءات اللازمة الآتية :

1 - إعداد مناطق إخلاء عند حدوث الكارثة .

2 - تعيين معايير بناء مقاوم لكوارث الزلازل والفيضانات .

3 - وضع خطط لمواجهة الكوارث.

4 - زيادة مقدار التوعية الوقائية في أمور الكوارث.

---

(1) حسن أبشر الطيب، مرجع سابق، ص 67.

5 - توفير شبكات اتصال دولية.

6 - تدعيم ودعم الأجهزة المسئولة عن مواجهة الكوارث والوقاية منها .

7 - إجراء تمارين وهمية لمواجهة الكوارث والوقاية منها .

وحتى نستطيع مواجهة الكوارث والاستعداد لابد من الاستفادة من الأحداث والدروس والعبر التي حدثت في دول تعرضت للعديد من الكوارث[1] . وعندما تكون الكارثة هي الفيضانات يمكن إجراء الاستعدادات الآتية :

1 - كسب ثقة المجتمع والعمل الجاد معهم لمنع حدوث الكارثة .

2 - تحريك المجتمع وحشد طاقاته .

3 - تشجيع المواطنين على توفير الاحتياجات دون الاعتماد على أي جهة .

4 - إنشاء خطوط اتصال محلية بين المناطق المهددة ورئاسة المحلية والجمعيات الطوعية.

5 - على المتطوعين معرفة أطوال الجسور في مناطقهم وتفقدهم والوقوف على مناطق الضعف فيا وتقويتها.

6 - عمل عيادات ثابتة ومتحركة للإسعافات الأولية .

7 - عمل فرق تدخل وإنقاذ وتوزيع الأدوار بين المتطوعين[2] .

3. المواجهة :

ويكون هذا على اعتبار أن الكارثة قد وقعت ويبدأ العمل في مواجهتها والاستجابة لمتطلبات الكوارث تشمل جميع الأعمال التي يقوم بها الناس والمؤسسات في مواجهة الكوارث كما تشمل تنفيذ الخطوط وخطط الاستعداد السابقة والإشراف عليها[3] . ويتم تنفيذ الاستعداد بالآتي :

1 - لابد من تبليغ المتطوعين لغرفة عمليات الطوارى أولاً وبسرعة .

2 - إخلاء المواطنين من منطقة الخطر في الوقت المناسب.

---

(1) الأمين إبراهيم مصطفى، إدارة الدفاع الوطني، ص15.

(2) تقرير جمعية الهلال الأحمر السوداني، ص6.

(3) حسن البشير الطيب، مرجع سابق، ص 68.

3 - محاولة معالجة موقع الكارثة حتى لا تتفاقم المشكلة .

4 - الاتصال بالجهات الرسمية والطوعية لتوفير الاحتياجات العاجلة .

5 - المواساة وتخفيف الصدمة .

6 - تدخل فريق للإسعافات السريع .

7 - عمل مسح أولي لتحديد الاحتياجات العاجلة مع الأخذ في الاعتبار الأوليات الآتية :

* التأكد من وجود وكفاية مياه الشرب النقية .

* التأكد من كفاية الغذاء .

* التأكد من وجود عناية كافية (مركز صحي - عيادة - وحدة إسعاف) .

* التأكد من وجود دورات مياه مؤقتة .

* التأكد من وجود المأوى[1] .

4. التأهيل :

وهو عادة يكون بعد الكارثة وهو العمل على إعادة المنطقة إلى الحالة التي كانت عليها قبل الكارثة ويكون دور المواطنين والمتطوعين لعمل الآتي :

1 - مواصلة حصر وإحصاء الخسائر الناجمة عن الكارثة وتسجيل كامل الأسر المتضررة.

2 - بداية العمل في سحب المياه الراكدة ودفن البرك والمستنقعات .

3 - إزالة الأنقاض .

4 - رش المبيدات والزيت الراجع في مناطق تجمعات المياه .

5 - بناء المعسكرات لويواء المتضررين من الكارثة .

6 - توزيع المساعدات الواردة بعدالة .

7 - توفير الاحتياجات المذكورة في الفقرات (1 - 7) ولابد للمجتمع أن يدرك الآتي :

---

(1) تقرير جمعية الهلال الأحمر السوداني، ص7.

أ . إن التأهب لمواجهة الكوارث والتصدي الفعال للكوارث هي من الأنشطة الأساسية لمناطق الأكثر ضعفاً والمعرضة لكوارث وذلك بمساعدة المجتمع.

ب. إن حدوث الكارثة ومحاولة التصدي لها هي مسئولية تضامنية بين المجتمع والسلطات الرسمية والجمعية كهيئة طوعية (أي جمعية الهلال الأحمر) تساعد السلطات أن تقدم مساعدة فاعلة عبر المتطوعين وأن توجه النداء للمانحين للمساعدة[1] .

ويتم التأهيل أيضاً بالاستجابة النهائية في مرحلة إعادة التأهيل والأعمار ومساعدات ما بعد الكارثة بما يلي :

1 - ضمان البقاء على الحياء لأكبر عدد ممكن من الضحايا وتأمين أفضل الشروط الصحية لهم حسب الظروف السائدة.

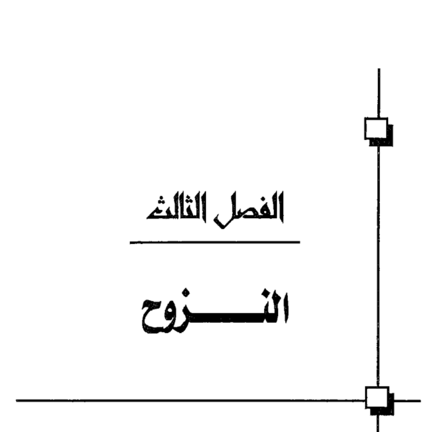
2 - إعادة نشاط الاكتفاء الذاتي والخدمات الأساسية بأسرع وقت ممكن إلى المجموعات كلها مع الاهتمام الخاص بالمتضررين الأكثر احتياجاً والذين هم أكثر تعرضاً وحرماناً.

3 - إصلاح أو استبدال جميع العناصر أو عناصر البيئة التحتية من أجل إحياء النشاطات الاقتصادية على أن تنفيذ جميع هذه الإجراءات لأهداث تنموية طويلة المدى وللتخفيف من التعرض للأحداث المدمرة التي يحتمل وقوعها في المستقبل[2] .

---

(1) تقرير جمعية الهلال الأحمر السوداني، ص8.

(2) تقرير إدارة الدفاع المدني، ص12.



الفصل الثالث

النـــزوح

المقدمة :

يتناول هذا الفصل المفاهيم المستخدمة في الدراسات والنظريات التي تعالج ظاهرة النزوح، والتي تعد من الظواهر التي شغلت كثير من الباحثين والمهتمين بالقضايا السكانية، وأخذت حيزاً واسعاً في الدراسات من حيث الأسباب والنتائج.

تمهيد :

تعتبر قضية النزوح من الظواهر القديمة التي عانت منها الكثير من الدول ولكنها لم تبرز كظاهرة ملفتة للنظر وقضية تهم المتجتمع الدولي إلا في أواخر السبعينات وبداية الثمانينات من القرن الماضي، وذلك حينما ضرب الجفاف والتصحر العديد من الدول، يضاف إلى ذلك ازدياد حدة الصراع السياسي والنزاعات العرقية والإثنية التي تسببت في نشوب العديد من الحروب في مناطق كثيرة من العالم، الأمر الذي نجم عنه نزوح مجموعات كبيرة من سكان تلك المناطق المتأثرة بعوامل الصراعات والمجاعات. ففي أوروبا مثلاً نجد الصراع العرقي في البوسنة وكرواتيا، والحرب في الشيشان والقوقاز بين أريمنيا وأزربيجان، والحرب في جورجينا خلفت الملايين من النازحين. أما في قارة آسيا فقد خلفت الصراعات العرقية في كل من لبنان والعراق وفلسطين وطاجكستان والهند وسيرلانكا وبورما وكمبوديا والفلبين مجموعات كبيرة من النازحين .

أما القارة الإفريقية فتعتبر الأسوأ على الإطلاق، حيث ترتفع فيها معدلات النزوج بسبب الحروب والمجاعات ويعتبر السودان أكبر الدول الإفريقية معاناة، باعتباره أحد الدول التي تأثرت بالجفاف والتصحر والحروب الأهلية والصراعات القبلية والنزاعات حول المراعي ومصادر المياه، فقد عانى ولا يزال يعاني من النزوح وآثاره حيث ضرب الجفاف والتصحر مساحات كبيرة في غرب السودان وشرقه، كما أن الحرب في جنوب السودان أجبرت الملايين من أبناء الجنوب على مغادرة موطنهم والنزوح إلى الشمال.

تعريف النزوح :

أولاً : في اللغة :

نَزح نزحاً ونزوحاً: أي بَعُدَ، والنزيح: البعيد، ونُزحَ به بمعنى بَعُدَ عن دياره غيبة بعيدة.

ثانياً : في الاصطلاح :

وردت العديد من التعريفات المتعلقة بالنزوح منها :

النازحون هم مواطنون تركوا ديارهم الأصلية إلى أجزاء أخرى من القطر، وذلك بسبب الكوارث الطبيعية أو الحروب الأهلية والنزاعات المسلحة.

وقد عرفت معتمدية النازحين، النازح بأنه : مواطن سوداني أجبر على الانتقال من موطنه الأصلي إلى موطن آخر داخل القطر .

أما لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، فقد عرفت النازح بأنه شخص أو مجموعة أشخاص أجبروا على مغادرة مناطق إقامتهم المعتادة بهدف تجنب أماكن الصراعات المسلحة واغتصاب حقوق الإنسان العامة أو الكوارث الطبيعية أو الإنسانية ولم يعبروا حدود دولتهم المعروفة دولياً .

وقد عرفتهم مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين بأنهم أفراد يعيشون معيشة قريبة من اللاجئين وقد نزحوا مضطرين. أما فرانسيس دينق مساعد الأمين العام لشئون النازحين، فد عرفهم بأنهم الأشخاص الذين أكرهوا على الهرب أو على ترك منازلهم أو أماكن إقامتهم المعتادة أو اضطروا إلى ذلك خاصة عندما يكون ذلك سعياً لتفادي آثار النزاع أو نتيجة لاندلاع حالات العنف العام والنهب المسلح أو في حالات انتهاك حقوق الإنسان أو في حالات الكوارث الطبيعية كالزلازل أو المجاعات أو الكارث التي هي من صنع الإنسان وذلك داخل حدود الدولة المتأثرة بالظروف المذكورة وبدون أن يعبُر النازحون الحدود الدولية لدولة أخرى.

يتضح مما سبق أنه رغم تعدد التعريفات والجهات التي قامت بتعريف النزوح والنازحين، إلا أنها كلها تتفق في الآتي :

- حركة النزوح حركة إجبارية قسرية مفاجئة .
- لا يوجد فيها تخطيط مسبق.
- لا مجال لخيار الفرد أو الجماعة فيها .
- يكون في شكل تدفقات بشرية كبيرة تشمل قرى أو قبائل بأكملها أو مجموعات لصغيرة .

الفرق بين النازح واللاجئ والوافد :

اللاجـــئ :

اللاجئ هو شـخص ترك وطنه الأصلي بسـبب خـوف له مـبرره من الـتعـرض للاضطهاد بسبب عـرقه، أو دينه، أو جنسيته، أو انتمـائه إلى فئة اجتماعـية معينة، أو بسبب آرائه السياسية. ولا يسـتطيع أو لا يرغب في حماية ذلك البلد بسبب هذا الخوف أو كل من لا جنسية له وهو خارج بلد إقامته السابقة ولا يستطيع أو يرغب بسبب ذلك الخوف في العودة إلى ذلك البلد .

الوافـــد :

هو الشخص الذي يهاجر من دولته إلى دولة أخرى، وتتم الهجرة بصورة طوعية واختيارية، وغالباً ما تكون أسبابهـا اقتصادية، بغرض البحث عن فرص عمل أفضل أو عن التعليم، ويتم كل ذلك في أوقات السلم العادية .

وتم تعريف الوافدين أيضـاً بأنهم الأشخاص الذين يعبرون الحدود السـياسية من بلد لآخر لأسباب اقتصادية أو شخصية، لا يشكل الخوف المؤسس من الاضطهاد عنصراً من عناصرها .

أما تعريف النازحين :

فهم مجموعات من الأفراد الذين أجبروا أو اضطروا لترك ديارهم وأماكن إقامتهم المعتادة، وذلك بسبب الكوارث الطبيـعية، أو التي هي من صنع الإنسان دون أن يغادروا حدود دولتهم.

من التعـريفات السابقـة يتضح أن هناك فرق كـبير بين مـصطلح النازح واللاجئ والوافد.

فالنازح حسب التعريف السابق:-

- يبقى داخل حدود دولته الأصلية.
- تظل علاقة النازح بدولته أو دولة الأصل جيدة وهو محتاج لمساعدتها.
- النزوح يتم جبراً وقسراً فلا مجال للفرد فيه للاختيار.

أما اللاجئ فحسب التعريف السابق :

- يوجد خارج حدود دولته ولا تربطه بها علاقة.
- لا يتمتع بحماية دولته سواءً من الناحية الفعلية أو القانونية .
- اللجوء يتم جبراً وقسراً، فلا مجال لفرد فيه للاختيار.

أما الوافد فحسب التعريف :

- يوجد خارج حدود دولته وعلاقته بها جيدة.
- هجرة أو حركة الوافد تكون طوعية إرادية شاملة وتكون عن سابق تخطيط.
- السبب في مغادرة موطنه غالباً ما يكون اقتصادياً أو شخصياً أو بهدف طلب العلم .
- يتمتع الوافد بالحماية الفعلية والقانونية لدولته .

عموماً، نستطيع القول أن مصطلح اللجوء والنزوح يتفقان في أن الهجرتين تكونان قسراً وعنوةً ولا مجال للاختيار فيهما، ولكن يختلفان في أن النزوح يكون داخل القطر الواحد واللجوء يكون من بلد آخر ، فالنازحون لا يغادرون بلدانهم وإنما من مناطق نزاع إلى المناطق الآمنة بينما يضطر اللاجئون إلى عبور حدود دولتهم إلى بلد آخر، وبالتالي تصبح حمايتهم ومساعدتهم مسئولية الجهات التي تم اللجوء إليها أو بلد الملجأ.

أما مصطلح الوافد فيختلف عنهم في كون هجرته تكون طوعية وباختياره وليس قسراً، وتتفق مع اللجوء في أنها خارج حدود دولة الأصل كما تتفق مع النزوح في أن الوافد تظل علاقته جيدة بدولته ويظل متمتعاً بحمايتها.

أسباب النزوح :

هنالك العديد من الأسباب التي أدت إلى وجود ظاهرة النزوح والتي ترتب عليها ترك الآلاف من السكان لمواطنهم الأصلية بحثاً عن الأمن والاستقرار وتمثلت هذه الأسباب في الاتي :

أولاً: الجفاف والتصحر:

الجفـــاف :

هو نقص المياه في منطقـة معينة، وقد يمتـد شهوراً وأعوامـاً، وتختلف الظروف المصاحـبة للجفـاف لحد بعيـد حسب الزمان والمكان بناءً على عـدم الانتظام في هطول الأمطار وتوزيعها.

أما التصحـــر :

فقد عرفتـه المادة الأولى من اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بمكافـحة التصحر ودرء آثار الجفاف بأنه : تردي الأرض وقلة إنتاجها نتيجة عوامل مختلفة من بينها الاختلافات المناخية والأنشطة البشرية.

وعرفه مؤتمر قمة الأرض الذي انعـقد في ريودي جانيرو عام 1992م ، بأنه تآكل الأرض في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والرطبة وشبه الرطبة نتيجة لعدد من العوامل، منها التغيرات المناخية والأنشطة التي يقوم بها الإنسان .

أما المؤتمر الدولي للتصحر (UNCOD) الذي عقد في نيروبي عام 1997م فقد عرفه بأنه : التناقص الـتدريجي في مقدرة الأرض على الإنتاج الحـيوي حتى تصل إلى صفات صحـراوية تتسبب في تدمير الثروة الـنباتية والحيوانية في وقت تزداد فـيه الحاجة إلى مضاعـفة الإنتاج لمقابلة احتـياجات الناس للغذاء والتنميـة. وقد أخذ برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) بهذا التعريف.

من التعريفات السابقة يتضح أن التصحـر يعني إحداث تغيير في خصائص التربة والبيئة غير الصحراوية، وذلك بسبب فقدان التربة لخصائصها الأساسية بسبب الاستخدام الناجم عن سـوء استغـلال الغابات والمراعي الطبـيعيـة والأراضي الزراعيـة الأمر الذي يترتب عليه تقليل قدرتها على الإنتاج .

وبصورة عامة، فإن الأسباب الرئيسية التي أدت إلى حدوث الجفاف والتصحر في السودان تمثلت في الآتي :

- إزالة الغطاء النبـاتي والشـجري في مـناطق الزراعة الآليـة والمطرية والزراعـة التقليدية والذي ترتب عليه انجراف التربة وتعريتها.

- تدهور المراعي الطبيعية نتيجة لازدياد أعداد الحيوانات بصورة فاقت الطاقة الاستيعابية لهذه المراعي خاصة في مناطق الموارد المائية.
- القطع المنتظم للأشجار وإزالة الغابات للحصول على حطب الوقود والفحم.
- الحرائق الموسمية التي تتعرض لها المراعي الطبيعية بسبب إهمال الرعاة .
- الرعي الجائر وتأثيره على التوازن البيئي .
- زحف الكثبان الرملية الذي أدى إلى تناقص مساحات الأراضي الزراعية حول الوديان والنيل .
- ازدياد عدد السكان وما يتبعه من ضغط على الأراضي الزراعية والموارد الطبيعية، ويتسبب ذلك في إفقار التربة وانخفاض طبقات المياه الجوفية والسطحية.

والتصحر ظاهرة عالمية، تأتي في مقدمة القضايا التي تؤثر على المجتمع الدولي بصورة كبيرة وخطيرة. ونجد أن أكثر مناطق العالم تأثراً هي قارة إفريقيا، ويعتبر السودان من الدول الأكثر تأثراً بهذه الظاهرة. فلقد تعرض خلال تاريخه الطويل للعديد من الكوارث الطبيعية من جفاف وتصحر ، حيث تعرض السودان لأخطر موجة جفاف وتصحر في عامي 1984 - 1985م ، حيث تأثرت به مناطق الإقليم الشمالي والإقليم الشرقي والأوسط ومناطقة شمال دارفور وشمال كردفان .

وتبلغ مساحة المناطق المتأثرة بالجفاف والتصحر حوالي 650 ألف كلم مربع، وهي من أكثر مناطق السودان إنتاجاً للمحاصيل الزراعية، إذ تبلغ جملة إنتاجها 90% من الحبوب الغذائية والزيتية و85% من حطب الوقود ، وتضم الجزء الأكبر من المشروعات المروية، والجزء الأكبر من الأراضي الزراعية الآلية والتقليدية. وترتب على هذه الموجات المتلاحقة من الجفاف والتصحر نزوح أعداد كبيرة من مواطني غرب السودان إلى حيث المناطق الآمنة والغنية بمواردها.

ثانياً: الحرب:

يسود العالم اليوم الكثير من الاضطرابات والنزاعات التي ترتب عليها اندلاع الحروب في بقاع كثيرة من العالم، والتي قادت بدورها إلى ازدياد حدة النزوح وانتشاره. وتعاني أفريقيا من كثرة الحروب الأهلية التي أدت إلى نزوح الملايين من

أوطانهم، ففي رواندا وبوروندي على سبيل المثال تسببت الحروب الأهلية بين قبيلتي الهوتو والتوتسي في نزوح الملايين من مواطني البلدين، وأدى التنافس على الثروات إلى نشوب الحرب الأهلية في كل من ليبريا وسيراليون، مخلفة وراءها أعداداً كثيرة من النازحين، وكذلك الحال بالنسبة للحرب الأهلية في الصومال، والصراع الإثيوبي الإرتري. وفي أنقولا كانت الحرب الأهلية هي السبب الرئيسي للنزوح، والتي استمرت لأكثر من ثلاثة أعوام وقدرت أعداد النازحين بأكثر من اثنين مليون نازح.

أما السودان، فقد سجل أعلى معدلات لنزوح في أفريقيا، حيث يوجد به حسب التقديرات حوالي مليون نازح إلى حوالي 4.5 خمسة ملايين نازح، معظمهم من جنوب السودان، حيث تركوا موطنهم بسبب الحرب الأهلية التي اندلعت في 1955م واستمرت حتى 1972م تاريخ توقيع اتفاقية أديس أبابا التي بموجبها وضعت الحرب أوزارها.

ثم تجددت الحرب مرة أخرى في 1983م ، لتنتهي بتوقيع اتفاقية السلام بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان، منهية بذلك أطول حرب أهلية شهدتها القارة الإفريقية. وقد ترتب على استمرار هذه الحرب حدوث خسائر كبيرة أضرت بالموطن والمواطنين، وتمثلت في الآتي :

- قطع مساحات كبيرة من الغابات الكثيفة لاستخدامها في العمليات العسكرية.
- تدمير العديد من القرى بمن فيها من إنسان وحيوان .
- هروب الحيوانات إلى المناطق الآمنة بالدول المجاورة.
- فقدان أعداد كبيرة من الماشية .
- لجوء أعداد كبيرة من مواطني جنوب البلاد إلى بعض دول الجوار الإفريقية.

وقد أثرت الحرب تأثيراً مباشراً على الجانب الاقتصادي والتنموي في المناطق المتأثرة بها، حيث توقف العمل في القطاع الزراعي والقطاع الرعوي، كما توقفت الكثير من المشاريع الصناعية المنتجة ومشاريع البحث الجيولوجي، وبرامج التنقيب عن البترول وفي مجال الري توقف العمل في قناة جونقلي.

الحرب الأهلية في جنوب كردفان :

بدأ التمرد في جنوب كردفان في مطلع عام 1993م وذلك بانضمام بعض مثقفي

جبال النوبة إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان، بدعوى أن تلك المناطق مهمشة ولم تنل حظها من التنمية، وترتب على ذلك اندلاع الحرب في تلك المنطقة، فتوقفت الخدمات الأساسية، واضطر المواطنون للنزوح بغرض حماية أرواحهم، خاصة في القرى التي تقع خارج نطاق سيطرة القوات المسلحة. وبدأت عمليات النزوح تأخذ الطابع الفردي والجماعي في اتجاه بعض مدن جنوب كردفان الآمنة واتجاه مدن شمال السودان، وعلى وجه الخصوص ولاية الخرطوم.

وترتب على الحرب الأهلية في جنوب كردفان عدة آثار منها :

- توقف النشاط الزراعي بسبب توقف غالبية المشاريع الزراعية في المنطقة التي أصبحت مسرحاً للعمليات ونتج عن ذلك فجوة غذائية كبيرة.
- أدى دخول التمرد في المنطقة إلى حدوث خسائر كبيرة في الثروة الحيوانية بسبب النهب المنظم لقطعان الماشية.
- بسبب التمرد تم إغلاق عدد كبير من المدارس بالمراحل الابتدائية وبقية المراحل الدراسية الأخرى وترتب على ذلك وجود فاقد تربوي كبير .
- تسبب التمرد في إغلاق العديد من المراكز الصحية الموجودة في المنطقة، الأمر الذي ترتب عليه ضعف في الخدمات الصحية .

الحرب الأهلية في دارفور:

تعود جذور المشكلة في دارفور إلى ما قبل الاستقلال، إلا أنها بدأت تتفاقم منذ مطلع السبعينات بسبب موجات الجفاف والزحف الصحراوي وتناقص معدلات الموارد الطبيعية. فتبع ذلك التنافس على الماء والمرعى والزراعة وحيازة الأرض والزعامة الإدارية والسياسية. وزاد من حدة الأزمة ضعف مشروعات التنمية وانتشار البطالة وتوفر السلاح وانتشار عمليات النهب المسلح . وكرد فعل لذلك ظهرت المليشيات القبلية للدفاع عن النفس والممتلكات وتزامنت مع هذه الأوضاع المحلية عوامل إقليمية ودولية أهمها تدفق الأسلحة ومحاولة بعض دول الجوار استغلال مناخ التوتر القبلي بالتحريض والتشجيع على العمل المسلح المناوئ للدولة ودعم بعض العناصر المتمردة بالتدريب والتسليح .

تفجر الصراع الحالي بدارفور في مارس 2003م عندما بدأت الحركات المسلحة في إثارة الفتن والنعرات القبلية وتقوم بقطع الطرق ونهب المواشي واختطاف العاملين في

مجال الإغاثة والمنظمات الدولية كرهائن. ترتب على هذا النزاع أوضاع إنسانية بالغة التعقيد، وكنتيجة حتمية للهجمات المسلحة التي كانت تقوم بها الحركات المسلحة على المدن والقرى في الإقليم وفي المقابل ردت القوات الحكومية عليها، زادت حالة عدم الاستقرار وازدادت حدة المواجهات وارتفعت وتيرة الدمار والقتل، مما حدا بالآلاف من سكان ولايات دارفور للنزوح من قراهم وأماكن إقامتهم المعتادة. وقد أفرزت ظاهرة النزوح هذه أوضاعاً إنسانية سيئة للغاية وبالغة التعقيد. وبدأ الإعلام الغربي في التدخل والترويج لوجود حالات من الترحيل القسري، وحرب الإبادة الجماعية وجرائم التطهير العرقي، وخلصت الحملة الإعلامية الغربية الشرسة إلى القول بوجود حرب عنصرية بين القبائل العربية والإفريقية، وقد أفلحت هذه الجهود بالفعل في تسريب القضية إلى الرأي العام داخل الدول الغربية، ومن ثم جرها إلى أروقة العمل الحزبي والتعاطي اليومي مع القضية في أضابير وزارات الخارجية والبرلمانات في مختلف الدول الغربية، حيث مهد ذلك إلى دعاوي متعددة منها :

- ضرورة التدخل بغرض تأمين وصول المساعدات الإنسانية وحماية المدنيين.
- حل المليشيات العربية المعروفة باسم الجنجويد.
- وقف حملات الإبادة الجماعية والتطهير العرقي.
- وقف انتهاك حقوق الإنسان في الإقليم .

وأصبحت القضية تتصدر اهتمامات الرأي العام العالمي ومختلف أجهزة الإعلام، بل وأصبحت واحدة من بطاقات الحملات الانتخابية في كثير من الدول الغربية وتحديداً الولايات المتحدة الأمريكية .

وبدأ التدخل الدولي يظهر للعيان عبر الزيارات التي قام بها العديد من المسئولين الدوليين والغربيين بكثافة لم يعرفها تاريخ السودان، حيث زاره على سبيل المثال لا الحصر وزير الخارجية الأمريكي، وزير الدولة للشئون الإنسانية الإيطالي، وزير الدولة بالخارجية الفرنسية، وزير الخارجية الفرنسي، وزير الدولة للخارجية السويسري، وزير الدولة بالخارجية الألمانية والسويدية، رئيس المفوضية للاتحاد الإفريقي، وزير الخارجية المصري، الأمين العام للأمم المتحدة، ورئيس الوزراء البريطاني ثم كوندليزا رايس مستشارة الأمن القومي الأمريكي آنذاك .

وترتب على الحملة التي قادتها آلة الإعلام الغربي وهيئات ومنظمات عالمية، مثل

منظمة العـفو الدولية، التي اتهمت الحكومـة بارتكاب جرائم ضد الإنسانيـة، ومجلس النواب والكونغرس الأمـريكي اللذان أصدرا قرارين يعـتبران ما حـدث في دارفور إبادة جماعية، وهيئة إحياء ذكرى الهولوكوست الإسرائيلية التي وصفت ما يحدث في دارفور بأنه صورة جديدة لمحـرقة اليهود في أوربا. كل ذلك أدى إلى خروج قضـية دارفور من نطاقها الداخلي والإقليمي لتصبح قضية دولية، حيث حرّكت الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وبريطانيا مجلس الأمن ودفعته لتبني وإصدار القرار 1556 .

وبدأ دخول القوات الإفريقية للمراقـبة والحماية في إقليم دارفور، وتبع ذلك تحريك إجراءات الدعوى الجنائية الدولية أمام المحاكم الجنائيـة الدولية، وذلك بتحريك المسئولية الجنائية في مواجهة (15) شخصاً بتُهم ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية والتطهير العرقي.

يتضح من ذلك أن قـضية دارفور قـديمة ومتجـددة ومقعدة ومـركبة لها أسـباب ومضاعفات داخلية ولها أسباب وعوامل إقليمية ودولية وترتب عليها الكثير من العوامل السالبة، ولعل من أهمها وأخطرها :

- تدويل القضية .
- نزوح أعداد كبيرة من المواطنين باتجاه المناطق الآمنة وذلك هرباً من جحيم الحرب.

وإلى الآن لم يتم تحديد العـدد الكلي للنازحين بدارفور، ولكن الأرقـام المتداولة تشير إلى أن عدد النازحين يتراوح ما بين 2.000.0001 إلى 2.500.000 نازح .

مفهوم النزوح :

استخـدم مفهوم النزوح لدى كـثير من العلماء والبـاحثين لوصف السكان الذين اضطروا لهجـر مساكنهم والاسـتقرار في مكان آخـر داخل القطر الواحد، ويرى (Dem Ko & Wood 1987)، أن النازح هو الذي يـنزح إلى المناطق الأكـثـر أمناً (Rishard & wood 1983) وجـاء في مجلـة النازحين أن النزوح عـبارة عن الحـراك السكاني في شكل مجموعات كُبرت أو صغرت بقصد الوصول إلى وضع حياتي أفضل (أحمد 1991). وذهب جون إلى أن النازحين هم مجموعة من الناس أجبروا على ترك منازلهم أو مناطقـهم التي اعتـادوا العيش والإقـامة فيـها تجنبـاً للصراعـات والنزاعات والعنف البشـري أو تجنباً للكوارث الطبيعـية دون أن يعبروا حـدوداً دولية (John 1998 Bennett) ، أما تعريف النازح الذي اعتمدته معتمدية النازحين بالسودان فيعرف النازح بأنه المواطن الذي أجـبر على الانتـقال من مـوطنه الأصلي إلى موطن آخـر داخل بلده متأثراً بظروف طبيعية أو بشرية.

تتطابق هذه المفاهيم من حيث ترك النازح لموطنه الأصلي تحت ظروف اضطرارية تجبره على ذلك دون أن يعبر حدود دولية، وتختلف من حيث الظروف التي تدفع بالنزوح سواء كانت طبيعية أو بشرية .

يختلف مفهوم النزوح عن مفهوم الهجرة التي تعرف بأنها عملية عبور الشخص من مكان إقامته الحدود الإدارية لمنطقة ميلاده بالدخول لحدود إدارية في منطقة أخرى. والهجرة تكون طوعية إرادية بتفكير مسبق في الانتقال من المكان الأول إلى المكان الآخر بعكس النزوح الذي يكون مفاجئاً وقسراً ويكون في شكل جماعات وداخل حدود الدولة الواحدة، أما مفهوم اللجوء فيتفق مع مفهوم النزوح في كونهما هجرة جبرية واضطرارية غير طوعية ويختلف عنه في أن اللجوء يتعدى الحدود الدولية وتحكمه قوانين وسياسات دولية ويعرف اللاجئ السياسي بأنه الشخص الذي يتحرك لظروف قهرية اضطرارية استثنائية لقهر سياسي أو ظلم اجتماعي أو ظروف زمنية فرضتها عليه قوة بشرية معينة أو ظروف طبيعية فيضطر لترك بلده والهجرة عبر الحدود الدولية إلى قطر آخر للحماية والأمن والاستقرار .

مفهوم التكيف :

ارتبط مفهوم التكيف بالعلوم البيولوجية عبر نظرية دارون (أصل الأنواع) والخاصة بتطور الأحياء بسبب عامل الانتخاب الطبيعي، وهو يعني أن كل سلالة من الكائنات لا تستمر كما هي، بل تحدث لها تغيرات يصبح من خلالها الكائن أكثر قدرة على الاستمرار في البيئة المعنية أكثر من غيره. (Watts) مثلاً إذا أخذنا كائناً يعيش في البيئة المائية وله أهداب تمكنه من السباحة للوصول إلى طعامه ومع مرور الزمن حدثت طفرة لهذا الكائن فأصبحت أهدابه أقوى وأكثر سمكاً من الكائن الأول الشيء الذي يزيد من سرعته في الحصول على طعامه وبالتالي فهو أصلح للعيش في تلك البيئة من الكائن الأول.

ومن وجه نظر البيولوجيين فإن مفهوم التكيف يشير إلى العمليات التي من خلالها يمكن لحيوان أو نبات أن يصبح متوافقاً مع بيئته (مانجر 1998م) ويمكن أن يرى التكيف على أنه حالات محافظة الكائنات الحية على وجودها وكينونتها من التغير (Eller 1980) ويظهر هذا التكيف من خلال ممارسة الكائنات الحية للنشاطات المختلفة بناء على تكوينها الفسيولوجي والوراثي (Eltohami 1995) وامتدت نظرة البيولوجيين

هذه لتشمل المجتمعات الإحيائية الأخرى في نسيج علاقات الأنظمة البيئية فالتداخل والتفاعل بين الإنسان والبيئة أصبح يُري من خلال المنظور الحيوي الخاص بالتكيف (Watts 1983) لذلك فهم يرون أن التنظيمات الاجتماعية للسكان وثقافتهم تسمح لهؤلاء السكان باستقلال بيئتهم دونما تخطى لقدرتها على توفير الغذاء وإذا حدث وتم تخطي تلك القدرة فإن الاستجابة تكون تكيفاً غير ملائم (مانجر 1998) .

انتقل بعد ذلك مفهوم التكيف من العلوم الطبيعية إلى العلوم الاجتماعية خاصة عند علماء الانثروبولوجي من أمثال ربابورت الذي تناول مفهوم التكيف من خلال حديثة عن المجتمعات البشرية، ويشير به إلى العمليات التي بواسطتها تحافظ الأنظمة الحياتية على الاتزان في وجه التقلبات البيئية قصيرة المدى وكذلك تعمل بواسطتها على التغير التحول في التركيبة تجاه التغيرات البيئية، وأن الأنظمة الحياتية تشمل كل من الكائنات الحية والتنظيمات الاجتماعية التي تضمها مثل الأسر والعشائر. . . إلخ أما البيئة فتشمل كل الظواهر الطبيعية والحيوية والاجتماعية والثقافية (Rappaport 1979).

إن مفهوم التكيف يدل على التنظيم الذاتي تجاه التغيرات المختلفة، وفي الإطار نجد كل من Vagda and mecay (1973) قد درسا الأيكولوجيا البشرية، وربطا بين الايكولوجيا الثقافية والكوارث الطبيعية من خلال مفهوم التكيف سالكين في ذلك مسالك دارون في فعالية الاستجابة (Eltohami 1994) .

في المجتمعات الإنسانية نجد أن الإنسان في كثير من الأحيان قد عجز عن التكيف مع الظروف الطبيعية، فالتكيف ليس مربوطاً فقط بالجوانب الطبيعية إذ أنه لا ينفصل عن الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، فالكوارث الناتجة عن عدم القدرة على التكيف في كثير من بقاع العالم مربوطة بأشكال القوى السياسية - الاقتصادية والاجتماعية (Hamid 1996) وفي هذا الشأن يرى مانجر أنه يجب أن ينظر إلى التكيف الجماعي إلى الاستجابات التكيفية الفردية، ويرى أن الجوانب الثقافية والحضارية تلعب دوراً بارزاً في تكيف الإنسان مع ما حوله من معطيات طبيعية واجتماعية (مانجر 1998م) .

إن عدم القدرة الإنسانية على مجاراة التغيرات الطبيعية والبشرية في بعض الأحيان يقود إلى الحديث عن عدم القدرة على التكيف والذي يظهر في حديث ربلبورت عن العوامل داخل الأنظمة التي تتعارض مع عملية الاتزان، وهذا بدوره يقلل من فرص البقاء والاستمرار ويوصف سوء التكيف بأنه مرحلة مرضية تصيب الجهاز المحرك لكل الأنظمة الحياتية (Rappaport 1977) .

والتكيف عند البشر يعني مجموعة أساليب التعامل وأشكال السلوك والوسائل التي يبتدعها الأفراد والأسر والجماعات البشرية للاستفادة من الواقع الذي يعيشون فيه أو هو طريقة تعامل الإنسان وتفاعله مع معطيات البيئةوتقلباتها (محمد 1999) .

مفهوم الفقر:

إن النازحين يُعتبرون فقراء قياساً بوضعهم الجديد، فالفقر عرف حسب المدرسة البيولوجية بأنه عدم القدرة على الحياة الكريمة وهي تختلف بحسب إدراك الإنسان ومفاهيمه وثقافته، وأضاف هاوس في عام 1986 الحاجات المادية مثل الماء النقي والصحة والسكن والتعليم. . . إلخ (Sahal 1996) وعرف البنك الدولي الفقر بأنه: "عدم القدرة على الحصول على أدنى مستوى للمعيشة وعدم الحصول على المال الكافي لتوفير الطعام والملبس والمسكن كما يعني تدني توقعات الحياة وارتفاع معدلات الوفيات وخاصة الأطفال وقلة فرص الحصول على التعليم الأساسي". (البنك الدولي للتنمية 1990) .

وأضاف هلاوي أن عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من المعيشة إما بسبب ارتفاع الحد الأدنى للمعيشة أو تدني داخل الفرد أو الاثنين معاً. (هلاوي 1996)، ويعتبر مستوى دخل الفرد عنصراً أساسياً لتحديد مفهوم الفقر لدى الاقتصاديين، وبناء عليه يحدد على أساس حزمة من السلع والخدمات التي تمثل الحاجيات الأساسية للإنسان وكل من يقل دخله عن ذلك الحد يعتبر فقيراً. (عبدالقادر 1994) .

وصف رئيس البنك الدولي مكنمار الفقر بأنه تلك الأحوال المعيشية التي تكون أو تسود لسوء التغذية والجهل والمرض والقذارة وارتفاع وفيات الأطفال وقصر العمر الافتراضي مما يجعلها أدنى من المستوى اللائق للحياة . (المجلس الأعلى للبيئة 1996) وجاء في تقرير التنمية البشرية إن الفقر يتجلى في حرمان البشر من الحياة التي يمكن أن يعيشوها فالفقر لا يعني فقدان الأساسيات الضرورية واللازمة للوجود فقط ولكنه يعني أيضاً فقدان الفرص في أن يعيش الإنسان حياة لائقة وقلة الخيارات أمام الناس.

والفقر يمكن أن يكون سبباً من مسببات النزوح ففي دول الساحل الإفريقي والتي تعرضت لموجات من الجفاف والتي أدت لتعميق حدة الفقر وسط المجتمعات السكانية ظهرت هجرات جبرية إلى مناطق أفضل بحثاً عن الحياة الكريمة. وهنالك حوالي (600) مليون نسمة من سكان المدن في العالم يعجزون عن تلبية احتياجاتهم الأساسية من مأكل ومأوي ومسكن وجميعهم من النارحين .

مفهوم النوع :

إن الإنقسام النوعي بين رجل وامرأة أدى لتكوين مجموعة من القيم والاعتقادات توضح في مجموعها أن المرأة أقل من الرجل وأن دورها الرئيسي في الحياة هو أن تكون زوجة ووالدة الشيء الذي أدى إلى حصـر المرأة في إطار اجتماعي ضيق، وكان نـتيجة ذلك النظرة الدونية ضد المرأة والتمييـز وعدم المساواة في المجتمع. ومن هنا بدأت بعض العلوم الاجتـماعـية الدخول في دراسـات النوع محـاولة بذلك فهم وتوضـيح الفروق المشاهدة بين الجنسين .

إن ما يشكل شخصية أدوار المرأة والرجل هي الظروف الاقتصادية التي يعيش فيها الفرد وأن الاختـلافات غير الطبـيعية بين النـوعين تعود إلى ثقافات المجـتمعات فـمثلاً طبيعية القرار للمرأة في الاقتصاد التقليدي تتخذه بنفسها، أما في اقتصاد السوق فيتخذه الرجل، هذا إلى جانب أنها ارتبطت بالأعمال المنزلية والمسـاهمة في النشاط الاقتصادي الممارس (رعي - زراعة) والمشاركة في الصناعات التـقليدية. أما الرجل ارتبط بالأعمال خارج المنزل ذات الصلة بالمجتمع .

إن الفكرة السائدة في معظـم المجتمعات التقليـدية في أن الرجل أفضل من المرأة امتدت لتشمل تفضيل إنجاب الذكور على إنجاب الإناث خاصة لدى المجتمعات، ونتيجة لذلك ظلت مستبعدة من جانب الرجل .

إن ما تقوم به المرأة من مشـاركة في النشاطات الاقتصادية الريفـية التي أصبحت تؤديها في إطار العرف والتقاليد الريفية كإعداد الطعام وجمع الحطب وجلب الماء وغيرها مستبعد من حسابات الدخل القومي باعتباره عمل مأجور .

ومن جانب آخر ساهم هذا التمييز ضـد المرأة في التركيز على تعليم الذكور أكثر من الإناث، فالمرأة لم تجد حظها من التـعليم والتدريب بنفس القدر الذي وجده الرجل سواءً كان في مجال التعليم الأكاديمي أو التدريب على استعمال الأساليب المستحدثة في الإنتاج، فاسـتمرت المرأة في استعمـال الأساليب البدائية في إنتاج المحاصـيل الغذائية، بينما زاد وعي الرجل بطرق الإنتاج الحديثة (Bosorp 1971) .

ينطبق هذا التميـز ضد المرأة على المجتمع السوداني خاصـة في الريف، فالنارحة لم تنل من التعليم ما يؤهلها إلى إيجاد فرص للعمل في البيئة الحضرية الجديدة.

النظريات التي تناولت موضوع النزوح :

وجدت مشكلات الهجرات والنزوح حيزاً كبيراً لدى المهتمين بقضايا السكان والهجرات القسرية من الاقتصاديين والاجتماعيين لمعالجة تلك المشكلات والآثار المترتبة عليها، فوضعوا لها النماذج التي توضح أسباب المشكلة وما يترتب عليها والمراحل التي تم عبرها تلك الهجرات القسرية، وفيما يلي بعض من تلك النظريات والنماذج.

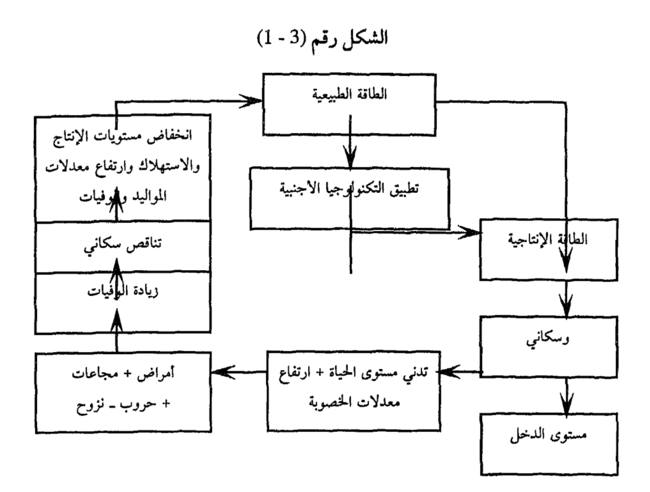
المالتوسية والمالتوسيون الجدد :

تعتبر نظرية مالتوس التي أوردها في عام 1798 من أقدم النظريات التي ناقشت مشكلات النزوح والفقر والمشاكل الاجتماعية الأخرى على ضوء العوامل الديمقرافية وقد جاء مالتوس بنظريته هذه لمناقشة المشكلات السكانية في أجزاء واسعة من العالم خاصة دول العالم الثالث وقد أورد مالتوس نظريته في قوله :

"إن الإنسان هو نفسه وليس المؤسسات والنظم التي تسود المجتمع هو مصدر الشرور والمشكلات ويجب أن يبدأ الأفراد بإصلاح عيوبهم المتمثلة في التوالد السريع والمتواصل الذي لا يتناسب مع ما يمكن الحصول عليه من موارد العيش والغذاء" (To. Riordan 1983).

إن جوهر نظرية مالتوس يشير إلى أن النمو السكاني والقوة الاستهلاكية لهم تفوق طاقة ما هو متاح من موارد وعليه فإن مالتوس يرى أن النتيجة الحتمية لذلك هي تدهور البيئة الاقتصادية والاجتماعية ومن ثم الفقر والنزوح وهو ما عرف بالمصيدة المالتوسية التي يوضحها الشكل التالي :

الشكل رقم (3 - 1)



ويرى مالتوس إن الحروب والمجاعات والأمراض تعد جزاء من النظام الطبيعي الذي يعيد السكان إلى طاقة الموارد وأن النزوح والهجرات القسرية تعتبر حلاً مؤقتاً للمشكلة ومحدوداً في منطقة معينة وليس على مستوى العالم وأن الحل في هلاك السكان.

إن نظرة المالتوسيين التشاؤمية استوقفت كثيراً من العلماء وجعلتهم ينظرون بعين ثاقبة إلى أرائهم ويلقون الضوء على الثغرات التي تعيب فكرهم مستعينين في ذلك بما كشفته الأيكولوجيا البشرية التي أوضحت أن الإنسان استطاع أن يحافظ على التوازن بين نموه ووسائل عيشه من خلال تطوير التكنولوجيا لزيادة إنتاج الغذاء. الشيء الذي أهمله وكذلك أغفل عن حقيقة أن المشكلات الاجتماعية لا تحكمها فقط الزيادة السكانية وإنما ذلك مربوط بعوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية لذلك أصبحت النظرة المالتوسية عاجزة عن تفسير تلك المشكلات وما ارتبط بها من آثار الشيء الذي دفع العلماء للبحث عن أطر جديدة تساهم في تفسير تلك المشكلات والتي يعد النزوح من بينها.

تصدق فكرة مالتوس جزئياً على النازحين السودانيين والذين نزحوا بسبب نقص

الغذاء من غـرب السودان بحثـاً عن المأكل بسب الجفاف الـذي ضرب تلك المناطق ولا ينطبق على النازحين من جنوب البلاد الذين دفعتهم الحرب لذلك.

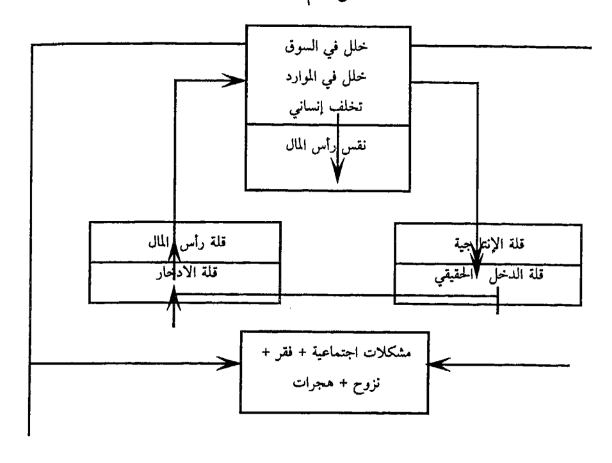
منهج الاقتصاد السياسي :

يستند هذا المنهج في تحليله الاقتصـادي على التركيبة الاجتماعيـة ويحاول تفسير المشكلات الاجـتـمـاعـيـة والتي من بينهـا مشكلـة النزوح من خلال الصـراع الطبـقي والاجتماعي والصراع الاقتصادي فإذا كـان آدم سميث يرى أن الظواهر الاجتماعية التي شغلت العالم كالهجرة والنزوح والفقر ومشكلاته هي نتاج للتطور الاقتصادي فإن جون سـتيـوارن يرى أن هذا التطور الاقـتصـادي مربوط بـالتركـيبـة المؤسـسيـة والعلاقـات الاجتـمـاعـية، ويحـاول هذا المنهج الوصول إلـى مشكلات تدهور البيئـة الاقتصـادية والاجتماعـية وما يترتب عليها من آثار كالنزوح، عن طريق دراسـة المؤسسات أو القوة المؤسـسية التي تسـيطر على الموارد وتوزيعهـا وذلك على حسـاب الغالبيـة الفقـيرة من السكان والذي يؤدي إلى تأسيس الفقر ومن ثم التـهميش والنزوح لذلك فإن هذا المنهج يعتمد في تحليلـه لتلك الظواهر على العلاقة بين الاقتصاد والسـياسة، الشيء الذي يعد فيه نوعـاً من القصور وذلك لإهماله للجـوانب الطبيعيـة ففي كثير مـن المناطق وخاصة حزام الساحل الأفريقي لعبت الظروف الطبيعـية دوراً بارزاً في تدهور البيئات الاقتصادية والاجتماعية ومن ثم الفقر والنزوح (Egemi 1994) .

المنهج الاقتصادي :

أهم دعائم هذا المنهج فكرة السلوك الإنساني الراشد في التـعامل مع البيئة، ولقد دفع التشديد والتوكيـد على السوق بعض الاقتصاديين إلى تفسير مـشاكل الفقر والنزوح واللجوء من وجـه نظر اقتصادية بحتـة، والتي تعزي هذه المشاكل إلى وجـود ما يعرف بدائرة الفقر المفرغة والتي يوضحها الشكل التالي :

الشكل رقم (3 - 2)



يشير الشكل أعلاه إلى أن الخلل في السوق والمتمثل في العلاقات التجارية والمعاملات الرأسمالية يؤدي إلى خلل الموارد وتخلف الإنسان ويقود ذلك إلى قلة الإنتاجية وقلة الدخل الحقيقي الذي يؤدي إلى قلة الادخار، وبالتالي قلة رأس المال والذي يزيد من الخلل وينتج عن ذلك المشكلات الاجتماعية والتي من بينها النزوح .

إن الافتراضيات التي قام عليها منهج الاقتصاد تعاني من الضعف إذا حاولنا تطبيقها في منطقة الدراسة، وذلك لتعدد أسباب النزوح. وإن التكنولوجيا كثيراً من الأحيان زادت من تعميق الهُوة بين الريف والحضر، وذلك من خلال استنزاف الريف دون وضع اعتبارات للنظم التقليدية والإدارات الأهلية، وذلك من خلال تطبيق التنمية التي تهدف إلى زيادة الهجرات نحو المدن لذا أصبح المنهج قاصراً عن تحليل مشكلات النزوح والهجرات القسرية .

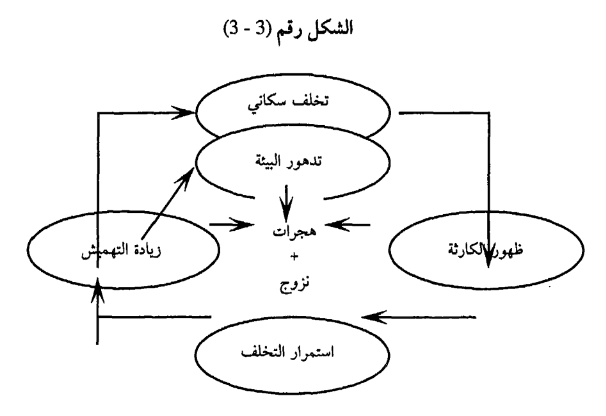
منهج الأيكولوجيا السياسية الإقليمية :

يحاول هذا المنهج التقلب على أوجه القصور التي يعاني منها منهج الاقتصاد

السياسي في إهماله للجانب الطبيعي، وذلك من خلال دراسة البيئة الطبيعية وربط ذلك بجانب الاقتصاد السياسي، ويعتمد في تحليل العلاقة بين الإنسان والبيئة ودراسة العوامل السياسية والاقتصادية التي تؤثر في تعامل الإنسان مع البيئة، ومن أبرز سمات هذا المنهج هي آخذه بالسياسة والإقليمية، وذلك لإعطاء قيمة للاختلافات المكانية والسياسية. (Brook Filed Blaike & 1987) ويحلل هذا النموذج مشكلة النزوح والمشاكل الأخرى من خلال مفهوم التهميش والذي استخدم بصورة واسعة في العلوم الاجتماعية ليصف السكن العشوائي الذي أوجده النازحون والمهاجرون في المناطق الحضرية الجاذبة وما يترتب على ذلك من ازدحام ونقص في الخدمات الأساسية .

يشير هذا المنهج إلى أن عملية التهميش تتم من خلال التهميش الأيكولوجي والذي يقصد به المحدودية التي تضعها البيئة الطبيعية أمام الإنسان والتهميش الاقتصادي والذي يقصد به الاقتصاد وقلة الدخل والركود ومحدودية النمو في السوق وفقدان موارد الدخل، وهنالك التهميش الجغرافي والذي يعني نقص الحيز المكاني إلى جانب التهميش السياسي والمقصود به نقص أو فقدان حقوق الفرد التي توفرها الدولة خاصة فيما يتعلق بعمليات التنمية وإن هذه العملية تؤثر على السكان مما يؤدي إلى نزوحهم وهجرتهم الاضطرارية.

الشكل رقم (3 - 3)



يشير الشكل أعلاه إلى أن تداخل التدهور البيئي وتخلف السكان يؤدي إلى ظهور الكارثة وباستمرار التخلف السكاني الذي يؤدي إلى زيادة التهميش والنتيجة خلق أناس ليس لهم القدرة على إيجاد مصادر للدخل تكفل لهم العيش الكريم وتوفر لهم الخدمات الاجتماعية وبالتالي يكونون أكثر عرضة للنزوح والهجرات القسرية.

ذهب بعض العلماء إلى النزوح والهجرات القسرية كضرب إستراتيجيات تكيف السكان مع ظروف نقص الغذاء والمجاعات تتخذ عدة مراحل وضع كوربت 1988م ثلاث مراحل لإستراتيجيات التكيف التي يبدعها البشر للتأقلم والبقاء تحت أوضاع معيشية متدهورة سعياً لاستمرارية الحياة حتى تزول آثار الكارثة، كل مرحلة من ثلاث مراحل تعكس طور ومدى تدهور الأوضاع للأسر المتضررة وتتمثل هذه الأطوار في الآتي:

الطور الأول: يتصف باستعمال إستراتيجيات لمواجهة الكوارث الطبيعية من جفاف ومجاعات موسمية مثل زراعة عينات مقاومة للجفاف والزراعة المتنقلة والمختلفة.

الطور الثاني: وفيه يتم التخلص من وسائل الإنتاج مثل بيع الأراضي الزراعية والحيوانات وزيادة عدد الأسر التي ليس لها المقدرة على الحصول على الطعام .

الطور الثالث: وتصل فيه الأسر إلى مرحلة العدم مما يضطرها للهجرة القسرية والنزوح إلى مناطق أخرى. (كوربت 1988 في جون 1959) .

ويرى ديوال أن عملية النزوح كإستراتيجية للتكليف مع ظروف نقص الغذاء تتم عبر مراحل ويرى أنه في المرحلة الأولى يتم تقليل الاستهلاك وتوزيع المصادر والموارد والغذاء وتحدث هجرات فائض عمالة للبحث عن عمل من مناطق أخرى وبيع الحيوانات، والاستدانة لشراء الغذاء ويلجأ البعض إلى المهارات، والصناعات الصغيرة. وفي المرحلة الثانية والتي تتميز بالتقليل الواضح في الكمية المستهلكة من الغذاء وبيع السلع المنتجة والهجرة للبحث عن عمل أو إغاثة، أما في المرحلة الأخيرة تنتهي كل مقاومة المجتمع ولا يكون بين الأسر والمجاعات من الموت جوعاً أي حجاب إلا بوصول الإغاثات. (حياتي 1994) .

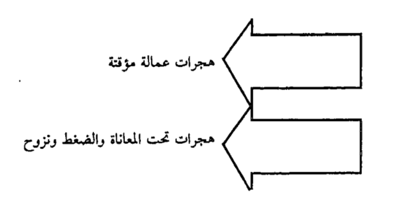
ويرى (هوقر 1991م) أن الهجرة كإستراتيجية وأسلوب من أساليب التكيف مع ظروف نقص الغذاء في دراسته إلى أن التميز بين الهجرات الطوعية وغير الطوعية ليس واضحاً ويرى أن الهجرات من المناطق المتأثرة بالمجاعة إلى المناطق الغير المتأثرة بها هو

ضرب من ضروب الاستراتيجيات للخروج من أزمة المجاعات وأن مقدرة ومرونة الأفراد والأسر في فترات نقص الغذاء وإنعدام الأمن الغذائي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بعاملي الزمن والمسافة ويرى أن هجرة السكان لأسباب تتعلق بالغذاء تتخذ شكلين أولهما أن هجرة السكان يمكن أن تكون إستراتيجية للنجاة من كارثة نقص الغذاء والثانية أن تكون رد فعل قسري لعدم توفر الغذاء. ووضع هوقو الشكل التالي لتوضيح مراحل هجرة السكان الناتجة عن نقص الغذاء والمجاعات .

الشكل رقم (3 - 4)

مراحل هجرة السكان الناتجة بسبب نقص الغذاء

توقع حدوث وشيك لعدم أمن غذائي توفر الغذاء الكافي قلة غذاء حادة
سوء التغذية
مجاعة
مزيد من الوفيات



المصدر : حياتي ، 1994م

الموقع الجغرافي والملامح لولاية الخرطوم :

الموقـــع :

تقع ولاية الخرطوم بين خطي عرض 13 - 34 درجة شرقاً، وخطى عرض 16 - 15 شمالاً بمساحة 28.165 كلم مربع، يحدها من الجهة الشرقية ولاية كسلا، ومن الجنوب ولاية الجزيرة، ومن الغرب ولاية النيل الأبيض[1] .

تحتل ولاية الخرطوم منطقة الوسط بين ولايات السودان وهي أصغر الولايات من حيث المساحة ولكنها تحتل المقدمة من ناحية تعداد السكان والذي ربما يبلغ حوالي ثمانية ملايين نسمة .

---

(1) محمد إبراهيم أبو سليم، تاريخ الخرطوم، (بيروت: مطبعة دار الجيل) ، ص 50.

أما من ناحية المناخ تقع ولاية الخرطوم في المنطقة شبه الصحراوية ومناخها حار صيفاً وممطر في فصل الخريف وبارد ودافئ شتاء، تتراوح درجات الحرارة ما بين 40/25 درجة خلال الصيف وما بين 15 - 25 درجة في الشتاء .

أهمية ولاية الخرطوم:

اكتسبت هذه الولاية أهميتها لكونها عاصمة البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية فهي بذلك تستأثر بفضل الخدمات في مجال التعليم والصحة وغيرها وما هو مفقود في الولايات الأخرى، لذا أصبحت الولاية قِبلة لأهل السودان جميعاً فنزحوا إليها بأعداد كبيرة وتمددوا في أطرافها إلى أن باتت الخدمات الأساسية المتاحة بالولاية لا تكفي لسكان الولاية بالصورة المثلى المطلوبة[1] .

تقسيم ولاية الخرطوم:

تنقسم والولاية من الناحية الجغرافية على ثلاثة مناطق :

1 - منطقة ما بين النيلين، وهي المنطقة الممتدة من مقرن النيلين جنوباً حتى حدود ولاية الجزيرة من ناحية الجنوب وولاية النيل الأبيض من الناحية الغربية، وتنقسم هذه المنطقة من ناحية إدارية لمحليتين الأولى محلية الخرطوم الثانية محلية جبل أولياء.

2 - منطقة شرق النيل وهي المنطقة الواقعة شرق النيل والممتدة من الحدود الشرقية للنيل الأزرق وتضم محلية الخرطوم بحري وشرق النيل[2] .

3 - منطقة غرب النيل وهي المنطقة الواقعة غرب النيل الأبيض ونهر النيل الممتدة بين حدود ولايتي نهر النيل والشمالية وشمال كردفان من الناحية الشمالية الغربية وتضم ثلاثة محليات هي: أم درمان أكبر محليات المنطقة والعاصمة الوطنية للسودان ومحلية أمبدة ومحلية كرري.

التكوين السكاني للولاية:

بحكم أن ولاية الخرطوم هي العاصمة القومية الأولى للسودان منذ قديم الزمان،

---

(1) محمد إبراهيم أبو سليم، المرجع السابق، ص 50 .

(2) محمد إبراهيم أبو سليم، المرجع السابق، ص 50.

وقامت فيها الحضارة والعمران والعلم والنور إبّان العقود الاستعمارية السابقة، وأصبحت أكبر مركز تجاري استثماري على مستوى القطر وتضم كبرى المؤسسات التجارية والاستثمارية والصناعية ومؤسسات الدولة من وزارات اتحادية وولائية وشركات ومؤسسات خدمية وإعلامية ودُور العلم والترفية والرياضة ومؤسسات المجتمع المدني، وبها كبرى الأسواق على مستوى القطر وتشهد أكبر حركة عمرانية وتجارية وحركة مواصلات برية وجوية وحديدية وعالمية[1] .

أما تشكيلة السكان عبارة عن مزيج من كل قبائل السودان حيث الاختلاف والانصهار وما من أسرة سودانية وإلا لها جذور وروابط اجتماعية حميمية بالولاية وأصلاً هي ليست محددة لفئة واحدة من القبائل بل حوت الجميع.

لكل ما تقدم نجد أن ولاية الخرطوم تمثل السودان بأكمله، فالتكوين السكاني يشتمل على كل القبائل على اختلاف العادات والتقاليد والأديان والأعراف، ولذا تنوعت الأنشطة الاجتماعية، شملت العمال والموظفين والمهن الأخرى المختلفة، فكان محل جذب لكثير من الناس فجاءت الهجرة نحو العاصمة الخرطوم نتيجة نزوح اضطراري بكميات هائلة لا حصر لها، واحترفوا الأعمال الهامشية في الأسواق والأماكن العامة كباعة متجولين وعمال لمختلف الخدمات، وأيضاً تقطن الولاية في الريف قبائل رعوية وزراعية مستقرة في قرى ومدن صغيرة تمد العاصمة بالمنتجات المختلفة.

الملامح والظواهر:

لقد أحدثت ظواهر النزوح المستمر للخرطوم مظاهر ومؤشرات خطيرة، وبالرغم من أن النزوح والهجرة إلى العاصمة القومية لم يتوقف أبداً منذ أن صارت الخرطوم عاصمة السودان ومؤخراً ظهرت جبهات المتمردين في غرب وشرق السودان، فكان لها الأثر البالغ في دفع المزيد من السكان إلى النزوح نحو المناطق الآمنة هرباً من المعارك والسلب والقتل. (ولقد بلغت موجات النزوح ذرونها في منتصف الثمانينات من القرن الماضي بعد أن دفعت كوارث الجفاف والتصحر في غرب السودان والحرب في الجنوب سابقاً بأرتال من النازحين، وأيضاً السياسات التعميرية الفاشلة والتي تبنيها عهود الحكم السابقة حيث ظلت أقاليم السودان تعاني من اختلال توازن التنمية الاقتصادية والاجتماعية)(2) .

---

(1) المرجع السابق، ص44.

(2) شرف الدين بانقا، مرجع سبق ذكره، ص 101.

هذه المشكلات دفعت بأعداد هائلة نحو الخرطوم الملاذ الآمن وهذه الظاهرة أحدثت مظاهر جديدة وغريبة على أهل الخرطوم حيث ارتفعت نسبة الجريمة والفساد والتسول والتسكع والشعوذة والدجل وكل أنواع الظواهر السالبة في المجتمع نتاج هذه الهجرة.

نلاحظ أن عدد النازحين أصبح أكثر من أهل الخرطوم وما صاحبهم من أمراض فتاكة ومعدية، وتمردت الأطراف وصارت سكنات عشوائية يمارس فيها ما يمارس من سلوكيات إجرامية وانحرافية وترويج للمخدرات والخمور البلدية والدعارة. وهذه عادات على النازحين بأسوأ الأوضاع وكان الأثر كبيرًا في أوساطهم أولاً وأخيراً. ومن الملاحظات نجد أن عدداً من النازحين اتخذ مجاري الأمطار والصرف الصحي سكناً لهم وأصبحت هذه المجموعة تعيش على مخلفات الطعام وتستجدي المارة وأصحاب المركبات وتشارك في عمليات المظاهرات والضغوط السياسية وتمارس عمليات حقد وكيد على المجتمع.

أصبح بعض النازحين يسكن في العمارات والمنازل والشركات والمصانع تحت التشييد مما أفرد ذلك ظروفاً صحية سيئة للغاية ومزعجة للمواطنين والمارة خاصة في فصل الخريف.

أيضاً النازحون من الإقليم الجنوبي والذين أتوا ومعهم أسلحتهم وقابل صغيرة كانت محل رعب ورهبة للناس وحدثت أحداث شهيرة منهم مما دفع بسلطات الولاية لإجراء حملات جمع الأسلحة من النازحين، ومن المظاهر امتهان النساء أعمال الطلب والمباني ودخل المكاتب والمتاجر وأعمال النظافة وغيرها، وأعمال النساء في المطاعم كسوق الناقة في أم درمان الذي اشتهر وأصبح قبلة للناس والسيّاح وذلك من صنع النازحين من إقليم كردفان[1] .

كيفية إدارة معسكرات النازحين بولاية الخرطوم:

إن ضخامة الأعداد النازحة في الآونة الأخيرة حكمت على حكومة ولاية الخرطوم تأسيس مؤسسات ترعى شئون النازحين إضافة للمؤسسات الاتحادية، وذلك بالرغم من أن النزوح عملية عادية وتحصُل يومياً بالنسبة للمجتمعات السودانية. ولقد

(1) شرف الدين بانقا، مرجع سبق ذكره، ص 101.

بدأت الولاية في تنفيذ سياستها الرامية لاحتواء مشكلة النزوح بإنشاء معتمدية للنازحين تعنى بتقديم الخدمات الضرورية العاجلة لهم والاهتمام بهم. ومن ثم باشرت معتمدية النازحين الاضطلاع بمهام توفير المأوى والطعام والكساء والإشراف عليهم في مواقع وجودهم في الخرطوم، ولما تعقدت مشاكل النازحين وأصبحت ذات أبعاد سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية وتعددت المنظمات الطوعية والإنسانية أفردت الولاية جهاز خاص بهم تحت مسمى مفوضية العمل الطوعي والإنساني، وهذه الموسسات الولائية تأسست في ظل مؤسسات اتحادية عاملة أخرى ففي عام 1986م تم تأسيس جهاز قومي باسم مفوضية العمل الطوعي في عام 1993م[1] .

إدارة المعسكرات :

تنفيذًا لسياسة الولاية والتي تهدف لاحتواء قضايا النازحين، فإن لمفوضية العون الإنساني حضوراً وتمثيلاً دائماً في المعسكرات وتراقب حركة النازحين، كما تشرف على العمل الطوعي والإنساني المقدم من المنظمات الطوعية المحلية والأجنبية، وكذلك تقوم بتوجيه الصناديق الولائية وديوان الزكاة بكيفية تنفيذ سياسته في المعسكرات، وهذا طبعاً بالإضافة إلى أن المفوضية تمثل الآلية الحكومية التي تقدم الخدمات الضرورية والعاجلة للنازحين في حالة تعثر تقديم هذه الخدمات من قبل المنظمات، وكما أنها توجه الإدارات الحكومية الأخرى لتعمل في مشروع زيادة الدخول والأسرة المنتجة حتى تدعم الشرائح الضعيفة في مجتمعات النازحين هنالك القضايا الاجتماعية والخلافات التي تنشب بين النازحين والتي تحتاج للفصل وفقاً لثقافتهم وتقاليدهم وأحكامهم العرفية، ولذلك يقتضي الأمر تنظيم مجتمعات النازحين في تكوينات إدارية أهلية يرأسها قادة القبائل والسلاطين والعُمد والمشايخ الذين نزحوا مع أهلهم ليساعدوا في إدارة هذه المعسكرات وشئون السلاطين وأصبح لهؤلاء وظائف يتلقون مقابلها رواتب تصرف لهم كل شهر[2] .

لقد باشر هؤلاء القادة مهامهم التي عهدت لهم وأصبح لهم سلطات قضائية فأنشئت لهم المحاكم الأهلية بغرض فض النزاعات القبلية بينهم والفصل فيها وفق العرف القبلي السائد، وصارت لهذه المجتمعات أسس للحكم والتعامل بينها وضوابط اجتماعية يتم مراعاتها كان نتاجها إشاعة الأمن والطمأنينة بين النازحين في المعسكرات.

---

(1) ورقة مفوضية العمل الطوعي والإنساني في ورشة السلام وقضايا النزوح، ص1.

(2) شرف الدين بانقا، مرجع سبق ذكره، ص 121.

ويضح لنا هنالك إدارة بالمفوضية يتبع لها عدد من ضوابط المعسكرات مهمتهم الاطمئنان على الخدمات التي تقدم بالمعسكرات (مياه - شرب - تعليم - صحة .. إلخ) وهؤلاء يمروا يومياً على المعسكر للوقوف على الأداء وأيضاً يعاونهم أفراد من الشرطة الأمنية - الأمن العام - المباحث - الشرطة العامة، وهؤلاء دورهم يختص بالمسائل الأمنية، وهنالك مكتب في كل معسكر أو منطقة طرفية تضم كل هؤلاء. أيضاً تتم الاستعانة برجال الإدارة الأهلية من سلاطين وخلافهم وهؤلاء دورهم في الإدارة حسم المشاكل الخاصة بين أفراد القبائل، وقد تم تعيين عدد منهم في الشرطة للمساهمة في حفظ الأمن بالمعسكرات. أيضاً هنالك لجان شعبية بكل المعسكرات يتم التنسيق الإداري بين كل الجهات والسلطات الحكومية تحت إشراف المفوضية إلا أن كل جهة أمنية ترفع تقاريرها للوحدة التي يتبع لها مباشرة عدا التقارير الإدارية فترفع للمفوضية[1] .

ليس هنالك تطوير لمعسكرات النزوح بولاية الخرطوم، حيث إن التطوير هنا يعني الإزالة وتحويل المعسكر إلى مخطط سكني يضم النازحين ولكن يكمن أن ينطبق التطوير أو التحسين على معسكرات دارفور لأنها بدأت متدهورة حيث فر منها عدد كبير من النازحين وتم إيوائهم بمعسكر الخرطوم .

تقوم ولاية الخرطوم بتقديم الخدمات بانتظام وتشجيع العمل الطوعي الإنساني ودعوة المنظمات العاملة في السودان وطنية وأجنبية للمساعدة في تقديم هذه الخدمات مع تأكيد ضرورة الاهتمام بالنساء والأطفال غير المكفولين والمسنين والعجزة، وفي هذا الأمر تحث ولاية الخرطوم المنظمات الوطنية والأجنبية للتركيز على المساعدات التي توفر فرص عمل منتج .

كذلك فإن العدالة والإنسانية تقتضيان أن توجه هذه المنظمات نشاطاتها نحو تقديم الصحة والتعليم والماء والمساعدة في بناء المنازل ودورات المياه والمراحي لمناطق النازحين الآخرين والذين لم يتخذوا المعسكرات سكناً لهم وهؤلاء توزعوا على أحياء ومدن ولاية الخرطوم وهم في حاجة ماسة إلى المساعدات .

إن ما قدمته حكومة ولاية الخرطوم كبير جداً يتمثل في توفير الخدمات الأمنية وأسقطت أيضاً الجمارك والضرائب والرسوم على كل ما يأتي من عون ومساعدات علماً بأنها تمثل نسبة كبيرة من الإيرادات الحكومية ، وأيضاً الولاية لم تفرض رسوم على الأراضي التي منحتها لهم. والإشراف الإداري على كل العمليات الخدمية بالمعسكرات

---

(1) إسماعيل علي كرم الله، نائب مفوض، مفوضية شئون النازحين، 2005م.

حول ولاية الخرطوم .

المعسكرات بولاية الخرطوم كانت خمسة معسكرات أسقط منها معسكر كرتون كسلا حيث تم تقدم للنازحين بالمعسكرات. حالياً عدد المعسكرات أصبح أربعة وهي:

أ) معسكرين بمحلية أمبدة :

* معسكر السلام (جبرونا) أنشأ في 1992/2/15م ويضم حوالي (20) ألف أسرة ترتفع إلى (28) ألف عند تقديم المساعدات .

* معسكر ود البشير (جنوب سوق ليبيا أنشأ في 1991/1/15م ويضم حوالي (7) ألف أسرة ترتفع إلى (10) ألف عند تقديم المساعدات .

ب) معسكرين بمحلية جبل أولياء:

* معسكر جبل أولياء (بانتيو) يقع شرق التفتيش - أنشأ في 1990/6/30م ويضم (8) ألف أسرة ترتفع إلى (13) ألف عند تقديم المساعدات[1] .

* معسكر مايو (مانديلا) أنشأ في 1990/6/30م ويضم حوالي (10) ألف أسرة ترتفع إلى (12-15) ألف أسرة عند تقديم المساعدات .

اتضح أن النازحين بالمعسكرات الأربعة تم تجميعهم من مواقع مختلفة داخل ولاية الخرطوم، كانوا يقيمون عشوائياً وفي مباني تحت التشييد ووسط الحارات السكنية وكان في وجودهم مشكلة على الأمن والصحة والاقتصاد وبتوجيه من اللواء محمد عثمان محمد سعيد معتمد العاصمة القومية آنذاك ونائبه العقيد يوسف عبدالفتاح تم تجميع وترحيل هؤلاء النازحين لمواقع المعسكرات الحالية .

لمعالجة مشكلة النزوح تم تقسيم العمل إلى ثلاثة مراحل :

المرحلة الأولى :

تعني بالحصر واستقبال وتصنيف النازحين ودراسة أحوالهم وإيوائهم بالمعسكرات وتقديم الخدمات العامة لهم من إغاثة وعلاج وكساء .

---

(1) يوسف حامد، مدير إدارة المعسكرات، مفوضية شئون النازحين، 2005م .

المرحلة الثانية :

تأهيل وتدريب النازحين ورفع مستوياتهم وتعليم أبنائهم دون التقيد بالسن ورفع قدراتهم بإنشاء المشاغل اليدوية والورش الحرفية وإلحاقهم بها.

المرحلة الثالثة :

تذوب المعسكرات وتحويلها خطط سكنية وإدماج النازحين بالمجتمعات، وهذه هي المرحلة الأخيرة وقد أنهينا تخطيط معسكر ود البشير وتبقت بعض المعالجات البسيطة، وأنهينا تخطيط حوالي 60% من معسكر السلام، أما مانديلا وجبل أولياء يجري العمل على تخطيطهما وهنالك حوالي خمسمائة أسرة نازحة تم ترحيلها من معسكر جبل أولياء إلى قرية دار السلام بجبل أولياء، هي منطقة مخططة، وذلك لأسباب تعود إلى شق ترعتين تخص مشروع سندس الزراعي داخل المعسكر أدى إلى ترحيل الأسر التي تأثرت بالمشروع وجاري العمل إلى ترحيل بقية النازحين بالمعسكر عند تخطيط مواقع سكنية لهم.

إن النازح يحضر للمعسكر بإحدى طريقتين وهي إحضاره بواسطة السلطات الرسمية أو الحضور من تلقاء نفسه، ويتم استقباله وتوطينه وفق قبيلته حيث يقوم السلطان الذي يتبع له بعملية التعرف عليه وتسجيله بدفاتره والوقوف على ذلك ميدانياً ويتم رفع تقرير للإدارة[1] .

الخدمات بالمعسكرات تعاني من قلة الوحدات الصحية حيث أن بمعسكر جبل أولياء مركز صحي واحد لا يتوافق مع حجم قوة المعسكر واتساعه ويحتاجوا إلى ثلاثة مراكز صحية أخرى. أيضاً النازحين يعجزوا عن شراء الدواء الذي يباع لهم بربع القيمة ومن المشكلات أن بعض المنظمات تأتي مباشرة إلى المعسكر دون الحصول على الأذن ويعتذروا عند سؤالهم وأيضاً هنالك منظمات تحضر للمعسكر وتعمل دراسات ولا تقدم أية خدمات .

سياسات الدولة تجاه النازحين :

النزوح بوصفه ظاهرة إنسانية لا تحكمه قواعد ثابتة ولا مؤشرات سلوكية مبينة على أسس معلومة بل هو يختلف من موقع لآخر ومن مكان لآخر ولا تحده حدود

---

(1) عبد اللطيف الجاك، ضابط معسكرات، مفوضية شئون النازحين، سوبا، 2005م .

الزمان بل يتباين حسب واقع حال الزمان وحسب واقع حال السكان وخصائصهم وحسب مؤثرات بيئتهم وتربية قبائلهم وقيمها وتقاليدها، ورغم تشابه الظروف التي تجابه النازحين إلا أن عملية حركاتهم في مجموعات وموجات كبيرة تتباين وتختلف كما أسلفنا باختلاف الزمان والمكان وخصائص الإنسان .

لا شك أن الدولة وضعت سياسات عملية لمجابهة تدفقات النازحين على مراحل أولها:

1 - العمل على إيقاف الحروب الداخلية في شرق وغرب البلاد والصراعات القبلية التي أصبحت تهدد وحدة البلاد ودفعت بالمسألة إلى تدويل المشاكل السودانية بغرض فرض الأجندة الأجنبية لإضعاف البلاد وحرمانها من تنمية ثرواتها الطبيعية التي حباها الحق سبحانه وتعالى[1] .

2 - السودان دولة كبيرة الرقعة الجغرافية وتحوي خمسة وعشرين ولاية مختلفة في كل المجالات والأوصاف، لذا صاحبها التخلف عن ركب الحضارة المعاصرة وحاجاتها إلى الخدمات الضرورية وقعود مجتمعاتها وأصابها الفقر والبطالة والجهل وفقدان الرؤية الواضحة للإصلاح .

3 - منذ الاستقلال لم يستقر السودان إدارياً وسياسياً وانشغال الطبقات المستنيرة بالخلافات والقبليات البغيضة ما أفقده الأمل في فهم متطلبات ودواعي التغيير الاجتماعي والمنشود بتطبيق الأنظمة المتطورة في الحكم والإدارة .

لكل ما تقدم فإن أي سياسة يتم تبنيها لن تكون عملية مؤثرة إلا بعد القضاء على الأسباب الحقيقية الدافعة لظواهر النزوح في السودان، لذلك يصبح أمل القائمين على إدارة البلاد في احتواء مشاكل النزوح وتخفيف حدتها، وفي هذا الشأن يمكن التنبؤ بالبرامج التي يلزم تنفيذها لاحتواء هذه المشاكل وتخفيف لأنها غير مكتوبة، بل هنالك قناعات وممارسات يمارسها أصحاب الشأن من المسئولين وغيرهم وفق اجتهاداتهم على المستوى الفردي والجماعي وعلى المستوى الاتحادي والولائي ولكنها جميعها مصحوبة نحو الاحتواء ويمكن ذكر بعض الأمثلة :

1 - إنشاء معسكرات الإيواء الصالحة للسكن والتي تليق بكرامة الإنسان وعلى أساس أن تتوفر فيها الخدمات الضرورية ومقومات الحياة مع إيجاد فرص

(1) شرف الدين بانقا، مرجع سبق ذكره، ص 103.

للعمل، وكذلك تشجيع النازحين ليستقروا في المناطق المنتجة زراعياً في أجزاء السودان المختلفة وتشجيع المتأثرين بالحرب من الجنوبيين وجبال النوبة[1] للتوجه للقرى النموذجية التي تم تأسيسها في المناطق الآمنة في الولايات الجنوبية ودارفور وكردفان .

2 - تشجيع العودة الطوعية للنازحين الذين وفدوا للشمال للرجوع إلى مناطقهم، التي أصبحت آمنة أو تلك القريبة من مواقعهم الأصلية، وذلك بمساعدتهم وتسهيل انتقالهم وسد احتياجاتهم أثناء تنقلهم وتسيير قوافل لهم وتزويدهم بالمواد الغذائية التي تعينهم على الاستقرار والمعدات الزراعية البسيطة والبذور المحسنة والتقاوي والأدوية والأمصال ليستعيدوا بها حياتهم الطبيعية.

3 - حث المنظمات الطوعية الوطنية وحث المجتمع السوداني لتقديم العون الإنساني للنازحين والاتصال بالدول المانحة والجمعيات الطوعية العالمية لمساعدة السودان في التصدي لها في مثل هذه المشكلة الكبيرة حيث لا قدرة لحكومة السودان للتصدي لها في مثل هذه الظروف الاقتصادية السيئة[2] .

4 - إقناع المنظمات الطوعية الأجنبية والدولية بأن تركز نشاطها في مجال المساعدات ذات الطبيعة التنموية التي تضيف وتوفر فرص عمل للنازحين حتى لا يكونوا متعمدين على الإغاثات التي تجلب من خارج السودان وعلى أساس أن يترك أمر تقديم المساعدات الإنسانية ومواد الإغاثة للمنظمات الوطنية لأنها قريبة من النازحين وتعرف متطلباتهم وسلوكياتهم ، ويتطلب ذلك إقناع الدول المانحة والمجتمعات الدولية بالتعامل مع المنظمات الوطنية لأن المساعدات الإنسانية المطلوبة لسد احتياجات النازحين لا تستطيع حكومة السودان توفيرها.

5 - إنشاء مراكز استقبال النازحين على الحدود بين الولايات والخرطوم بقصد وقف النزوح المتواصل نحو الخرطوم والمدن الأخرى وعلى أساس محاولة أبقاء الناحين بقدر المستطاع على مقربة من المواقع التي نزحوا منها حتى يعودوا إليها بعد زوال أسباب النزوح[1] .

---

(1) السياسة القومية للنازحين والعائدين، ورقة وزارة الشئون الإنسانية، ص6.

(2) المرجع السابق، ص 7.

لقد استمرت الإدارات التي تعاقبت على مراقبة العمل الطوعي الإنساني والتي اختصت بمعالجة قضايا النازحين على تبني هذه السياسات والعمل على انفاذها، ومن المعلوم أن العمل الطوعي هو أحد الركائز الهامة في تقديم العون الإنساني، كما تعتبر الكيانات المشكلة لقطاع العون الإنساني آليات فاعلة في دفع قدرات المجتمعات وتحريك طاقاتها الكامنة لمعالجة القضايا الإنسانية وتجاوز الآثار التي تحل بها في حالات النزوح الجماعي والكوارث الطبيعية وفي أوقات الشدة.

إن الأهمية المتعاظمة التي باتت توليها الدولة في مجال العون الإنساني قد دفعت بمنظمات الأمم المتحدة ووكالاتها وهيئاتها والدول المانحة لمسايرة الجهود السودانية، ومن ثم تجاوز خطها وتبع ذلك نشاط طوعي متسارع للمنظمات الطوعية الأجنبية، وكان لاهتمام الدولة وحركها المتواصل لمقابلة متطلبات قوافل النازحين الأثر البالغ في حفز فعاليات المجتمعات السودانية وفئاته وشرائحه المختلفة لتأسيس مؤسسات مدنية طوعية ومنظمات خيرية تدفع بالعمل الإنساني في شتى مناحيه.

هكذا تطور العمل الطوعي الإنساني السوداني وتعددت منظماته في ظروف النزوح الضخم الأخير وفي ظروف الهجرة المكثفة ليغطي كافة المجالات المتعلقة بالنزوح والكوارث والتشرد والجفاف والسيول والأمطار.

هنالك مبادئ توجيهية تهدف إلى تناول الاحتياجات المحددة للمشردين داخلياً في جميع أنحاء العالم بتعيين الحقوق والضمانات ذات الصلة بحمايتها، وهذه المبادئ مستوحاة من القانون الدولي المتعلق بحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وتتمشى معهما.

على الدول التزام خاص بمنع تهجير الشعوب الأصلية والأقليات والفلاحين والرعاة وغيرهم من الجماعات التي تعتمد اعتماد خاص على أراضيها ولها تعلق وجداني بها، فلكل إنسان حق أصيل في الحياة يجب حمايته بالقانون ولا يجدر أن يحرم أحدًا من حياته تعسفاً كما لكل إنسان الحق في الكرامة والسلامة البدنية والنفسية والمعنوية وله الحق في الحرية والأمن الشخصي[1].

مبادئ الدين الإسلامي الحنيف تناولت هذه المسألة حيث كان تكريم بني آدم كما

(1) شرف الدين يانقا، مرجع سبق ذكره، ص 104.

في الآية الكريمة ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً﴾ [الإسراء: 70] وهذا التكريم دون تميز لعرق أو دين فالناس شركاء في الماء والكلأ والنار .

هناك حديث نبوي شريف: عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ : «**إذا ألمَّ الطَّاعُونُ في بلدٍ فلا تدخلوه ولا تخرجوا منه**»[2] .

عليه فإن القرآن الكريم كمصدر ثان للتشريع أيضاً أسست لعملية النزوح والهجرة حفاظاً على الصحة هذا الإنسان .

قد تأثر المجتمع السوداني واقتدى بتعاليم الشريعةالسمحاء وكان السودانيون من أكثر الناس سباقين إلى إعانة المحتاج .

---

(1) حقوق الإنسان والنزوح والأمن الجماعي، مبادئ وتوجيهات بشأن التشرد الداخلي، (الخرطوم: أميرة للطباعة والنشر 2001م) .

(2) الإمام مالك ، الموطأ، ص 183 .

الفصل الرابع

آثار النزوح على الحياة المدنية بالتركيز على ولاية الخرطوم

مقدمـــة :

منذ أقدم العـصور عرفت الـقبائل الســودانية النزوح ، فكانت القـبائل تنزح في فصل الصـيف نحو النيل ونحـو المناطق التي توجـد بها المياه والحـشائش، وقـد عرف الاستقرار الدائم لتلك القبائل على امتداد وادي النيل .

أثر النزوح على التعليم والبيئة العمرانية :

شهد السودان في الفترة ما بعد عام 1983م بعد ظهور حالات الجفاف والتصحر والحرب في الجنوب، هجرة لقبائل كثيرة من القرى والأرياف نحو المدن وولاية الخرطوم بصفـة خاصـة، فكانت الهجـرة والنزوح من مجـتمـعات بدائيـة رعوية وزراعـية إلى مجتمعات جديدة، وكانت من أخطر المشاكل التي واجهت النازحين هي تركهم لأهلهم وعشيرتهم ومزارعهم ومواشيهم، وانضمـامهم لحياة جديدة مضطربة يسودها الإحساس بعدم الأمن والطمأنينة مما ينعكس سلباً على الحياة المدنية ونذكر من ذلك ما يلي:

أولاً : التعليم[1] :

إن من المشاكل التي تصـاحب عملية النزوح، هي انعـدام التعليم لأبناء النازحين وذلك للظروف التي مـر بها النازحـون من جفـاف وتصحـر في مناطقهـم أو الحروب وهجرهم لديارهم، فنـجد أن ظاهرة النزوح وما يصـاحبها من عـدم استقـرار في شتى المناحي، فالفرص التـعليمية تغري بعض الأسـر للنزوح للخرطوم لمواصلة تعليم أبنائهم لكثرة المدارس العليا والجامعات .

كما أن هجرة ونزوح أعداد كبيـرة من شتى بقاع السودان نحو الخرطوم بلا شك أن هذه القـبائل تشكل النـسيج البـشري للمـجتـمع الســوداني تحمل عـادات وتقاليـد ومعتقدات وموروثات ولهجات متباينة، وسكنت هذه القبائل في أطراف الولاية في بيئة غير صالحة للسكن مما انعكس أثره على الخدمات بشتى أنواعها .

ثانياً : تدهور البيئة العمرانية :

ذكرنا أن نزوح القبائل والجـماعات إلى الخرطوم كان كمن بيـئة تختلف تماماً عن البيـئة بولاية الخـرطوم، كمـا أن هؤلاء المواطنون يكابدون للوصول إلى الخـرطوم رغم

(1) أزهري فضـل المولى، الآثار الأمنية للنزوح الاضطراري لولايـة الخرطوم، الزمالـة السابعـة، (الخرطوم: أكاديمية الشرطة العليا، 2004م) ، ص48 .

مـرورهم بمدن وولايات يمكن أن تحـقق لهم الأمن والاسـتـقـرار، وذلك لأن الولايات الأخرى لا تقـدم للنازحين أي نوع من المساعدات لأن أوضاعـها الاقتصـادية لا تسمح بتمويل مشاريع خدمية يستفيد منها النازحون ، إلا أن ولاية الخرطوم لها بعض المميزات حـيث أنه يمكن للنازحين مـشاركـة المواطنين في الخدمـات بالرغم من عـدم كفـايتهـا للمواطنين المقيمين إلا أنه توجد أسباب أخرى منها[1] :

1 - تمركز الإعلام في الخـرطوم وخاصة إعلام المنظمـات والبعثات الدبلومـاسية والذي يستـغله النازحون فـي الضغط على الدولة لإجـبارها على الاهتـمام بقضايا النازحين.

2 - استغلال النازحين مـن خلال وجودهم بالخرطوم للسلطة السياسـية والقيادة التنفيذية وصانعي القرار واستنفار ممثليهم لقضايا النازحين .

3 - يجد الـنازح بولاية الخرطوم فـرصة للعمـل في مجال الأعـمال الهـامشـية والقطاع الاقتـصادي الأهلي وتعمل النـساء في الخدمة بـالمنازل وبيع الشاي والأطعمة.

4 - وجود المنظـمات الطوعيـة والتي تعمل في مـجال الإغـاثة والتي يستـغلها النازحون لتقديم المساعدات لهم .

5 - سكن النازحين بولاية الخـرطوم غير المشـروع وتساهل الحكومة مـعهم أدى لتعديهم على أراضي الغير بغرض السكن ، وتقوم المحكمة بتغيير أوضاعهم وتقديم الخدمات لهم.

6 - تمركز الخدمات بالخرطوم جـعل سكان الولايات الأخرى من رجال الأعمال وكبار رجال الدولة يستقرون بالخرطوم[2] .

إن النازحين الذين نزحوا للخـرطوم ممن اضطرتهم الظروف القاسيـة للنزوح بعد منتصف الثمانينات من القرن الماضي هم من الطبقة الفـقيرة قدموا في شكل مجموعات كبيـرة كانت تقيم في أقرب مـوقع وظلوا بالعراء لفترات يتسـولون في المناطق المجاورة ويستخدمون الأرض أبشع استخدام وعند زيادة أعدادهم في عام 1999م بدأ سكنهم في

(1) أزهري فضل المولى، المرجع السابق، ص 48 .

(2) أزهري فضل المولى، المرجع السابق، ص48.

شكل مستوطنات داخل المدن الثلاث، مع وضعها الصحي المتردي وظروف البيئة المتدهورة وفي مواقع غير صالحة للسكن (كفريق الشوك) شرق السوق المركزي بالخرطوم، وفي المناطق الصناعية كمنطقة (رقلونا) وفي مواقع قذرة (ككوشة الجبل ببحري. ولكنها متصلة بطرق المواصلات ، والبعض منهم سكن بين المنازل في الأحياء السكنية الراقية كالمنشية وحول محطات المجاري كما يعرف (ببانتيو)، وحول مقابر حلة حمد وحول النيل (كالخدير)، وفي داخل المؤسسات لحساسة كاللاسلكي والإذاعة وحول الجامعات كالجامعة الإسلامية وحول أودية المجاري كخور شمبات في مرزرق وحول خزانات المياه كصهريج القاير واجتاحوا بعض الأحياء التي تحت التشييد كمنطقة المعمورة والفردوس وكانت أكثر الأماكن تضرراً من تعدي النازحين الميادين والساحات العامة .

شيد النازحون منازلهم من (الرواكيب) المصنوعة من فروع الأشجار والكرتون والبلاستيك في كل مكان داخل الأحياء وحول المدن وقبالة الأسواق والمصانع والمدارس حتى بلغ عدد المستوطنات الكبيرة أكثر من خمسين مستوطنة، وتدريجياً بدأت هذه المستوطنات تنتقل إلى مواقع أخرى داخل الكتلة العمرانية القديمة ومن ثم اكتظت المستوطنات العشوائية وغير المشروعة أو غير المخططة بالنازحين حديثي العهد بالخرطوم[1] .

تدفق النازحون نحو الخرطوم لظروف الجفاف والتصحر التي ضربت مناطقهم ظهرت بولاية الخرطوم ظاهرة التسول، وهي وإن كانت موجودة منذ القدم إلا أنها كانت بصورة بسيطة من قبل المحتاجين فقط، ولكنها انتشرت وأصبحت ظاهرة ملفتة للنظر في السبعينات من القرن الماضي، ثم ازدادت وأصبحت بصورة خطيرة وأصبحت مهنة ذات عائد مادي سريع، وظاهرة التسول تعكس وجهاً غير حضاري للبلاد كذلك هم فئة تشمل كل الفئات العمرية المختلفة وهذا بدوره يؤثر على الإنتاج والاقتصاد والتعليم في البلاد. وكذلك ظهور ظاهرة التشرد وهي تنتج لأسباب عديدة منها الظروف الاقتصادية والجفاف والتفكك والانحراف الأسري وهذه الظاهرة تنعكس على سلامة وأمن واستقرار المجتمع.

من آثار الجفاف والنزوح ظهرت فئة المعتوهين وهم الذين يرتدون الملابس الرثة ويهمون في الطرقات ويأكلون من أماكن القمامة وينامون على الطرقات، وكانت هذه الفئة في السابق تجد إهمالاً شديداً ربما لندرة الحالات ولكن بعد أن كثرت أعداد هذه

---

(1) شرف الدين بانقا، النازحون وفرص السلام، (جامعة إفريقيا العالمية، مركز البحوث والدراسات الإفريقية)، الإصدارة (39) ص 40.

الفئة لأسباب كثيرة منها النزوح وأصبحت تشكل خطورة على أفراد المجتمع وجدت الاهتمام من الجهات المختصة متمثلة في الرعاية الاجتماعية وسلطة الولاية وإدخالهم دُور الرعاية والعلاج .

كما ظهرت بولاية الخرطوم أعداداً كبيرة من المصابين بمرض الجزام المعدي ويقيم بعض منهم بمنطقة جنوب الحزام الأخضر ويحضر معظمهم للخرطوم صباحاً ويعودون مساءاً ومنهم قلة يتخذون المساجد مأوىً لهم .

من الإفرازات السلبية لحركة النزوح الكبيرة للمدن وولاية الخرطوم والظروف المعيشية القاهرة والتفكك الأسري وضعف الوازع الديني دفع الفتيات لممارسة البغاء كمورد للرزق مما أدى لظهور الأطفال حديثي الولادة ملقين على الطرقات، وقد أدى انعدام المراحيض والتبرز في العراء بمناطق سكن النازحين إلى انبعاث الروائح الكريهة وكثرة الذباب وانتشار الأمراض مثل النزلات المعوية والاسهالات والتايفويد واليرقان وأمراض العيون والنزلات وخلافها، ومن أخطر الأمراض التي وفدت إلى الخرطوم الملاريا الخبيثة المستوطنة بجنوب السودان وانتشرت في الثمانينات من القرن الماضي بعد وصول النازحين للعاصمة[1] .

أثر النزوح على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية :

إن الثقافة في مفهومها الواسع هي أساس نظام متكامل للأمة وحضارتها ويتشكل من عدة معاني وخصائص مستوحاة من تقاليد المجتمع وقيمه ومبادئه ولغاته وتظهر هذه المعاني في سلوك المجتمع ونظام حياته وأنشطته المختلفة[2] .

كان لنزوح من ولايات السودان المختلفة ومن بيئات أعراق متباينة تأثيراً على الثقافة السائدة في مجتمع العاصمة، كما أن تزايد أعداد النازحين بكميات كبيرة وسكنهم حول ولاية الخرطوم أدى إلى هبوط مستوى الخدمات وحدوث ضائقة بها.

أدى النزوح إلى ظهور آثار اقتصادية وهي القاسم المشترك لأعظم المشاكل وتؤدي إلى الانحراف والجريمة، ولما كان النازحون يأتون من مناطق ريفية بسيطة مما يؤدي تأقلمهم مع الحياة في المدينة إلى تغيير سلوكهم ولبسهم ويبدأ من هنا الانهيار والتفكك

---

(1) أزهري فضل المولى، المرجع السابق، ص 54.

(2) أزهري فضل المولى، مرجع سبق ذكره، ص 24.

الأسري وظهور الجرائم ضد المال وشرب وصناعة الخمور والجرائم الجنسية لتلبية متطلبات الحياة الجديدة .

السلوكيات السالبة للنازحين :

إن النازحين الذين وفدوا إلى الخرطوم احتفظوا بعاداتهم وسلوكياتهم الخاصة بهم ومنها:

1 - عدم اهتمام النازحين بنظافة مسكنهم وملبسهم وغذائهم مما أدى إلى انتشار كثير من الأمراض وتوالد الذباب والبعوض في أماكن تجمعهم وسكنهم .

2 - تبرزهم في العراء والمناطق المجاورة أدى لظهور الروائح الكريهة وتوالد الذباب.

3 - برز إلى السطح ظاهرة الشحاذين بالأحياء ومواقف المواصلات وظهور حالات الاحتيال.

4 - كثرة المشاجرات مع المواطنين ومع بعضهم البعض مما يسبب إخلالاً بالأمن.

5 - ممارسة الدعارة وبيع وتصنيع الخمور البلدية للحصول السريع على المال وتوفير متطلبات حياة المدينة.

6 - ظهور جرائم الاحتيال والسرقة والاستغلال من سكان المدينة البسطاء من النازحين لجهلهم وعدم تعليمهم .

7 - تفشي البطالة والعطالة وسط النازحين، وشربهم لخمور ولعب الورق خاصة (أبناء الأقاليم الجنوبية) وكان يمكن أن يساهموا في النمو الصناعي وتوفير العمالة الرخيصة للصناعات البسيطة.

لم يساهم النازحون في الإنتاج لتحسين أوضاعهم واعتمادهم على أنفسهم بل ينتظرون الإغاثات والمساعدات التي تقدم لهم من بعض الجهات والمنظمات الطوعية والإنسانية، كما أن ظروف الحرب وتدهور الاقتصاد بالسودان زاد من عدد النازحين والمهاجرين وضاقت فرص العمل بالنسبة لهم وزاد عدد المتعطلين والبطالة، كما أنهم كما يعتمدون على الزراعة والرعي في مناطق نزوحهم وهي غير متوفرة بالمدينة.

8 - ازدادت أعداد النساء اللاتي يقمن ببيع الأطعمة والشاي في الأسواق وشوارع المدينة وهذه الظاهرة لم تكن موجودة قبل حركة النازحين للخرطوم عام 1983م وقبله.

9 - تزايد أعداد المنازل التي تصنع فيها الخمور البلدية[1] .

كان أضــخم مشروع قــامت به ولاية الخرطوم لتــوطين النازحين في عام 1991م وحتى عام 1992م وتم حصر النازحين في أربعة معسكرات هي:

1 - معسكر ود البشير - امبدة.

2 - معسكر لسلام - غرب دار السلام امبدة.

3 - معسكر جبل أولياء .

4 - معسكر مايو المزارع.

وقد تم حــصر الذين يقيــمون بهــذه المعسكرات، وساهمت بعــض المنظمات في تمويل الحصــر لمعرفة العدد الحـقيقي للنازحين بولاية الخــرطوم وما يحتاجــونه من طعام وكساء في عام 1996م، وشاركت الشرطة في هذا العمل وكان حصرهم كما يلي:

1 - معسكر دار السلام 100.000 نسبة تقريباً.

2 - مسعكر ود البشير 30.000 نسبة تقريباً.

3 - معسكر جبل أولياء 70.000 نسبة تقريباً.

4 - معسكر مايو 50.000 نسبة تقريباً.

كان العدد الكلي لقاطني هذه المعسكرات 250.000 نسمة تقريباً، وقد أوضحت مفوضيــة شئون النازحين بأن هنالك حالات عودة طوعية وتوطين داخل مــدن العاصمة في السنوات الأخيرة، كما عاد كثير من النارحين إلى مناطقهم بعد زوال أسباب النزوح والهجرة.

في بداية القرن الحالي أشارت الإحصائيات إلى أن الأعداد بالمعسكرات كما يلي:

1 - معسكر دار السلام 28.000 نسبة تقريباً.

2 - مسعكر ود البشير 6.000 نسبة تقَريباً.

3 - مسعكر جبل أولياء 9.000 نسبة تقريباً.

---

(1) محمود عمــر محمود، النزوح بسبب الجفاف والحرب وأثره في الجــريمة بولاية الخرطوم، الزمالة الرابعة، (الخرطوم: أكاديمية الشرطة العليا، 2000م) .

4 - معسكر مايو 7.000 نسبة تقريباً.

5 - الجملة 50.000 نسمة تقريبا[1] . .

وهذا العدد يتضاعف بالمعسكرات عند توزيع الإغاثات، ويسكن هذه المعسكرات قبائل مختلفة من جنوب السودان كالدينكا والنوير والشلك وقبائل الاستوائية كالزاندي وقبائل النوبة إضافة لقبائل دارفور وكردفان.

الآثار الأمنية للنزوح على ولاية الخرطوم:

شهدت العاصمة في السنوات الأخيرة هجرة من كل أنحاء السودان بحكم أنها عاصمة السودان ومركزاً تجارياً وصناعياً وعلمياً، وأصبحت أكثر ولايات السودان اكتظاظاً بالسكان رغم صغر مساحتها.

أصبحت مسألة الهجرة المستمرة والزيادة المضطردة بولاية الخرطوم تحظى باهتمام كبيرة لما لها من تأثيرات على مجمل مناحي الحياة العامة اقتصادية واجتماعية وأمنية ويبنى على هذه الزيادة في السكان الاهتمام بقضايا التنمية والتعمير وتوفير الخدمات الضرورية.

أشارت التقارير الجنائية للإدارة العامة للجنايات "المباحث المركزية" وشرطة ولاية الخرطوم لمسألة النزوح والهجرة الوافدة لولاية الخرطوم كسبب رئيس من أسباب ارتفاع الجريمة بالولاية، ونلاحظ أن المناطق الطرفية بالعاصمة والتي يقطنها النازحون أكثر المناطق التي ترتفع فيها معدلات الجريمة بصفة عامة، فالامتدادات المستمرة والتوسع الجاري في أطراف ولاية الخرطوم نتيجة للزحف السكاني والهجرة اليومية للعاصمة من كل بقاع السودان خلقت وضعاً حرجاً وأفرزت ظواهر ومشكلات تؤثر سلباً على النواحي الأمنية.

ويقدر عدد الوافدين بحوالي ثلث السكان، يعيشون في حزام من السكن غير المقنن "السكن العشوائي" في بيئة غير صالحة للسكن، ومع ضعف المداخل الاقتصادية لغالبية السكان نجد أن هذا سبباً للانحراف نحو الجريمة لتلبية متطلبات الحياة الجديدة، كما أن الانتشار غير المقنن للأسلحة النارية والتي تدخل عبر الحدود المختلفة مع اللاجئين من الدولة المجاورة أو عن طريق الحركات المتمردة أدت لانتشار السلاح الناري داخل البلاد.

إن ظهور وانتشار السلاح الناري غير المقنن أدى لزيادة معدلات الجريمة وخاصة

(1) محمود عمر محمود، المرجع السابق، ص31.

جرائم السرقة والنهب والتعدي وجرائم القتل وغير ذلك من الجرائم التي لم يعرفها المجتمع من قبل .

كما زادت جرائم صناعة الخمور البلدية والاتجار فيها وتعاطيها بصورة كبيرة، وتتمركز صناعة الخمور البلدية في ولاية الخرطوم في مناطق السكن العشوائي وقرى النازحين وبعض الأحياء المخططة .

انتشرت ظاهرة الدجل والشعوذة خلال تلك الفترة وذلك لجشع بعض المواطنين وجهلهم والحلم بالثراء السريع، كما انتشرت جرائم ترويج وبيع المخدرات والمؤثرات العقلية ودخول النساء في هذا المجال بصورة كبيرة.

نلاحظ أن محافظة أم درمان تتصدر بقية المحافظات كبؤرة رئيسية لترويج الحشيش وتتمركز تحديداً في منطقتي أمبدة إلى جانب مدينة الثورة بحاراتها المختلفة، تليها الخرطوم في مناطق مايو والسجانة والديوم، ثم محافظة بحري في منطقة الحاج يوسف وكوبر في المناطق المتاخمة للمنطقة الصناعية.

من خلال ما تقدم نجد أن المناطق التي تتركز فيها الجريمة هي المناطق الطرفية للمحافظات والتي يقطنها النازحون والوافدون لولاية الخرطوم ، مما يعني أن السبب الرئيس في انتشار وتفشي الجريمة بولاية الخرطوم يعزى للنزوح والجرة الوافدة.

إن زيادة معدلات الجريمة بمعدلات غير ثابتة في ظل ظروف تنامي الحركة العمرانية ونزوح أعداد كبيرة من الوافدين من مناطق مختلفة وعادات وتقاليد متباينة بسبب الحرب المفروضة في أطراف عديدة من البلاد بالإضافة للظروف الطبيعية المتمثلة في الجفاف وشح الأمطار أمراً غير مستغرب، حيث يشكل ذلك بيئة متنوعة وسلوكاً إجرامياً متبايناً. وهنالك بعض الآثار تبعاً للزيادة المضطردة على ولاية الخرطوم تمثلت في الآتي[1] :

1 - شح موارد مياه الشرب، بسبب تكاثر السكان.

2 - انتشار الأمراض الناتجة من التخلص من الفضلات والتبرز في العراء، ونقص الإنتاج وحدوث الأزمات وكلها مهددات أمنية تهدد الأمن الغذائي والأمن الاقتصادي والأمن بصورة عامة .

3 - النزوح يضيف أعباء مالية واقتصادية لسلطات الولاية وذلك باعتماد مبالغ وميزانيات لمواجهة مشاكل النازحين .

(1) محمود عمر محمود، المرجع السابق، ص 31.

4 - تمركز النازحين في أطراف المدن خلق مشكلة المرور داخل ولاية الخرطوم وذلك من خلال حركاتهم اليومية إلى أواسط العاصمة، وتشهد ساعة الذروة مشكلة في استتباب حركة المرور.

لقد أحدثت ظواهر النزوح المستمر حول الخرطوم مظاهر ومؤشرات خطيرة. وبالرغم من أن النزوح والهجرة إلى العاصمة القومية لم تتوقف منذ تأسيسها في عام 1921م ، إلا أن إفرازات الكوارث الطبيعية والصراعات القبلية والحروب قد فاقمت من حدتها وزادت معدلاتها بصورة غير مألوفة ولا يمكن حسبانها وحتى تخيلها. ولقد بلغت موجات النزوح ذروتها في منتصف الثمانينات بعد أن دفعت كوارث الجفاف والتصحر في غرب السودان والحرب التي تدور رحاها في جنوب البلاد بأرتال من النازحين هذا بالإضافة إلى السياسات التعميرية غير الموفقة والتي تبنتها عهود الحكم السابقة، حيث ظلت أقاليم السودان تعاني من اختلال من توزان التنمية الاقتصادية والاجتماعية. هذه الأوضاع أسفرت عن نزوح وهجرة مستمرة من بقاع السودان المختلفة نحو العاصمة القومية دون غيرها من مدن السودان ولا تزال بالرغم من انتشار مؤسسات التعليم العالي في جميع أنحاء القطر[1] .

إن هذه الظاهرة أحدثت مظاهر جديدة وشاذة لسكان العاصمة حيث تعددت وتنوعت الجريمة والمخالفات السلوكية والأخلاقية وظواهر اجتماعية أخرى لم يعهدها مجتمع العاصمة من قبل تفاقم الأزمة وازدياد نسبة البطالة في المجتمع وضعف القاعدة الاقتصادية للمدينة توسعت مظلة الفقر في المجتمع وتبع ذلك مظاهر متكررة بل مستديمة للتسول والتحلل الأخلاقي الذي ترد أسبابه الرئيسية للفاقة والفقر.

وحيث أن النازحين الذين اجتاحوا الخرطوم في العقود الأخيرة من القرن الماضي أتوا في شكل مجموعات كبيرة وقبائل متعددة حتى فاق عددهم سكان الخرطوم الأصليين ومجتمعاتها المستقرة منذ قديم الزمان فإن التركيبة الاجتماعية الإثنية في الخرطوم قد تغيرت خاصة في المناطق الطرفية وما جاورها وبالتالي فإن سلوك المجتمع في تلك المناطق أصبح أقرب إلى سلوك الريف ومجتمعاتها وحتى الآن الأمراض والأوبئة التي يحملونها أصبحت متناقلة بين المواطنين الذين يقيمون في الأحياء المجاورة التي تتاخم مناطق النازحين وتجمعاتهم وكذلك نتيجة لتفكك الروابط الأسرية للنازحين

---

(1) اللواء شرطة: د. عثمان جعفر، النزوح وافرازاته الأمنية، على ولاية الخرطوم، 2005م ، ص 47.

وفقدان بعض أفرادها أصبح عدد كبير من الأطفال يفتقد للرعاية والتربية والنصح نظراً الآباء وأولياء الأمور هذا بالإضافة إلى فقدان العائل والنتيجة تشرد مجموعة من الأطفال اتخذت مجاري الأمطار وأنابيب شبكات الصرف الصحي مكاناً للإقامة وأضحت هذه المجموعة تعيش مخالفات الطعام وتستجدي المارة وأصحاب المركبات وتشارك في عمليات التظاهر والضغوط السياسية وعمليات كيد وحقد على المجتمع .

أما النازحون والذين اتخذوا لهم سكناً في بعض الأحياء المخططة والتي لم يكتمل فيها التشييد وتكدسوا في مباني العمارات لإفرازاتهم العضوية والأدمية بالتالي فإن الروائح الكريهة التي تنبعث من تلك الأحياء سببت أذى مستديماً للسكان المقيمين وللمارة وهذه لا تطاق خاصة في فصل الخريف وعند هطول الأمطار.

أما المجموعات النازحة من الأخوة الجنوبيين الذين احتفظوا بأسلحتهم واستقروا في الأحياء بعينها أصبحوا يشكلون هاجساً لسلطات الولاية، وذلك لأن هذه المجموعات ظلت على صراعاتها القبلية وشكلت عصابات تتجول بين ربوع الولاية جعلت المواطن يحس بعدم الطمأنينة خاصة بعد أن تكررت حوادث الصراعات المسلحة بين تلك المجموعات في الأحياء وفي الأسواق وفي أماكن العمل الذي اضطر ولاية الخرطوم أن تنفذ حملات لجمع السلاح مستخدة الجيش السوداني في ذلك.

ومن الظواهر الحديثة في الخرطوم الذي أبتدعها النازحون تلك المتعلقة بعمل النساء في أعمال كان يقوم بأدائها الرجال كقيام النساء في مناطق النازحين بأعمال البناء كعاملات يحملن مواد البناء ويجبين الماء لاستخدامه في البناء، وانتقل عمل النساء إلى دواوين الحكومة ومؤسسات القطاع الخاص حيث أصبحن فراشات يقمن بعمل النظافة والكنس وتقديم خدمات البوفيهات بأن هذه الأعمال كانت قاصرة على الرجال حتى فترة قريبة من الزمان .

أما عمل النساء العاملات في المطاعم العامة والشعبية كسوق الناقة الذي أسسه النازحون القادمون من غرب السودان في بداية الثمانينات بعد وصولهم للخرطوم هروباً من ظروف الجفاف والتصحر في ولايات دارفور كردفان فقد أصبح ظاهر معلومة وسوقاً مشهوراً في أمبدة يأتي إليه الزوار والسواح حيث يشاهدون اللحوم المختارة بأيديهم، تشوى على الهواء الطلق في السوق وتقدم لهم مشوية بعد دقائق[1] .

(1) اللواء شرطة: د. عثمان جعفر، المرجع السابق، ص 49.

هذا بعض من مظاهر وظواهر النزوح وتأثيره على مجتمعات الخرطوم ، أما النازحون في المجتمعات الحضرية بالخرطوم وأنصارهم في هذه المجتمعات واكتسابهم لعادات وتقاليد سكان المدينة وتخلقهم بأخلاق مجتمعاتها.

سياسة الدولة تجاه النازحين :

لا شك أن الدولة حالياً ليس في مقدورها وضع سياسات عملية يمكن تنفيذها للحد من تدفقات النازحين، وذلك لأن إيقاف هذه التدفقات مرتبط بحل المشاكل الكبرى التي يعاني منها السودان والتي نذكر منها[1] :

1 - الحرب الدائرة في جنوب البلاد والتي طال أمدها وأصبحت تهدد وحدة البلاد وبسببها وجد المعارضون من أبناء الأمة السودانية المدخل والمبرر للتدخل في شئون البلاد وتدويل المشكل السوداني بغرض فرض الأجندة الأجنبية لإضعاف البلاد وحرمانها من تنمية ثرواتها الطبيعية التي حباها الحق سبحانه وتعالى . وحقيقة فإن ثروات البلاد والتي لا تضاهيها غير الولايات المتحدة الأمريكية، هي ثروات ضخمة لا يحتاج استغلالها لكبير عناء إذا توحدت إرادة السودانيين وقويت شوكة عزائمهم.

2 - تخلف الأقاليم عن ركب الحضارة المعاصرة وحاجتها إلى الخدمات الضرورية وقعود مجتمعاتها بسبب التخلف والفقر والبطالة وفقدان الرؤية الواضحة للإصلاح.

3 - عدم الاستقرار الإداري والسياسي وانشغال المجتمعات القبلية بصراعاتها والطبقات المستنيرة بخلافاتها وبتسلط أفراد هذه الطبقات دون اكتراث لنهوض بشئونها وخدمة مصالحها ويصبح الأمل معقوداً على فهم متطلبات ودواعي التغير الاجتماعي المنشود بتطبيق نظام الحكم الاتحادي.

كما أن النزوح بوصفه ظاهرة إنسانية لا تحكمه قواعد ثابتة ولا مؤشرات سلوكية مبنية على أسس علومة بل هو يختلف من موقع لآخر ومن مكان لآخر، ولا تحده حدود الزمان بل يتباين حسب واقع حال الزمان وحسب واقع حال السكان وخصائصهم وحسب مؤثرات بيئتهم وتربية قبائلهم وتقاليدها. ورغم تشابه الظروف التي تجابه

---

(1) المرجع السابق، ص 50-52.

النازحين إلا عملية حراكهم في مـجموعات وموجات كبيرة تتـباين وتختلف كما أسلفنا باختلال الزمان والمكان والخصائص.

لكل ما تقدم فـإن أي سياسة يتم تبنيهـا لن يكون عملية ومؤثرة إلا بعـد القضاء على الأسباب الحـقيقية لظواهر النزوح في السودان، ولذلك يصـبح القائمون على إدارة البلاد في احتواء مشاكل النزوح وتخفـيف حدتها. وفي هذا الشأن يمكن التنبؤ بالبرامج التي يلزم تنفيـذها لاحتواء هذه المشـاكل وتخفيف حدتهـا لأنها غيـر مكتوبة بل هنالك قناعات وممارسـات يمارسهـا أصحاب الشـأن من المسئولين الحكومـيين والشعـبيين وفق اجتـهاداتهم على المستـوى الفردي والجمـاعي وعلى المستوى الاتحـادي والولائي ولكنها جميعاً مصوبة نحو الاحتواء ويمكن ذكر بعض الأمثلة.

1 - إنشـاء معـسكرات إيواء صالحـة للسكن والتي تلـيق بكرامة الإنسـان وعلى أساس أن تتوافر فيها الخدمات الضرورية ومقومات الحياة مع فرص العمل.

2 - حث المنظمات الـطوعية والوطنيـة وحث المجتمع الـسوداني لتقـديم العون الإنساني للنازحـين والاتصال بالدول المانحة والمجـتمعـات الطوعية العـالمية لمساعـدة السودان في التصدي لهـذه المشكلة الكبيرة حيث لا قـدرة لحكومة السودان للتصدي لها في مثل هذه الظروف الاقتصادية.

3 - تشجيع العودة الطوعية للنازحين الذين وفدوا للشمال للرجوع إلى مناطقهم التي أصبحت آمنة أو تلك القريبة من مـواقعهم الأصلية، وذلك بمساعدتهم وتسهيل انتقالهم وسد احتيـاجاتهم أثناء تنقلهم وتسيير قوافل لهم وتزويدهم بالمواد الغذائية التي تعينهم على الاستقرار خلال ثلاثة شهور ليحملوها معهم إضافـة إلى تزويدهم بالمعدات الزراعـية اليودية والبـذور المحسنة والتـقاوي والأدوية والأمصال والعقاقير الطبية ليستعيدوا بها حياتهم الطبيعية.

4 - إقناع المنظمـات التطوعيـة الأجنبـية والدوليـة بأن تركز نشـاطها في العـون الإنساني في مجال المـساعدات ذات الطبيعة التي تضيـف وتوفر فرص عمل النازحين حـتى لا يكونوا معـتمـدين على الإغاثات التي تجلب مـن خارج السودان.

5 - إنشـاء مراكز استـقبال للنـازحين تكون على الحدود بين الولايات الجنوبـية وولايات كردفـان ودارفور والتي ينـفذ منها النـازحون بقصـد وقف النزوح

المتواصل نحو الخرطوم والمدن الأخرى وعلـى أساس محاولة إبقاء النازحين بقدر المستطاع على مقربة من المواقع التي نزحوا منـها حتى يعودوا إليها بعد زوال أسباب النزوح .

ما يترتب على سياسة الحكومة في مواجهة النزوح :

1 - شعور النازحين خاصة من الولايات الجنوبيـة أن الدولة مسئولة عن مسكنهم وحياتهم اليومية.

2 - استغلال بعض المنظمات لهذه التجمعات لتصعيد المشاكل لتكون أحد وسائل الغضط على الحكومة .

3 - ظهور جيل جديد من الشباب يعتقد بأنهم فوق المساءلة القانونية .

4 - انتشـار لاشبـاب من القبـائل الجنوبية في الأسـواق وممارسة بعض التـجارة الهامشية مع شعورهم بعدم المسائلة.

العوامل التي ساعدت على تجاوز القانون :

1 - عدم انضـمام الشباب من الولايات الجنوبيـة للخدمة الوطنيـة بينما يتم ضم الشباب من الشماليين أخل بتوازن التركيبة السكانية إضافة إلى شعور الشباب الجنوبي بعدم الانتماء للوطن وأنهم فئة خاصة.

2 - توزيعهم على مناطق مفصلية في الخرطوم أظهرهم بمظهر الكثرة خاصة لعدم وجود ما يقابلهم من الفئات العمرية من الشماليين .

3 - تجـاوزهم لكثيـر من القيم والأخـلاقيـات المهنيـة في تعاملهم باعـتبـارهم الوحيدين الموجودين في أثناء ساعات العمل على الساحة .

4 - اختراق الحركة الشعبية لمعـظم الشباب الجنوبي وتغذية العنصرية والحقد ضد الشمالي.

5 - نشاط الدور الكنسي بينهم ودعمهم مادياً ومعنوياً.

6 - نشاط الأحـزاب المناوئة للمؤتمر الوطني بالجـامعات وتحالـفهم مع الجنوبيين والتابعـين للحركة ونجـاحهم في كل الجـامعـات الأمر الذي اشـعر الطلاب الجنوبيين بأنهم ثقل في كل الجامعات .

7 - فشل المؤسسات الاجتماعية والسياسية في ضمهم لعضويتها.

8 - عدم التقييم الحقيقي لبعض الأنشطة للمجتمعات الجنوبية وتمثلت في الآتي:

أ - حادثة تحطيم متجر عند افتتاحه .

ب - رجم ابن السيد كير.

جـ - التظاهر والخروج عن القانون عند استقبال القس الألماني قير هارد في الساحة الخضراء واستاد الهلال .

د - الخروج في مواكب واستفزاز الشماليين في أعياد الميلاد .

هـ - تحطيم السيارات ومهاجمة الشرطة والوصول إلى مرحلة القتل في حوادث الأراضي بسوبا.

و - تحطيم الساحة الخضراء وضرب السيارات والمواطنين عند استقبال جون قرنق بالساحة الخضراء .

ز - عدم تقدير الأجهزة الأمنية وعدم إظهار القوة وإنفاذ القانون في كل ما سبق.

قاصمة الظهر:

كان لكل ما تقدم الأثر الواقع في حوادث الاثنين 2005/8/1م ، إضافة إلى الآتي:

1 - عدم تمليك الحقائق لحادثة الطائرة.

2 - عدم تقدير موقف الأجهزة السياسية والأمنية بالولاية.

3 - خروج معظم المواطنين لواوين العمل.

4 - التخطيط المنظم لانتشار الجنوبيين في أهم مناطق الولاية وبدئهم بالعمل التخريبي في وقت واحد .

5 - ضعف كل الأجهزة والسياسية في التعامل مع الخروج ضد القانون خوفاً من الاتهام بإساءة حقوق الإنسان ووجود جماعات ومنظمات ترصد مثل هذه المعالجات.

6 - تهديد منظمة الأمم المتحدة باتخاذ إجراءات ومحاكمات (كشف 51) الأمر الي انعكس على كل الأجهزة .

7 – عدم التنسيق بين الأجهزة الأمنية والسياسية.

8 – عدم فاعلية الشرطة والشعبية والدفاع الشعبي والأمن الشعبي وتقليل كل الأجهزة للدور الذي كانت تقوم به هذه الأجهزة .

9 – موت المروءة وضعف المبادرة في الشباب الشمالي.

10– التزام القوات الأمنية بعدم استعمال القوة إلا بتوجيهات وعدم التعامل الظرفي[1] .

جرائم النازحين بصفة عامة وولاية الخرطوم بصفة خاصة :

ارتفعت إحصائيات جرائم القتل في السودان حيث بلغت عام 2003م حوالي 1286 جريمة قتل، مقارنة بـ1056 جريمة قتل حدثت في عام 2002 بزيادة بلغت 230 بنسبة 12.3% وهو بمعدل يزيد عن ثلاث جرائم قتل ترتكب يومياً في السودان وهو معدل كبير[2] .

سجلت ولاية الخرطوم أكبر معدل لجرائم القتل العمد، حيث سجلت خلال العام 2003م 195 جريمة بنسبة تعامل 15% عن إجمالي جرائم القتل المدونة، وتليها ولاية غرب دارفور التي سجلت 180 جريمة قتل بنسبة 14% ثم ولاية جنود دارفور حيث سجلت 151 جريمة بنسبة 11.7%، وولاية الجزية حيث سجلت 123 جريمة بنسبة %9.6 .

من ذلك يتضح أن الكثافة السكانية تمثل العامل الأول في تحديد كثافة الجرائم، وواضح أن ولاية الخرطوم أكثر تأثراً من ذلك حيث سجلت وحدها أكثر من ثلث الجرائم المرتكبة على نطاق السودان .

شهدت ولاية الخرطوم زيادة في عدد السكان، وذلك بسبب الهجرات المتواصلة من الولايات وقيام امتدادات سكنية ومساكن عشوائية شكلت حزاماً دائرياً على الولاية. هذا وقد انتلقت هذه الأعداد من الوافدين إلى الولاية بكل عاداتها وتقاليدها وموروثاتها الاجتماعية مما يشكل عبئاً أمنياً إضافياً.

شهدت ولاية الخرطوم في الفترة ما بعد النزوح تصاعداً في مستوى الجريمة عامة،

---

(1) اللواء شرطة: د. عثمان ، المرجع السابق، ص 54-56.

(2) المباحث المركزية، التقرير الجنائي السنوي، (الخرطوم ، 2001)، ص ص 22 ، 23.

كما شهدت السنوات الأخيرة من نهائيات القرن الماضي وأوائل القرن الحالي جرائم تعتبر دخيلة على المجتمع السوداني مثال الجرائم التي ترتكب بواسطة شبكات الإجرام المنظم والتي تعمل في تزوير المستندات والعملات المحلية والأجنبية وتزوير الشهادات الدراسية وجرائم الاحتيال بشتى أنواعها وأشكالها .

نلاحظ ازدياد الجرائم الأخلاقية في ظل ظروف النزوح والسكن العشوائي والتمدد السكاني الذي شهدته العاصمة دون ضوابط صحية أو أمنية واجتماعية مما مهد لارتفاع نسبتها ارتفاعاً كبيراً، كما كان للتوسع الذي شهده قطاع التعليم توافد أعداد كبيرة من طلال أقاليم السودان لم توفر لهم الظروف والإمكانيات المعيشية والسكنية المريحة والمصروفات الدراسية، مما اضطر البعض منهم إلى إيجار المنازل داخل الأحياء السكنية كداخليات، فظهر الفساد الأخلاقي وسط الطالبات بصفة خاصة وتركن الدراسة وامتهن الرذيلة للحصول على المال، لعدم مقدرة ذويهم للإيفاء بالتزاماتهن المالية لمقابلة مصروفات الدراسة والمعيشة وأصبحت هذه الداخليات مصدر إزعاج لسكان الأحياء التي توجد بها، وتبعاً لظاهرة البغاء انتشرت جرائم الأطفال اللقطاء بأعداد كبيرة وجرائم الإجهاض من الحمل، كما ظهرت ظاهرة الزواج العرفي وسط الطالبات لتوفير متطلبات الدراسة واللبس والمعيشة[1] .

حول استراتيجية الدولة لمعالجة ظاهرة النزوح :

تناولت هذا المبحث الوضع الحالي للنازحين في ولاية الخرطوم مقارنة بالوضع السابق في بداية فترة النزوح. في هذا السياق تسعى الورقة لإبراز الوضع الحالي للخدمات في مجال المياه والصحة والتعليم والإسكان والطرق مع توضيح الاحتياجات التنموية التي تعتمد أساساً على الاستراتيجية العامة بولاية الخرطوم، المنبثقة من الاستراتيجية العامة للدولة. ولقد تم إعدادها بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة المباشرة بشئون النازحين بالولاية والتي تشكل المصدر الأساسي للمعلومات الواردة في هذه الورقة. ويتم عرض الورقة بمنهجين[2] :

---

(1) المباحث المركزية، التقرير الجنائي السنوي، (الخرطوم ، 2001)، ص ص 22 ، 23 .

(2) حول استراتيجية الدولة لمعالجة ظاهرة النزوح، ورقة عمل قدمت في الملتقى الثاني حول قضايا النزوح والذي عقد بقاعة مأمون بحيرس بمعهد الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، الخرطوم.

المنهج الأول : منهج مختـصر مع العرض، **والمنهج الثاني**: منهج على يتاح لمن يرغب في مزيد من المعلومات التحليلية. وفيما يلي نستعرض الدور الرسمي للدولة في معالجة مشكلات النزوح في إطار المحاور الآتية :

- محور التوطين - المعالجات .
- محور العودة الطوعية - المعالجة السابقة والخطة المستقبلية للعودة .
- الدور الاجتماعي .

الجدول رقم (4 - 1)

تعداد النازحين لعام 2002م وتاريخ النزوح للخرطوم

اسم الولاية	عدد النازحين داخل المعسكر	عدد النازحين خارج المعسكر	عدد النازحين
بحر الغزال	56845	-	56845
بحر الغزال	16200	-	16200
الاستوائية	30488	-	30488
أعالي النيل	18332	-	18332
أعالي النيل	2900	-	29000
أعالي النيل	123000	-	123000
النيل الأبيض	56908	53280	111188
الخرطوم	262500	180000	205250
أعالي النيل	60000	-	60000
جنوب كردفان	-	267029	267029
جنوب كردفان	10751	115529	126284
شمال دارفور	55858	111026	16688
البحر الأحمر	-	41700	41700
واراب	-	99000	99000
الوحدة	-	42000	42000
جونقلي	-	60000	60000
النيل الأزرق	-	234965	234965

جنوب دارفور	-	35000	35000
جنوب كردفان	550	11250	11800
ولاية الجزيرة	-	58833	58833
أعالي النيل	-	250000	50000
المجموع	771942	3208420	980362

ملحوظة:

* التعداد لا يحتوي نازحي دارفور، فقط نازحي الجنوب.

* 50% من النازحين تمركزوا بولاية الخرطوم.

* 50% من سكان المعسكرات حضروا لولاية الخرطوم في الفترة من 1990/80م، و48.9% من 2000/91م .

أسباب اختيار الخرطوم محلاً للإقامة

أسباب التمركز حول العاصمة:

الأسباب المذكورة أعلاه أدت إلى التوسع في معدل الهجرة والنزوح نحو ولاية الخرطوم، إذ أصبح معدل الزيادة في إجمالي سكانها بما يعادل 6% سنوياً إذ بلغ إجمالي سكانها أكثر من 6 ملايين نسمة مع الأخذ في الاعتبار الذين يترددون ويخرجون منها يومياً. وهذا التوسع السكاني أدى إلى التمدد العمراني الذي شمل كافة حدود ولاية الخرطوم في مساحة قدرها 22500 كلم مربعاً مما أثر في النمو والتنمية الاقتصادية في الولاية والذي بدوره أصبح الهاجس الأكبر والتحدي الأكبر للتخطيط السليم لتقديم الخدمات.

ملحوظة:

من الرسم الذي يوضح مواقع النازحين واحتياجاتهم نلاحظ أن مناطق الطرق القديم (مناطق حديثة التخطيط)، تشمل حي البركة والتعويضات (حول عد بابكر) وجزء كبير من (الحاج يوسف) الشقيلاب - الشقلة والشقلة شمال - والشقلة شرق حي الإنقاذ وحي الصفا وود البشير والتكامل ودار السلام جبل أولياء ودار السلام أمبدة والصالحة أمدرمان.

مواقع النازحين واحتياجاتهم مقارنة مع المناطق حديثة التخطيط والمركز

مناطق النازحين الحالية:

الملامح العامة :

* غير مخططة (عشوائية) تنعدم فيها الخدمات الأساسية.

* المهارات والخبرات ذات طبيعة ريفية بدوية .

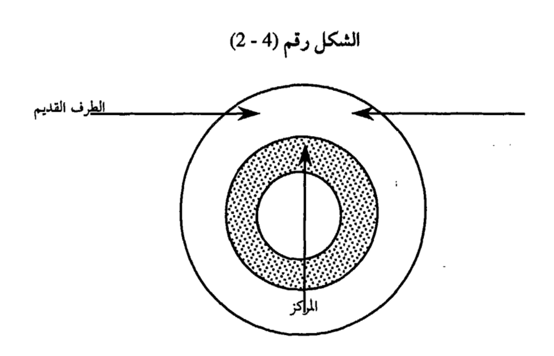
* السكان : يحتاج معظمهم إلى مساعدة فورية تمكنهم من الاستمرار في الحياة حيث معظمهم بلا دخل وليست له القدرة على توفير ما يلزمه (عدم توفر المهارات اللازمة).

المطلوب لمكافحة الفقر:

* الحل العاجل لمشاكلهم الأساسية المتمثلة في آبار المياه، خدمات صحية وأمنية وتعليمية. . . إلخ.

* تحديد موقف الحكومة تجاههم، يدمجون أم يرجعون، وإذا دمجوا فسيكون التخطيط هو الأولوية ومن ثم مساعدتهم لبناء السكن المناسب.

الشكل رقم (4 - 2)



المنطقة المخططة :

الملامح العامة :

* معظم الخدمات الأساسية متوفرة، كهرباء ومياه ومراكز صحية وتعليمية.. إلخ.
* الخبرات والثقافة ذات طبيعة حضرية (أطباء مهندسون ، تجار، موظفون، ... إلخ) ، يعمل الكثير من السكان بالدولة أو الشركات العامة والخاصة ولهم دخول ثابتة (قد تكفيهم أو لا تكفيهم) .
* النسيج القبلي ضعيف (من مختلف القبائل السودانية ومندمجون).
* مشكلة الفقر الأساسية تتمثل في تدني الدخول، مما يمنعهم من الحصول على الخدمات الرخيصة المتاحة .
* الفئات الخاصة (الأرامل، كبار السن، المعاقين، الصم، ... إلخ) لها مشاكل تتعلق بوضعهم.

المطلوب في مجال مكافحة الفقر:

* تمويل أنشطة مدرة للدخل.
* تأمين صحي للأسرة الفقيرة.
* العناية بالفئات الخاصة.

مناطق حديثة التخطيط (1980-2002م):

الملامح العامة :

* معظم الخدمات الأساسية غير متوفوة (كهرباء، مياه، مرافق صحية وتعليمية... إلخ) .
* الخبرات والثقافة ذات طبيعة ريفية (مزارعون ، رعاة، صيادو أسماك، ...إلخ)، ولكن اكتسب بعض السكان خبرات فنية مهنية (حدادة، نجارة، نقاشة...إلخ).
* النسيج القبلي قوي (السكان من مختلف القبائل ولكن مواطنو كل قبيلة مرتبطون مع بعضهم) .

* الفقراء مشكلتهم الأساسية تتمثل في ارتفاع تكلفة الحصول على الخدمات مما يستغرق قدراتهم المحدودة.

* معظم السكان لا يعملون بالدولة ولا الشركات الخاصة أو العامة، على الرغم من أن دخولهم عالية إلا أنه لا ضمان لاستمراريتها لأنهم يعملون تحت مقاولين أو أصحاب أعمال صغيرة ولا يستفيدون من قوانين العمل المحددة لساعات العمل والأجور والفوائد بعد الخدمة والفصل من الخدمة.

المطلوب في مجال مكافحة الفقر:

* توفير الخدمات الأساسية.

* تمويل أنشطة مدرة للدخل.

* تحسين بيئة السكن.

* تدريب السكان على المهارات المختلفة وزيادة قدراتهم الإدارية والفنية والمهنية.

محور التوطين:

وفقاً للخريطة الهيكلية للولاية فقد تم البدء في أعمال التنمية الحضرية في ريف الولاية وقد بدأ بالفعل في مجال تنظيم القرى والريف لعدد 220301 قطعة. وقد بلغ عدد القطع التي اكتمل بها عمل التنظيم 128851 قطعة، وعدد 33570 قطعة اكتملت فيها عمليات بحثها ورفعها مساحياً وأما القطع المتبقية والبالغة 57880 فتشملها خطة التنمية المستقبلية ويمكن توضيح تفاصيل ذلك حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (4 - 2)

المحلية	اللجنة الديوانية	عدد القطع	عدد القطع	عدد القطع	عدد القطع	؟؟؟؟
شرق النيل	شرق النيل	23790	9800	-	10.000	590
شرق النيل	شرق النيل	30232	-	9500	25.000	7320
أم درمان	شمال أمدرمان	4872	3030	3850	-	752
أم درمان	الشـــقـــلات والريف الجنوبي أم درمان	16033	-	-	-	033
جبل أولياء	جنوب الحزام والسوبات	21558	4331	-	250	-
الجملة		128851	33570	13880	44.000	301

وفـقاً لسـياسـات الولاية الراميـة لمحاربة السـكن العشـوائي وتمكين المواطن من الحصول على قطعـة أرض كحق واجب الوفاء تم التخطيط لتوزيع قطع أرض لمسـتحقي الخطة الإسكانيـة الممتدة، فـمن عام 1977م وحتى ديسـمبـر من عام 1996م تم توزيع 114060 قطعة أرض حـسب التفصيل الوارد في الجـدول أدناه. ومن بداية عام 1997م وحتى إبريل عام 1998 تم توزيع 12786م قطعة ومن عام 1999م حتى عام 2002م تم توزيع 16000 قطعة سكنية ويبلغ عـدد المستحقين الذين لم يتحـصلوا على قطع سكنية حوالي 48000 مستحقاً يتوقع منحهم قطعاً سكنية في السنوات القادمة.

جهود العودة الطوعية:

الجدول أدناه يوضح عدد الأسر التي عادت لمناطقها الأصلية بناء على رغبتها

جدول (4 - 3)

	اسم القافلة	عدد الأسر التي عادت لمناطقها الأصلية بناء على رغبتها	الولاية	التاريخ
1	قافلة أبيي الأولى	150	كردفان	1992/3/6
2	قافلة ميوم	380	أعالي النيل	1992/3/26
3	قافلة دارفور	673	دار فور	1992/7/14
4	قافلة نوبة/ كيتا/ كادقلي	162	كردفان	1992/10/11
5	قافلة الرنك	300	أعالي النيل	1993/24
6	قافلة الميرم	726	كردفان	1993/5/17
7	قافلة أبيي الثانية	337	كردفان	1993/6/17
8	قافلة سماحة	220	دارفور	1992/11/20
9	قافلة نوبة/ محافظة الرشاد	25	كردفان	1993/6/27
10	قافلة بانتيو/ الوحدة	1053	أعالي النيل	1992/11/25
11	قافلة جوبا	775	الاستوائية	1993/8/7-4
12	؛قافلة لقاوة	73	كردفان	1993/6/25
13	قافلة أبيي الثلاثة	1000	كردفان	1993/5/20
14	قافلة نوبة/ ميري/ كادقلي	178	كردفان	1993/5/20
15	قافلة راجا/ واو	175	بحر الغزال	1994/5/15
16	قافلة جنوب النيل الأزرق جنوب أعالي النيل	750	أعالي النيل	1995/5
17	قافلة محافظات الدلنج وكادقلي	500	جنوب كردفان	1996/6
18	قافلة محافظة كادقلي منطقة أم دورين	150	جنوب كردفان	1996/7

عدد الأسـر التي عادت طوعـاً إلى مناطقهـا الأصليةوفق برنامج إعـادة التوطين خلال الأعـوام من 92 - 1996م كان 7626 أسـرة وعـدد الأشخـاص كـان 38515 شخـصاً، تم تزويد كل هذه القوافل بمواد غـذائية لمدة 3 أشهر وأدوات وآليـات زراعية مختلفة بالإضافة إلى البذور والتقاوي المحسنة وعدد من الأغطية والمشمعات وغيرها من الاحتياجات الضرورية.

المعالجة المتكاملة لمشكلة النزوح: حي البركة كرتون كسلا نموذجاً:

حي البركـة (كرتون كسلا) سابقـاً الذي أسسه النازحون القـدامى والجدد والذي يعتبر أحد أحياء السكن العشوائي بمحلية الحاج يوسف بمحافظة شرق النيل الذي بدأ في عام 1970م بقـدوم أول فوج من النازحين مـن كرتون شـمبـات بعـد إزالته بوسـاطة السلطات وتلا ذلك قبائل الباريا ومن ثم توافدت القبائل الجنوبية والغربية تباعاً.

وكان أكـثر الأفـواج قد وصلت فـي عام 1984م بعد اندلاع الحـرب في جنوب البلاد، ثم أفوج النازحـون نتيجة للجـفاف في عامي 84 - 1985. وكان الوضع سـيئاً حيث أن المباني كانت عبارة عن (كراتين) وعـشش ضيقة والشوارع لا وجود لها، حتى بدء التخطيط في 1992/2/14م وتبدل الحـال فأصبـحت مدينة البركـة بدلاً من كرتون كسلا الذي أصبح أنموذجاً لأحياء النازحين التي تم تخطيطـها ومدها بالخدمات الأساسية من مدارس ويرضـا للأطفال والآبار والأسـواق والمراكز الصـحيـة والميادين والسـاحات المفتوحة والأندية الاجتماعية.

معلومات عن مدينة البركة:

1 – عدد السكان 65.000 نسمة .

2 – المدرس الحكومية 6 مدارس بنين أساس و5 مدارس بنات أساس.

3 – (3) مدارس تحت الإنـشاء وهي (1) ثانوية بنين، و(1) ثانوية بنات، و(1) أساس بنات .

4 – عدد (1) بسط الأمن الشـامل، وعدد (1) قسم شرطة، و(3) أقسام تحت الإنشاء.

5 – بها عدد (15) خلوة لتحفـيظ القرآن الكريم، (4) آبار، (3) مضخـات مياه يدوية بالمدارس.

الجدول أدناه يوضح النسب المئوية للقبائل النازحة والمستوطنة في كرتون كسلا (البركة) من مجموع السكان:

الجدول رقم (4 - 4)

القبلية	النسبة المئوية	القبيلة	النسبة المئوية
الدينكا	%25	الكودو	%2.5
الفور	%21	المورو	%2.5
الشلك	%12	التبوسا	%2.5
النوبة	%6	إليباندا	%2.5
الباريا	%6	الراجو	%1.5
الصالحاب	%3	المناصر	%1.5
الجور	%3	العرب	%1.5
النوير	%3	قبائل أخرى	%1.5
البرقو	%3		

ملحوظة: تم استنتاج هذه الأرقام للنسب من عدة تقارير :

معوقات جهود الدولة في معالجة مشكلات النزوح :

* طبيعة المواطنين وعدم مساعدتهم في المحافظة على ما تحق من مكتسبا.
* ضعف التنسيق بين الأجهزة الرسمية ومنظمات المجتمع المدني العاملة في هذا المجال.
* التحديات الأمينة.
* المشاكل الصحية.
* شح الإمكانات.
* مشكلات العادات والتقاليد.
* عدم قبول المواطنين لفكرة إزالة السكن العشوائي والتوطين في المدن الجديدة.

* مشكلات اللغة والتواصل.

* عدم تأقلم النازحين مع البيئة الحضرية.

* عدم وجود فرص عمل كافية .

الآثار المترتبة على النزوح :

تتمثل الآثار المترتبة على النزوح في الآتي :

الآثار الاقتصادية :

تأثر القطاع الاقتصادي تأثراً بالغاً بظاهرة النزوح، وذلك بسبب تدفق أعداد كبيرة من النازحين من مناطق الإنتاج إلى المناطق الحضرية، ويتضح هذا من التركيبة العمرية للنازحين حيث أن معظمهم أي حوالي 83% من الفئة العمرية (20-50) سنة، أي أكثر الفئات النشطة اقتصادياً حيث تركوا مزارعهم ومراعيهم ومتاجرهم وبيوتهم وترتب على ذلك انخفاض العائد من إنتاج الصمغ العربي في غرب السودان وهبط إنتاج الحبوب إلى أقل معدلاته، أما الثروة فقد تأثرت بدورها بموجات الجفاف والتصحر وأدى ذلك إلى فقد الملايين من قطعان الماشية .

في المقابل تعرضت مناطق الاستقبال في العاصمة القومية لموجات بشرية متتابعة من النازحين أدت إلى ظهور العديد من المهن الهامشية وسط النازحين، حيث نجد أن الأطفال والشباب يقوون بيع المساويك والسجائر والأطعمة في الطرقات، وأدى ذلك إلى تزايد حالات البطالة المقنعة في العاصمة.

الآثار الاجتماعية :

كان النازحون في مناطق المنشأ وقبل نزوحهم يعيشون حياة اجتماعية مترابطة، تحكمها روح القبلية والأسرة الممتدة وعند انتقال النازح إلى المدينة يشعر بالفارق بين مجتمعه والمجتمع الجديد الذي وفد إليه .

ومن الآثار الاجتماعية السالبة المصاحبة لظاهرة النزوح انتشار ظاهرة التسول الذي يعتبر عيباً لدى معظم قبائل السودان لذا تحاول كل قبيلة منح أفرادها ما يحتاجونه من غذاء حتى لا يسألون الناس. كذلك انتشرت بعض الظواهر السالبة مثل استنشاق البنزين والسلسيون، وتعاطي المخدرات وانحرف بعض النساء واحترافهن مهنة الدعارة. كذلك من الآثار الاجتماعية السالبة للنزوح تأجيج روح الحقد والكراهية بين النازحين الذين

يقارنون بين أوضاعهم المعيشية و أوضاع جيرانهم من السكان الأصليين. وكذلك شعور النازحين الذين يعيشون في المعسكرات خارج نطاق المدينة أو في المناطق السكن العشوائي بالعزلة الأمر الذي يترتب عليه شعور بالضعف والعجز وفقدان الثقة في النفس.

الآثار الصحية:

بسبب النقص في الخدمات الصحية والأطباء وأدوية ومعدات طبية تعرضت مناطق النازحين الأصلية إلى العديد من الأمراض المعدية وأمراض تلوث البيئة، ونتيجة لذلك هرب العديد منهم في اتجاه الخرطوم والمدن الأخرى، حيث تتوافر الخدمات الصحية بكل أنواعها.

وعند قدوم النازحين يحملون معهم العديد من الأمراض المستوطنة في مناطقهم، وفي المقابل يتعرضون لخطر الإصابة بأمراض كثيرة لا يعرفونها في مناطقهم بسبب الطقس والبيئة، فعلى سبيل المثال نقلوا العديد من الأمراض التي كانت غريبة على مناطق الاستقبال مثل الكلازار الذي ظهر في النصف الأخير من 1988م كذلك ظهر مرض اللشمانيا في العاصمة في ديسمبر 1985م ونسبة لتردي الأوضاع الصحية وصحة البيئة ازدادت حالات الإصابة باليرقان والتيفود في كرتون كسلا بمنطقة الحاج يوسف وكثرت حالات الإصابة بالسل الرئوي بين النازحين بمنطقة أمبدة وازدادت حالات الإسهالات بين الأطفال النازحين في معسكرات الدروشاب بالخرطوم بحري. ونتيجة لذلك نجد أن الخدمات الصحية في العاصمة القومية الخرطوم تعرضت لضغوط كبيرة ترتب عليها تردي في الخدمات المقدمة للسكان الأصليين والنازحين على حد سواء. فقد تعرضت المستشفيات والمراكز الصحية ونقاط الغيار لموجة من الازدحام أثرت على مستوى أدائها.

الآثار المترتبة على التعليم:

إن النزوح ليس تحرك أفراد، بل تحرك أسر بأكملها وأكثرهم من الشباب والأطفال الذين هم في سن التعليم، وقد ترتب على ذلك ضغوط كثيرة على مرافق التعليم في ولاية الخرطوم، بينما نجد المرافق التعليمية في مناطق النازحين، إن وجدت، خالية والتي تعمل تقل كفاءتها فضلاً عن تلك التي دمرت أو هجرت.

وقد بلغ الفاقد التربوي للنازحين في العام الدراسي 83-1984م في العاصمة للمرحلة الابتدائية من جملة (57745) تلميذاً وتلميذة، (17247) من العدد الكلي أي نسبة 29.3% لم يحالفهم الحظ في دخول المدرسة الابتدائية.

أما المرحلة المتوسطة من جملة (40498) تلميذاً وتلميذة بلغ الفاقد التربوي (19.03406) أي بنسبة 47% لم يحالفهم الحظ في دخول المدرسة المتوسطة .

من الإحصائيات السابقة نلاحظ أن أعداداً كبيرة من الأطفال في سن التعليم لم يحالفهم الحظ في وجود فرص لاستيعابهم في مقاعد الدراسة، مع ملاحظة أن المرحلة الابتدائية هي أولى خطوات التعليم وتمثل الأساس الذي تبنى عليه كل المراحل التعليمية الأخرى. أما الذين وجدوا مقاعد للدراسة فقد شكلوا ضغطاً على مدارس العاصمة ونافسوا أبناء السكان المحليين في الفرص المتاحة لهم، واكتظت الفصول بأعداد كبيرة من الطلاب، وترتب على ذلك نقص كبير في الكتاب المدرسي واستيعاب الطلاب وانخفاض مستوى أداء المعلمين.

الآثار السياسية:

أدى نزوح مجموعات بشرية بمشائخها وسلاطينها في الجنوب والغرب إلى حدوث خلل في التكوين السياسي القاعدي بمنطقة المنشأ وارتباك في التكوين السياسي بمناطق الاستقبال. ويرجع السبب في ذلك إلى عدم مقدرة المناطق الأصلية – منطقة المنشأ – على تعويض هذا الفاقد البشري من ناحية ، وعدم مقدرة مناطق الاستقبال على امتصاص هذا الكم الهائل من النازحين داخل قاعدته السياسية المستقرة. ولقد تجلى تأثير النازحين في الحياة السياسة في حشدهم للأصوات في انتخابات 1986م والتي فاز فيها الأب فيليب عباس غبوش ودخل الجمعية التأسيسية ممثلاً لدائرة الحاج يوسف آنذاك.

وجود النازحين بهذه الكثافة ودخولهم المجال السياسي قد تكون له آثاره الخطيرة فسبب الأوضاع المعيشية السيئة التي يعيشونها فإنهم يشكلون بيئة خصبة يمكن اختراقها من قبل المنظمات الأجنبية والدول المانحة التي تقوم بتقديم المساعدات له واستخدامهم كأداة سياسية معارضة على أساس أن لديهم العديد من القضايا المتمثلة في التهميش، انعدام التوازن في عملية التنمية وأقسام الثروة والسلطة بغرض إحداث المزيد من الضغوط على السلطات الحكومية في الدولة .

الآثار الأمنية:

الآمن يعني نقيض الخوف، والتحرر منه والإحساس بالطمأنينة والاستقرار والسكينة. أما الأمن القومي فيعني الإجراءات التي تتخذ لحفظ أسرار الدولة وتأمينها من الدخل ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لشعبها حياة مستقرة آمنة مع القدرة على موجهة الأحداث والمستجدات الدولية دون اضطراب.

عمـوماً، يـعني مفـهوم الأمن مـقدرة الدولة على حـماية مـصالحـها الداخلـية والخارجـية ورفع العدوان عنهـا بصورة تكفل لمواطنيهـا أن ينعموا بدرجـة من الطمأنينة والاستقـرار، ولا يتأتى ذلك إلا عن طريق التنمية البشـرية التي تعني النهوض بالأرض وإعمارها وقد ترتب على وجود أعداد كبيرة من النازحين تهديد أمن البلاد.

أدى تدفق أعداد كبيرة من النازحين إلى العاصـمة القومية من شتى الولايات في شكل أفراد أو مجـموعات قبلية على اختـلاف عاداتها وتقاليدها وأعرافـها إلى اكتظاظ العاصمة. وقد ترتب على ذلك الآتي :

- نقلت معظم هذه القبائل صراعاتها القبلية والعرقية معها الأمر الذي ترتب عليه زعزعة الاستقرار وترويع المواطنين.
- التعـارض بين عادات وتقاليـد القبائل النازحة المخـتلفة من جهـة، مع عادات وتقـاليد سـكان المناطق الأصليـة المجاورة لهم أدى إلى حـدوث العـديد من الاحتكاكات والصادمات بنهم ومن ثم الاخلال بالأمن .
- انتشـار تجارة الأسلحة غيـر المرخصة والذخـيرة الأمر الذي ترتب عليـه تهديد مبـاشر للأمن الداخلي للبـلاد. فقد اسـتخدمت العـديد من القبـائل النازحة الأسلحـة البيـضـاء والنارية في المنازعـات التي تحدث بيـنهم. وقد سـجلت محـاضر الشـرطة العديد من هذه المخـالفات. كـما حدثت عـدة مواجـهات ومصادمـات بين النازحين والسلطات في ولاية الخرطوم، خاصـة في الحالات المتعلقة بإزالة أماكن السكن العشوائي المتعددة التي يقطنها أولئك النازحون .

ونورد هنا بعض الأمـثلة لتلك النزاعات باعـتبـارها مظهراً من مظاهـر الانفلات الأمني والتي أثرت على أمن واستقرار ولاية الخرطوم.

* حادثة الخدير. * حادثة الشقلة. * حادثة الإسطبلات.

* حادثة الفتح. * حادثة سوبا الأراضي.

الفصل الخامس

مواجهة الكوارث والأزمات
(منظور إداري)

المقدمـــة:

يتناول هذا الفصل :

* إدارة الأزمة الأمنية.
* أنواع الأزمات ومستوياتها.
* سمات وخصائص الأزمة.
* مدخل إداري لمواجهة الأزمات.
* اتخاذ القرار في الأزمة.
* اختيار البديل المناسب لحل الأزمة.
* دور المعلومات في الأزمات.
* مراحل التعامل مع الأزمة.
* دور الإعلام أثناء الأزمات.
* ملامح النموذج الأمثل لإدارة الأزمة.

تمهـيد:

رافقت الأزمات والكوارث الإنسان منذ أن وجد على هذه الأرض وتعامل معها، وفق إمكانياته المتاحـة للحد من آثارها أو مارس فقط دور المتفرج، مـتى تجاوزت الأزمة قدراته وإمكاناته المحدودة.

وقد مرت بالبـشرية العديد من الكوارث الطبيعـية وغيرها كالزلازل والفـيضانات والأعاصير والأوبئـة والمجاعات، بل إن بعضها أصبح يستـخدم في تسجيل تاريخ الأمم والشعوب كأن يقال مثـلاً: عام الزلازل، أو سنة الطاعون، ولا توجد أمة بدون كوارث أو أزمات وهي إن نجت من ذلك لفترة من الزمـن إلا أنها تظل تحت بركان من الأزمات لا تعلم متى يثور .

وفي الحقـيقة هناك أزمات يمكن السـيطرة عليها واحتـواؤها، إلا أن هناك أزمات أمنية يصـعب التنبؤ بحـدوثها وإن تم التنبـؤ لم يكن من السهل تفـسيرها وإن فـسرت صعبت معالجتها، وإن عولجت صعب التخلص من آثارها.

ولم ينتبه الباحثون إلى أهمية هذا الحقل المعرفي (إدارة الأزمة) إلا في العصور الحديثة نتيجة تعدد الأزمات من ناحية وارتفاع الأصوات التي تنادي بأن شيئاً ما يجب أن يتخذ تجاه الأحداث المفاجئة تفادياً لآثارها المدمرة فكان الاتجاه نحو هذا الحقل الجديد.

ومما أضعف أيضاً الاهتمام المبكر بهذا العلم من قبل واضعي السياسات العامة هي كونها ظاهرة افتراضية لا يدرون يقيناً متى ستحدث؟ ولا أين ستكون؟ ويجدون صعوبات في التنبؤ بحجمها وأبعادها التدميرية، إضافة إلى أنهم يواجهون مشكلات أمنية أكثر إلحاحاً، يؤكد ذلك كلاري B.B. Clary بقوله: (لقد بات من المقبول سياسياً المجازفة بتبني الافتراض التفاؤلي بأن الكارثة سوف لا تحدث في المستقبل المنظور تفادياً لوضع اعتمادات مالية للإعداد والتحضير لتلافي أخطارها لهذا ظلت البرامج المتصلة بدرء الكوارث ذات أسبقية متدنية عند السياسيين خصوصاً أعضاء الأجهزة التشريعية الذين يميلون إلى تخصيص الإمكانات المتاحة لحل المشكلات المجتمعة الآنية الأكثر إلحاحاً) ولعل هذه المجازفة باعتناق الافتراض التفاؤلي بأن الكارثة بعيدة عن الحدوث في المستقبل القريب يفسر لنا قلة التشريعات المتعلقة بالكوارث في الظروف العادية، وتكاثرها بشكل كبير في المدة التي تعقب الكارثة مباشرة حيث تصبح الأخطار الناتجة عنها قضايا مجتمعة ملحة تتصدر أولويات السياسة العامة.

أما في العصر الحديث ، فلم يعد غريباً ولا باعثاً على الدهشة أن تصطبغ توجهات الأمم في حركتها بفلسفة جديدة صار لها شيوعها بحيث تتحسب المجهول قدر تحسبها للمعلوم، وأن تتحسب الطارئ والعارض قد تحسبها للمستقر والثابت، إن معظم المجتمعات إن لم يكن جميعها قاطبة ودون استثناء يؤسس خططه وسياسته على المتغيرات والمؤشرات المستقرة والقليل منها فقط هو ما يسمح في خططه وسياساته بقدر من التعامل مع المتغيرات العارضة شبه المجهولة وقد ثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن المجتمعات التي تفسح في تعاملها مكاناً للمجهول، وهي مجتمعات قليلة في عددها، هي التي تكتسب السيادة والتفوق على معظم المجتمعات التي ليس في سياستها مكان إلا للمعلوم والواضح .

إن معالجة الأزمات أو التعامل مع الأزمات التي راجت ترجمتها في إدارة الأزمات ميدان بحثي جديد لم ينل حظه من الاهتمام الأكاديمي إلا في أوائل الستينات وبالتحديد على أثر أزمة الصواريخ الكوبية (أكتوبر 1962م) عندما قال ماكنامارا (وزير الدفاع الأمريكي الأسبق) عبارته الشهيرة (لم يعد هناك بعد الآن مجال للحديث عن الاستراتيجية وإنما عن معالجة الأزمات فقط) .

وقد بدأ التركيز الأكاديمي على إدارة الكوارث والأزمات، وهو علم مؤسس كغيره من العلوم على مجموعة من الأسس والمبادئ العلمية والمفاهيم الخاصة، بما يجعله علماً مختلفاً في أساليبه وتطبيقاته عن العلوم الإدارية الأخرى، حيث أن هذا العلم يهدف إلى التحكم في أحداث مفاجئة ومتفاقمة والتعامل معها وموجهة آثارها ونتائجها، وهو علم سيقوم على الدراسة والبحث والمعرفة والتجارب المستعارة والتخطيط واستخدام المعلومات كأساس على الدراسة والبحث والمعرفة والتجارب المستعارة والتخطيط واستخدام المعلومات كأساس للقرار الصائب وتعمل إدارة الأزمات من خلال هدف تلقائي وهو التعامل الفوري مع الأحداث لوقف تصاعدها وتحجيمها وتحطيم مقومات تعاظمها وأي روافد جديدة قد تكتسبها أثاء قوة اندفاعها.

ويعد موضوع إدارة الأزمات أحد أهم مواضيع الإدارة في العصر الحديث، كما أن تعبير (إدارة الأزمة) يثير كثيراً من الجدل سواء من ناحية تطبقه أو من ناحية جدواه، لكن الواقع العملي أثبت أهمية اللجوء إلى هذا الأسلوب كنتيجة لتطور ظروف الحياة وتعقد مجالاتها.

ففي مجال السياسة الدولية أصبح تشابك العلاقات بين دول العالم وتعقد صور الصراع وتداخل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والأيدولوجية والعسكرية وزيادة الاعتماد المتبادل أمراً واقعاً يفرض نفسه على صعيد الصراع الدولي ومن ثم أصبح موضوع إدارة الأزمة أسلوباً شائعاً في مجال السياسة الدولية.

وعلى المستوى الصناعي أصبحت أيضاً المشروعات الكبيرة (الضخمة) تهتم بالإنتاج الكبير ومع تقلب الأسواق وعدم استقرارها، فإن الأمر يتطلب أسلوباً قادراً على مواجهة الأزمات بفاعلية كي يمكن تجاوزها وإلا كانت نتائجها مدمرة لتلك المؤسسات العملاقة.

والأمر نفسه بالنسبة للأزمات التي تواجه الدول في نشاطاتها الاقتصادية والعسكرية والأمنية، لذا فإن الأسلوب إدارة الأزمة قد أصبح ضرورة لمواجهة الطوارئ والمتغيرات السريعة والتي تؤثر تأثيراً بالغاً على المصالح القومية.

والواقع أنه مع زيادة الاهتمام بهذا العلم الحديث للتعامل مع الأزمات الخاصة وخصوصاً الأمنية منها، قام العديد من الدول المتقدمة بإنشاء إدارات للكوارث والأزمات، تبعتها الدول النامية التي اهتمت أخيراً بهذا النوع من المؤسسات فأنشأت أجهزة للدفاع المدني والحماية المدنية أوكلت لها التصدي للكوارث والأزمات.

وغني عن التعريف ذكر بعض الوحدات الخاصة المشهورة والتي تباشر عمليات التدخل السريع في المواقع المتأزمة، ومن ذلك قوة دلتا Delta الخاصة التي أنشأتها الولايات المتحدة الأمريكية وفرقة العمليات البريطانية المحمولة جوا SAS والمجموعة التاسعة الألمانية، وغيرها من وحدات خاصة بالأزمات، تم إنشاؤها في العديد من الدول، كل ذلك كان ولا يزال محصلة للاهتمام المتزايد بإدارة الأزمات والكوارث من قبل الحكومات وكذا من جانب المؤسسات العلمية والبحثية .

وأخيراً فإننا هنا سنتناول موضوع الأزمات الأمنية وسيتم التركيز في هذا المبحث على مفهوم الأزمة وتعريفها وأنواعها وكذا سماتها إضافة إلى ذلك سنناقش المداخل الإدارية للتعامل مع الأزمة كما سنحلل الأهمية المعلومات والاتصالات في إدارة الأزمة، وسنتناول بالشرح المراحل الرئيسية المختلفة لمواجهة الأزمات، ودور الإعلام في مرحلة الأزمات والكوارث، وستخلص هذه الدراسة في النهاية إلى تحديد الملامح الرئيسية للنموذج الأمثل لمواجهة الأزمات .

أولا : إدارة الأزمة الأمنية مفهوما وتعريفا

مفهوم إدارة الأزمة :

لقد برعت اللغة الصينية في استيعاب مصطلح الأزمة إذ ينطقونه الـwet وهي عبارة عن كلمتين الأولى تدل على الخطر أما الأخرى فهي تدل على الفرصة التي يمكن استثمارها، وتكمن براعة القيادة في تصور إمكانية تحويل الأزمة وما تحمله من مخاطر إلى فرصة لإطلاق القدرات الابداعية التي تستثمر الأزمة كفرصة لإعادة صياغة الظروف وإيجاد الحلول السديدة، ولا شك أن هذا التوجه الإيجابي يهيئ لإدارة الأزمة التفاعل الحي والمبدع مع التحدي الكبير الذي تواجهه بالقدر الذي يمكنها من تحويل الخطر إلى فرصة يمكن استثمارها وتحويل إحباطات المحنة إلى مناخ يحفز فعاليات الجهود الإبداعية.

والواقع أن اصطلاح إدارة الأزمات قد نشأ في الأصل في أحشاء إدارة الدولة بشكل جنيني، وذلك للإشارة إلى دور الدولة في مواجهة الكوارث المفاجئة والطوارئ مثل الزلازل والفيضانات والأوبئة والحروب الشاملة. . .إلخ، لكنه ما لبث أن نما بصورة أوضح في مجال العلاقات الدولية للإشارة إلى أسلوب إدارة السياسة الخارجية في مواجهة الأزمات الدولية الحادة، ثم سرعان ما عاد اصطلاح إدارة الأزمات مرة أخرى ليزدهر في أحضان علم إدارة الدولة وكان ذلك حين استخدم للتلويح بأسلوب جديد

تبنته الأجهزة الحكومية والمنظمات العامة لإنجاز ما يسمى بقوة المهام الخاصة Take Force أو غرفة العمليات Operation Center لإدارة المشكلات الحادة، وهو بذلك كان بمثابة إدارة أزموية أي أحد فروع الإدارة كالإدارة بالأهداف وغيرها.

ويجدر التنويه بأن هناك العديد من المصطلحات التي تستخدم للتعبير عن الأزمات والكوارث إلا أن هناك دلالات معينة لكل منها، ومن ذلك Crisis وتعني أزمة وDisaster وتعني كارثة أقرب إلى الطبيعة Risk وتعني مغامرة، أما Emergency فتعني طوارئ ورغم ذلك فإن هذه المصطلحات تستخدم أحياناً من قبل البعض لتعني شيئاً واحداً وهو الأزمة ومن ثم يمكن تعريف الأزمة بأنها:

1 - الكارثة:

هي حدث مفاجئ غالباً ما يكون بفعل الطبيعة، يهدد المصالح القومية للبلاد ويخل بالتوازن الطبيعي للأمور وتشارك في مواجهته كافة أجهزة الدولة المختلفة.

2 - الأزمة:

خلل مفاجئ نتيجة لأوضاع غير مستقرة يترتب عليها تطورات غير متوقعة نتيجة عدم القدرة على احتوائها من قبل الأطراف المعنية وغالباً ما تكون بفعل الإنسان.

إدارة الأزمة:

هي عملية إدارة خاصة من شأنها إنتاج استراتيجية لمواقف الأزمات من خلال مجموعة من الإداريين المنتقين مسبقاً والمدربين تدريباً خاصاً والذين يستخدمون مهاراتهم بالإضافة إلى إجراءات خاصة من أجل تقليل الخسائر إلى الحد الأدنى.

وتعني إدارة الأزمة بكافة الأزمات على مختلف أنواعها كالأزمة العسكرية والأزمة الأمنية والأزمة السياسية والأزمة الاقتصادية... إلخ، إلا أن كل نوع من هذه الأزمات يستلزم استخدام سياسات تكتيكية تتناسب وطبيعة الأزمة بما يلي:

1 - عمية إدارية خاصة تتمثل في مجموعة من الإجراءات الاستثنائية تتجاوز الوصف الوظيفي المعتاد للمهام الإدارية.

2 - استجابات استراتيجية لمواقف الأزمات.

3 - تدار الأزمة بواسطة مجموعة من القدرات الإدارية الكفؤة والمدربة تدريباً جيداً في مجال مواجهة الأزمات.

4 - تهدف إدارة الأزمة إلى تقليل الخسائر إلى الحد الأدنى حيث أن الوفورات التي تتحقق من خلال إدارة الأزمة تزيد إلى حد كبير على تكاليف مواجهة الأزمة.

5 - هي عملية إدارية تستخدم الأسلوب العملي في اتخاذ القرار .

ثانياً : أنواع الأزمات ومستوياتها :

درجت معظم الدراسات على تقسيم الأزمات إلى قسمين رئيسين حسب طبيعة الحدث وهما:

1 - أزمة بفعل الإنسان :

وهي تلك الأزمات الناشئة عن فعل إنساني كالآتي :

* التهديد بالغزو العسكري .
* عمليات الإرهاب كخطف الطائرات والسفن واحتجاز الرهائن والتفجيرات.
* الاضطرابات العامة والفتن المختلفة .
* حوادث تلوث البيئة مثل تسرب الإشعاع أو المواد الكيميائية أو الصناعية إلى الهواء والأرض والماء.
* الإهمال الذي ينتج عنه انهيار السدود وانقطاع الكهرباء والماء في المدن الكبرى.
* الحرائق الكبرى.
* حوادث الطائرات والقاطرات وغرق السفن الضخمة وغيرها.

2 - أزمة بفعل الطبيعة :

وهي الأزمة التي لا دخل للنشاط الإنساني بحدوثها مثل :

* الزلازل والبراكين والأعاصير والفيضانات وما شابه ذلك.
* غزو الحشرات الضارة والجراد.
* الجفاف ونضوب الموارد المائية .

وإلى جانب هذا التقسيم الرئيسي للأزمات، فإن هناك من يقسمها إلى فروع أكثر دقة حسب الأسس التالية :

* **المستهدف بالاعتداء، كأن يقال :**

- اعتداء على شخصيات.
- اعتداء على ممتلكات.

* **هدف الأزمة، كأن يقال مثلاً:**

- إرهاب الطرف الآخر، كتفجير الطائرات دون تحديد مطالب وخلافه.
- الابتزاز ، كفرض مطالب معينة كشرط لإنهاء الأزمة.

* **مسرح الأزمة، كأن يقال مثلاً :**

- أزمة خلقتها الظروف في مسرح الأحداث كالذي يحدث عندما يطلب مختطف طائرة الهبوط في مطار ما للتزويد بالوقود (أزمة ترانزيت) .
- أو أزمات حدد فيها مسبقاً مسرح الأحداث الذي وقعت فيها الأزمة.

* **مصدر الأزمة، كأن يقال مثلاً:**

- أزمة مصدرة كالذي يحدث عندما يتم تفجير موقع معين في بلد ما يخص شخصياً معيناً لاعتبارات معينة لها أهميتها في بلد آخر .
- أزمة لها جذورها في بلد الحدث سواء كانت هذه الجذور سياسية أو غيرها.

وأياً ما كان التصنيف، وأيا ما كان الأساس الذي ينبني عليه فإنه يبقى ما يعنينا في هذا المقام وبقدر ما يتعلق الأمر بالعمل الشرطي، وهو أن أي موقف من صنع الأفراد يكون من نتيجة حدوثه تهديد للأرواح أو الأموال، على نحو يقلق ويهدد نفسيا الشعور العام بالأمن، فإنه يشكل لنا مواصفات أزمة كاملة تستوجب المواجهة.

أما من حول مستويات الأزمة فإنه يمكن تصنيفها إلى عدة مستويات حسب أهميتها وضخامتها وفق الآتي :

1 - أزمة محلية محدودة تتعلق بموقع واحد أو منشأة بعينها، وتتطلب معالجة أمنية بسيطة تقوم بها أجهزة الأمن منفردة.

2 - أزمة محلية واسعة، وتتطلب معالجة أمنية شاملة من قبل عدة أجهزة أمنية تشترك معها أجهزة أخرى ذات علاقة .

3 – أزمة محلية حادة وواسعة وتتسم بالشمول وتتطلب تدخل المستوى الرئاسي الأعلى لمواجهتها.

4 – أزمة محلية ذات أبعاد خارجية وتتطلب التنسيق المحلي أو الإقليمي أو الدولي لمواجهتها .

ثالثاً : سمات وخصائص الأزمة :

الأزمات والكوارث بصفة عامة تتسم ببعض الملامح المشتركة التي تحدد مدى إمكانية قبولها كأزمة، أو هي مجرد حادث عادي لا يرقى إلى أدنى مرتبة من تصنيف الكوارث والأزمات، وفي رأي لويس كمفورت Comfort فإن هناك ثلاث سمات للكوارث تلعب دوراً في إعاقة جهود المعالجة تخطيطاً وتنفيذاً وهي عامل الشك أو عدم التأكد Uncertainty وعامل التفاعل Interaction وعامل التشابك والتعقيد Complexity وفي الواقع إن الكوارث تتصف بعدة خصائص ومن أبرزها :

1 – إن مصدر الخطر والأزمة يمثل نقطة تحول أساسية في أحداث متعاقبة ومتسارعة.

2 – أنها تسبب في بداية حدوثها صدمة ودرجة عالية من التوتر مما يضعف إمكانات الفعل لمواجهتها.

3 – إن تصاعدها المفاجئ يؤدي إلى درجات عالية من الشك في الحلول المطروحة لمواجهة الأحداث المتسارعة، نظراً للضغط النفسي ولندرة المعلومات أو نقصها.

4 – بما أن الكارثة تمثل تهديدات لحياة الإنسان وممتلكاته فإن مجابهتها تمثل واجباً مصيرياً.

5 – إن مواجهة الكارثة أو الأزمة تستلزم خروجاً عن الأنماط التنظيمية المألوفة وابتكار نظم أو نشاطات تمكن من استيعاب ومواجهة الظروف الجبرية المترتبة على التغيرات الفجائية .

6 – إن مواجهتها تستوجب درجة عالية من التحكم في الطاقات والإمكانات وحسن توظيفها في إطار مناخ تنظيمي، يتسم بدرجة عالية من الاتصالات الفعالة، التي تهي التنسيق والفهم الموحد بين جميع الأطراف المشتركة ذات العلاقة .

وإضافة إلى هذه الخصائص العامة فإن لكل أزمـة أو كارثة سمات خاصة بها تبعاً لطبيعتها ومنشأها ومدى اتساعها .

رابعاً : مدخل إداري لمواجهة الأزمات :

لم تتدخل الإدارة الجيدة في شيء إلا وحسنته ولم تتدخل الإدارة السيئة في شيء إلا وأفسدته، ومن هنا تبرز أهمية الإدارة في مـعالجة الأزمات الأمنية وفق أسس علمية سليمة .

وفي الحقيقة لا يمكن التغلب على الأزمـات بدون اتباع أساليب إدارية جيدة سواء في التخطيط أو التنظيم أو التوجيه، أو المتابعة. بل إن فشل معالجة الأزمة قد يعزى إلى فشل الأخذ بعناصـر العملية الإدارية كما يجب. ومن هذا المنـطق سيتم التطرق في هذا المبحث إلى ثلاث فـقط من الوظائف الإدارية التي ترتكز عليـها الإدارة السليمـة للأزمة الأمنية بشكل ملحوظ، وهي التخطيط والتنظيم، واتخاذ القرار .

1 - التخطيط :

يقال بأن الفشل في التخطيط هو التخطيط للفشل، ولا يغرب عن بال أحد أهمية التخطيط لكافة المشروعات والمهمات، بل إن معظم الدول قد أنشأت وزارات متخصصة للتخطيط ، ولا غير .

يوضح الدكتـور محمـود عساف معنى التـخطيط بقوله (التـخطيط عمل ذهني، موضوعه الترتيـبات التي يفكر فيها المرء في حاضره لكي يواجه بهـا ظروف مستقبله في سبـيل هدف ينبـغي الوصول إليـه، فهـو بهذه الصـفة عـمل تحكمي يرمي إلى تطويع المستقبل المجهول لإرادة الإنسان ما استطاع إلى ذلك سبيلاً، مقللا بذلك من أثر عوامل الصدفة والحظ في محاولة لتشكيل الحـياة بالصورة التي توافق آماله وتطلعاته وبما يجعل الأمور تسير وفقاً لما يبتغيه ويرتضيه، فيقود الحوادث بنفسه ولا تقوده المصادفات إليها).

ولكي يؤدي التـخطيط دوره كما يجب فـإن هناك العديد من المبـادئ التي يجب مراعاتها عند إعداد الخطة وهي :

1 - مبدأ العلمية: يعني الاستناد إلى أساس علمي عن طريق الاستعانة بالخبرات العلمية في مجال إدارة الأزمة .

2 - مبدأ المركزية بمعنى التخطيط ولا مركزية التنفيذ .

3 - مبدأ الإلزامية : ويعني الالتزام في التنفيذ، وأن يكون جميع المشتركين في عمليات إدارة الأزمة ملتزمين التزاماً كاملاً بتنفيذ الخطة كما وردت .

4 - مبدأ المرونة: أن تكون الخطة قابلة للاستجابة للظروف الطارئة دون أن تفشل.

5 - مبدأ الواقعية : أي ملائمة الخطة للواقع والإمكانات.

6 - مبدأ الاستمرارية: وهي أن يكون التخطيط مستمراً ولا يكون مؤقتاً أو عارضاً.

7 - مبدأ المشاركة : يجب أن يؤخذ في الاعتبار كافة الآراء البناءة لمختلف الخبراء ولكل من سيناط به تنفيذ الخطة، وذلك عن طريق الاجتماعات، اللقاءات المختلفة التي تدرس فيها جوانب الأزمة وجزيئاتها وهذه المشاركة تجعل المنفذين يتحمسون لتطبيق الخطة بجدية.

8 - مبدأ التوقيت : إن التخطيط الجيد يتطلب توقيتاً ملائماً، والخطة الفعالة هي التي تحقق هدفها في الموعد المحدد لها.

9 - مبدأ الاحتمالات : لكل عمل عدد من الخيارات يمكن أن يؤدي به، والتخطيط الجيد يقوم على اختيار أفضل البدائل وأقدرها على تحقيق الهدف في أقصر وقت وأقل تكلفة .

والحقيقة أن التخطيط لمواجهة الأزمات الأمنية لابد وأن يأخذ في الحسبان الخطوات الهامة التالية :

* ضرورة إدراك الحاجة إلى الخطة، أي أن تكون هناك يقظة تامة في التنبؤ بوقت الحاجة إلى التخطيط ولعل المقصود باليقظة هنا هو محاولة التوصل إلى نقاط الضعف والقصور في إجراء ما، قبل أن يصل إلى الفشل وذلك عن طريق التحليل العلمي للخطط، وبواسطة البيانات الواقعية، ويتم هذا الاكتشاف في الواقع عن طريق الرقابة والمتابعة المستمرة .

* ضرورة تحديد الهدف من الخطة وذلك لتسهيل جمع المعلومات وتحليلها إذ أن تحديد الهدف بكل وضوح ودقة يؤدي إلى عدم إضاعة الوقت والجهد في جمع معلومات لا تمت إلى الخطة بصلة .

* ضرورة تجميع وتحليل البيانات التي تتعلق بعملية التخطيط .

* ضرورة تنمية التفاصيل الخاصة بالخطة والارتقاء بها.

* ضرورة الحصول على موافقة كافة الإدارات التي تعنيها الخطة، وذلك للبعد بالخطة عن دائرة الفشل.

إن من الأهمية بمكان وجود خطة للطوارئ لمواجهة الكوارث والأزمات بشكل مستمر فالتخطيط المسبق والسليم يسهم بدور كبير في تخفيف آثار الكوارث، إذ أن الأعمال الجيدة التي تؤدي أثناء مرحلة وقوع الكارثة وما بعدها تعتمد إلى حد كبير على الخطة المعدة سلفاً .

2 - التنظيم:

يعتبر التنظيم أحد أهم عناصر العملية الإدارية بل إن جميع المؤسسات والمنشآت والأجهزة الحكومية والخاصة يطلق عليها (منظمات) أي تشتق اسمها من التنظيم، إن التنظيم - كعملية - عبارة عن وضع نظام علاقات بين أشخاص منسق إدارياً من أجل تحقيق هدف مشترك .

وللتنظيم مبادئ يجب أن تؤخذ في الاعتبار منها :

* مبدأ وحدة الهدف.

* مبدأ وحدة الأمر: بمعنى أن لكل موظف رئيس واحد ومرجع محدد يتلقى أوامره منه.

* مبدأ التخصيص: بمعنى تخصيص العاملين لزيادة مهاراتهم في أداء العمل.

* مبدأ قصر خط السلطة: ويعني قلة المستويات الإدارية لإنجاز العمل دون حواجز.

* مبدأ نطاق الإشراف: ويعني أن كل رئيس يشرف على عدد معين من العاملين.

* مبدأ تفويض السلطة: بمعنى منح بعض المرؤوسين لبعض اختصاصات الرئيس.

* مبدأ التنسيق.

هناك أربعة أنواع رئيسية للتنظيم حسب طريقة تجميع النشاطات والوظائف يطلق عليها لوثر جوليك (L. Gulick) التنظيم على أساس (4PS) وذلك لأن كل نوع منها يبدأ بالحرف P هذه الأنواع هي:

Process Purpose Person Place

1 - تنظيم على أساس جغرافي Place :

ويقوم هذا النوع من التنظيم على أساس توزيع فروع للمنظمة في مناطق مختلفة إضافة إلى مركزها الرئيسي، وتخضع هذه الفروع لإشراف مركزي واحد، وأفضل مثل على ذلك هي فروع الوزارات والمصالح الحكومية المنتشرة في معظم المدن والقرى.

2 - تنظيم على أساس الجمهور المستفيد Persons :

ويعني هذا التنظيم توزيع النشاطات التي تهم فئة معينة من المستفيدين في وحدات تنظيمية واحدة، كإنشاء وزارة متخصصة بالزراعة وأخرى بالصحة وثالثة بالتعليم وغير ذلك.

3 - تنظيم على أساس الوظيفة Purpose :

ووفق هذا النظام يتم تقسيم العمل على أساس التخصص داخل المنظمة فكل وظيفة مميزة تمثلها وحدة مستقلة في البناء التنظيمي مثل التخطيط، التمويل، الإنتاج، التسويق... إلخ.

4 - تنظيم على أساس المهنة (العملية) Process :

وهذا النوع من التنظيم هو تجميع ذوي الاختصاص الواحد أو المهنة الواحدة في وحدة إدارة معينة كأن يتم تجميع المهندسين في قسم أو إدارة واحدة وكذا تخصص إدارة للمحاسبين وغير ذلك.

وهناك من المنظمات الحديثة من يجمع بين أكثر من نوع واحد كأن يتم التنظيم على أساس وظيفي وعلى أساس جغرافي في الوقت نفسه.

والحقيقة أن الكوارث والأزمات تحتاج إلى نوع مميز من التنظيم يخرج عن الأشكال التقليدية المعروفة، وذلك لكونها تحتاج إلى حرية أوسع في التغلغل في مختلف التخصصات والمستويات الإدارية.

لذلك فإن معظم الباحثين والممارسين يميلون إلى التنظيم الشبكي أو (تنظيم المصفوفة) كأفضل أسلوب تنظيم لإدارة الأزمات والكوارث فماذا يعني تنظيم المصفوفة.

لعل من المناسب وقبل التحدث عن نظام المصفوفة القيام باستعراض لأهم خصائص إدارة الأزمة التي تستوجب تطبيق نسق تنظيمي معين، ومجمل هذه الصفات تتمثل في الآتي :

1 - إن إدارة الأزمة أو الكارثة تستلزم بطبيعتها توفير معلومات عن جوانب متعددة، وخبرات فنية ومهنية لا تتأتى في كيان تنظيمي واحد الأمر الذي يجعل إدارة الكوارث تنبني على العمل الجماعي والمسئولية الجماعية، وما يستتبع ذلك من تداخل نشاطات أجهزة متعددة .

2 - إن التكوين المؤسسي التقليدي القائم على البنية الوظيفية، وما يتضمنه من تجزئة للاختصاصات والمسئوليات، وما يتصف به من بطء في الاتصالات يمثل النقيض لإدارة الأزمة .

3 - إن النسق التنظيمي لإدارة الكوارث يفترض أن يبني على منظومة تتفاعل وتتمازج فيها نشاطات كل الكيانات ذات العلاقة، وأن يتسم بدرجة عالية من المرونة.

لذلك فقد برز المصفوفة (Matrix Organization) كأفضل نسق تنظيمي لإدارة الأزمات والكوارث.

والواقع إن المبادرات الأولى لتطبيق تنظيم المصفوفة ترجع إلى أوائل الستينات الميلادية من هذا القرن، حيث استخدم هذا التنظيم في الولايات المتحدة الأمريكية لإدارة بعض الصناعات الحربية وصناعات غزو الفضاء والتي تتطلب في العادة توافر عنصرين أساسيين، الأول هو القدرة الفنية التكنولوجية العالية في التخصصات المطلوبة، والثاني درجة عالية من التنسيق بين جميع هذه التخصصات بالصيغة التي تجعلها ذات توجه موحد.

وقد عرف نظام المصفوفة بهذا المصطلح لأنه يمثل في شكله المصفوفة الهندسية ذات الأبعاد الرأسية والأفقية ويؤسس على محور رئيسي وهو التزاوج أو الجمع بين نموذج التنظيم الوظيفي التقليدي ونموذج التنظيم على أساس الخدمة في نسق تنظيمي واحد، وبعبارة أخرى فإن نظام المصفوفة يؤسس على توافر السلطات التنفيذية التي تمارس من القمة إلى القاعدة والسلطات الفنية التي تمارس بشكل أفقي من مدير المشروع إلى كافة الأنشطة الفنية لتحقيق نتائج محددة.

والحقيقة أن الأخذ بنظام المصفوفة في إدارة الأزمات يحقق المزايا التالية:

1 - يحقق القدرة على التكيف السريع تبعاً لتغيير الظروف المختلفة للأزمة.

2 - يحقق القدرة على وضع الأنشطة التي تمثل دورة واحدة في إدارة تنظيمية واحدة وذلك لتحقيق سرعة الأداء ووحدة الإشراف، ويمنع الإزدواجية في العمل.

3 - يحقق سهولة تبادل المعلومات وسرعة الاتصال، بما يساعد على سرعة اتخاذ القرارات في وقتها المناسب.

4 - يحقق توجيه كافة الأنشطة نحـو إنجاز الأهداف خلال الفترة الزمنية المحددة بأكبر كفاءة، مع الاستغلال الجيـد للطاقات والتخصصات المختلفة دون أدنى اعتراض.

5 - يؤمن الاستغلال الأمثل والإمكانيات المتاحة مع التشغيل الجيد لكافة الأجهزة والمعدات.

ولكي يعمل نظام المصفوفة كما يجب لابد من الأخذ في الحسبان ما يلي:

* يجب أن يكون هناك حد أدنى من الفهم للغة إدارة فريق العمل.

* أن يكون هناك حد أدنى من الوعي الاجتـماعي والثقافي والاقتصـادي لمجتمع الكارثة.

* لابد من توافر نظام معلومات جيد وفي غاية من الدقة.

وتجدر الإشـارة بصفة خاصـة إلى أن عملية تكوين وتنمـية الإرادة الجماعـية في الفريق كمـا يستوجب نظام المصفوفـة ينبغي ألا تقوم على توافر الكفـاءات ذات العلاقة فقط إنما على قدرة هذه الكفاءات في تجاوز التعـصب المهني الضيق إلى تصور أشمل وقدرات أكثر اتساعاً وعمقاً بالمفهوم والتفاعل وتبادل الخبرات مع كل التخصصات ذات العلاقة.

والحقيقة أن هناك بعض السلبيات البسيطة التي كشفت عنها بعض التجارب لعمل المصفوفة ومنها :

1 - عدم الوضـوح في عمليـة تقويم الأداء نظـراً لوجود أكثـر من رئيس إلا أن المنظمات قد لجأت إلى تخـصيص مسئولية التقـويم للمدير الوظيفي على أن يكون لمدير المشروع إسهام ورأي في هذه العملية.

2 - قد يحـدث صراع للقـوى أثناء العـمل تبعـاً لطبيـعة البشـر، ولكن إدراك الشـخصـيات الرئيـسـية في مـحاور السلـطة (مديرو الإدارات الوظيـفيـة والمشروعات) إلى أن الاستحواذ على السلطة يعني القضاء على فعالية الأداء في المنظمة قد يساعد على تقليل ذلك الصراع .

3 - الإفراط في استخدام الجماعات، إذ أن قرارات الجماعة تأخذ وقتاً طويلاً بالرغم من مزاياها، وهنا لابد أن يكون واضحاً أنه ليس بالضرورة أن تتخذ كل القرارات بواسطة الجماعات فبعض القرارات لا تتيح فسحة من الوقت لاتخاذها بحكم طبيعتها.

ورغم هذه العيوب البسيطة التي تلازم العمل بنظام المصفوفة، إلا أنها وحسب رأي الكثير من الخبراء والباحثين تعد الأسلوب التنظيمي الأفضل في إدارة الأزمات نظراً لما تحققه من إيجابيات عديدة تفوق تلك السلبيات المحدودة.

3 - اتخاذ القرار في الأزمة:

يرى (سايمون) أن الإدارة هي اتخاذ القرار، وإذا كانت عملية القرارات هي من أصعب الأمور التي تواجه المديرين في الظروف العادية، فكيف هي في أوقات الأزمات الأمنية؟ فالوقت والتداخلات والضغوط الداخلية والخارجية وعدم وضوح الرؤية وخطورة التبعات كلها أمور تجعل من اتخاذ القرار أمراً عسيراً أوقات الكوارث والأزمات، (إنه من النادر أن يحظى المديرون بتقدير لقاء جهودهم الناجحة في الظروف العادية، إذ لم يوجه لهم اللوم هذه الحالة تكون أسوأ بالنسبة لهم في أوقات الأزمات، عندما يتوقع الناس منهم النجاح في ظروف قاسية، إنهم يعملون وقت الأزمات مع فرق عمل صعبة وفي ظروف مختلفة لذلك عليهم أن يكونوا مبدعين في أدائهم سريعين في تصرفاتهم وأن تتسم خططهم بالمرونة).

وعملية اتخاذ القرار هي الاختيار المدرك بين بديلين أو أكثر ولكن هذا الاختيار ينتج عنه إما آثار جانبية تسهم في حل المشكلة، أو آثار سلبية تضاعف منها، بل قد تحدث آثار سلبية تخلق مشكلات جانبية تفوق المشكلة الأساسية موضوع القرار، وبصفة عامة هنالك بعض العوامل التي تؤثر على ضباط الأمن عند اتخاذ قراره ومن ذلك:

1 - شخصية ضابط الأمن واتجاهاته وميوله وذكاؤه، إضافة إلى مركزه الاجتماعي وسماته الشخصية (عاطفي، مندفع، متميز، عصبي، هادئ، مبتكر) كلها صفات تؤثر في عملية اتخاذ القرار ودرجة رشده.

2 - عنصر الوقت: وخاصة عندما يواجه ضباط الأمن حالة معينة يجب اتخاذ قرار فوري دون إمكانية الانتظار للحصول على أكبر قدر من المعلومات.

3 - الضغوط الداخلية والخارجية التي يتعرض لها ضابط الأمن، كضغوط الرئيس الأعلى والرأي العام، والعادات السائدة والمنظمات غير الرسمية وجميع هذه العوامل تؤثر في رشد القرار.

4 - خبرة رجل الأمن ومدى إلمامه بواجبات عمله وإيمانه بها يساعده في اتخاذ القرار المناسب.

5 - تأثير بيئة القرار على الرشد في قرارات رجل الأمن، مثل صعوبة التنبؤ وصعوبة التحكم في عوامل التغيير، وسرعة التغيير في المجتمع وغير ذلك.

6 - معاونو رجل الأمن بميولهم وثقافتهم واتجاهاتهم يؤثرون على متخذ القرار.

7 - أثر الأشخاص الذين يمسهم القرار وبواعثهم ورغباتهم وردود أفعالهم وكلها عوامل مؤثرة على درجة الرشد في القرار الأمني.

8 - المستوى الوظيفي لمتخذ القرار حيث هناك تناسب طردي بين أهمية القرار الأمني وبين مستوى متخذ القرار .

وقد درج بعض القادرة والمديرين على انتهاج أساليب تقليدية في اتخاذ قراراتهم كالخبرة، والمحاكاة، وأسلوب التجربة والخطأ، والاعتماد على البديهية، وهي في الواقع وإن كانت أساليب قد تصيب في بعض الأحيان، إلا أنها تفتقر إلى الموضوعية والمنهج السليم.

ومما لا شك فيه أن اتخاذ القرار الأمني في الأزمات يعد من أخطر القرارات، ولذلك وجب اتباع أساليب علمية أكثر موضوعية ووضحا عند مواجهة مسئولية هذا القرار.

لذلك فسوف نتحدث هنا عن الأسلوب العلمي لاتخاذ القرار في الأزمات، والذي يتكون من المراحل التالية :

1 - تشخيص المشكلة (الأزمة) :

إن التشخيص الصحيح للمشكلة هو الطريق لحلها، وفي هذا الاطار لابد من التعرف على العامل الاستراتيجي أو الحرج للمشكلة Strategic Factor والذي يعني لدى (دركر) ذلك العامل الحيوي الذي لابد من تغييره أو تعديله قبل أي شيء آخر، ولابد أيضاً من التمييز بين أسباب المشكلة وأعراضها، إذ إن تركيزنا على أعراضها سيبقى المشكلة دون حل، وإنما يجب التركيز على الأسباب الحقيقية للمشكلة إذا عزمنا على علاجها.

ومما يجدر التنويه إليه هنا أن هذه المرحلة لا نبحث فيها عن حلول للمشكلة، وإنما تحديدها فقط، ليظل تركيزنا على التشخيص لا العلاج، والحقيقة إن الأزمة الأمنية قد يسهل تشخيصها ومعرفة أسبابها ورصد حركة تطورها أحياناً، إلا أنه وفي حالات كثيرة يصعب التعرف على كنهها وأهدافها، بيد أن التركيز الموضوعي الشديد في مرحلة التشخيص يساعد كثيراً في التعرف عليها بكل دقة.

2 - تحليل المشكلة (الأزمة):

بعد أن تم تشخيص المشكلة مبدئياً يتم تحليل كافة أبعادها وعناصرها وهذا في الحقيقة لا يتأتى إلا بمحاولة جمع أكبر معلومات عنها.

ويجب هنا الحذر في جمع المعلومات وليست العبرة بالكمية وإنما بالنوعية، والكثرة لا تعني الجودة، إذ كما يقال (سلبية الزيادة لا تقل عن سلبية النقص)، كما يجب أيضاً التأكد من المعلومات المنقولة، إذ أنها كثيراً ما تحمل شوائب كثيرة لا علاقة لها بالأزمة (وما آفة الأخبار إلا رواتها) وبعد جمع هذه المعلومات يتم تحليلها وفق أسس علمية وإحصائية سليمة وما يتضمنه ذلك من مقارنات واختبارات وقياسات، إلى أن يتم التوصل إلى تحليل سليم للأزمة (الماثلة) من واقع ما تم جمعه وتحليله من معلومات.

3 - إيجاد وتقييم البدائل:

تعد هذه المرحلة من أهم مراحل اتخاذ القرار، إذ أنها تتعلق بإيجاد خيارات مقبولة لحل الأزمة وكما قال أحد المشاهير (السبب الرئيسي في المشكلات هي الحلول).

وقد أثبتت التجارب أن توسيع دائرة المشاركة (Participation) في هذه المرحلة بإشراك كافة الإدارات المعنية للتشاور في حل المشكلة كان له مردود إيجابي على رشد القرارات التي تم اتخاذها.

إن مشاركة المرؤوسين والجهات التي تعني بتنفيذ القرار يحقق إيجابيات كثيرة كالمعلومات الإضافية وإيجاد أكبر قدر من الحلول، وكذا الالتزام بالتنفيذ، إذ أن الذي شارك في اتخاذ قرار معين سيكون أكثر تحمساً لتنفيذه.

وكما أشار فروم ويتين (Varoom & Yetton) إن مدارس اتخاذ القرار الكلاسيكية كانت مركزية بطبيعتها. ولكن علماء النفس والسلوكيين يدعون الآن إلى ضرورة مشاركة المرؤوسين في حل المشكلات وفي عملية اتخاذ القرارات.

والواقع أن إيجاد البدائل المناسبة لحل الأزمة، يتم بشكل أفضل عند استخدام ما يسمى بالتفكير الابتكار Creative thinking فماذا يعني ذلك ؟

التفكير الابتكاري يعني تقديم أفكار أو حلول تنطوي على درجة عالية من عدم الشيوع في التوجه وأعلى درجة من الملائمة إذ أن عدم الشيوع والملائمة هما ركنا الابتكار.

ويقف خلف الابتكار خمس قدرات أساسية هي :

1 - الطلاقة الفكرية : وتعني إنتاج أكبر عدد من الأفكار والحلول.

2 - الأصالة : وتعني إيجاد أفكار غير شائعة .

3 - المرونة : وتعني التحول في الفكر من زاوية إلى زاوية أخرى للمشكلة.

4 - الحساسية للمشكلات : وتعني القدرة على استشفاف أكبر عدد ممكن من المشكلات المتعلقة بموقف معين .

5 - الاحتفاظ بالاتجاه : وتعني الاحتفاظ بتوجيه معين نحو الهدف لكي لا تحول المشتتات بين الفرد وبين الهدف.

ويجب التأكيد على ضرورة أن يكون البديل المطروح لحل الأزمة قابلا للتنفيذ وإلا فهو كأن لم يكن، إذ أن هناك حلولاً جيدة وحاسمة ولكن يستحيل تطبيقها تبعاً للظروف ولطبيعة الأزمة نفسها.

كما يجب المفاضلة بين جميع البدائل المطروحة من حيث تكاليفها وإمكانية تطبيقها واثارها، وذلك بعد فحص إيجابيات وسلبيات كل بديل مطروح .

4 - اختيار البديل المناسب لحل الأزمة :

وبعد أن تم تحديد وتقييم الخيارات المقدمة لحل المشكلة (الأزمة)، تأتي هنا عملية اختيار البديل الأنسب الذي يحقق الهدف بأقل تكلفة وبأدنى تضحية، والحقيقة فإنه كلما زادت الحلول زادت الحيرة في الاختيار، فالمعروف أن المشكلة ذات الحل الواحد ليست مشكلة وإنما تصعب المشكلة عندما يكون لها أكثر من حل، وكل حل يؤدي إلى نتيجة مختلفة وتبعات متباينة.

وعلى كل حال فإن هناك أساليب إدارية كمية مساعدة تأخذ في الحسبان كافة هذه الحلول وتقيمها موضوعياً وبأسلوب علمي رياضي، إلى أن توصي بأحدها كأفضل قرار

متاح، ومن هذه الأساليب شجرة القرارات وبحوث العمليات ونظرية المباريات واستخدام الحاسبات الآلية، وغيرها.

ويجب على متخذ القرار التحرر من نمطية التفكير التي قد لا تناسب موضوع المشكلة، فقد روي عن اينشتاين قوله (من الخطأ أن تحل المشكلة بنقص منهجية التفكير التي قادتنا إلى المشكلة أصلاً).

كما يجب الأخذ في الحسبان ضرورة إحاطة المرؤوسين بالقرار المتخذ إذا لم يشاركوا فيه لعامل الوقت والسرعة، إذ أنهم المعنيون بالتنفيذ، لذا يفترض أن يعرفوا ما يلي:

* أشرح لهم كيف كنت مضطراً لاتخاذ هذا القرار قبل إحاطتهم .

* أخبرهم بما تنتظر منهم أن يعملوا لتنفيذ هذا القرار .

* أخبرهم كيف فكرت كثيراً في قدراتهم قبل اتخاذ هذا القرار.

* وضح لهم المرونة المسموح بها أثناء التنفيذ.

* أجعلهم يفهمون أن الوضع كان ملحا، وكان عليك أن تتصرف بهذا الشكل وأنك تعتمد عليهم الآن في تنفيذ القرار .

بهذه الطريقة تضمن توازنهم وتحمسهم لتنفيذ القرار، والذي علموا ظروف اتخاذه لعامل الوقت والسرعة وأن هذا التصرف لم يكن تجاهلاً لهم.

أخيراً فإن هناك ثلاثة رموز من الضروري تواجدها مجتمعة لكي يتم اتخاذ القرار الرشيد وقت الأزمات وهي :

* من يعلم؟

* من يهمه الأمر؟

* من يستطيع؟

فعند اتخاذ القرار لا يكفي أن يكون هناك من يعلم بالمشكلة، أو أن هناك من يهمه الأمر، بل أن الأمر يقتضي بالإضافة إلى ذلك أن يكون هناك من يستطيع اتخاذ القرار، ومن جهة أخرى قد تكون لدى المسئول سلطة اتخاذ القرار، ولكنه يفتقر إلى المعلومات، أو أن الموضوع لا يحظى باهتمامه لذلك يجب أن تجتمع في متخذ القرار العلم بالأزمة والاهتمام بحلها، وأن تكون لديه السلطة لاتخاذ القرار وإذا لم تتوافر هذه

المقومات في شخص واحد، فلابد أن يجتمع أكثر من شخص تتكامل لديهم جميع هذه المقومات لاتخاذ القرار المطلوب.

ولعل هذا هو السبب عندما يقال: إن متخذ القرار يباشر عملاً سياسياً، أي أنه يحاول أن يوفق بين ثلاثة أطراف قد تكون متباينة الاتجاهات، من يعلم بالمشكلة وحلها، ومن يهمه الأمر - يستفيد - ومن لديه السلطة في اتخاذ القرار.

الفصل السادس

دور المعلومات في الأزمات

إنه لمن نافلة القول التأكيد على أهمية المعلومات وأساليب ووسائل الاتصالات في عملية إدارة الأزمات، إذ أنه بدون نظام جيد للمعلومات، وأسلوب فعال للاتصالات، فإن السيطرة على الأزمة تبقى صعبة المنال، ونتحدث هنا عن أهمية هذين العنصرين في إدارة الأزمة أو الكارثة .

أ - المعلومات :

المعلومات لغة هي كل ما يعرفه الإنسان عن حقيقة ما . أو هي عملية توصيل الحقائق أو كشف وإيضاح الأمور من أجل زيادة المعرفة وللتفريق بين المصطلحات والمفاهيم فإن :

1 - البيانات Data هي المواد الخام الموجودة كرموز أو جمل أو عبارات يمكن للإنسان تفسيرها أو تحليلها .

2 - المعلومات information: هي نتيجة تجهيز البيانات مثل النقل أو الاختيار، وهي نتائج والتحليل، وتأخذ في العادة شكل تقارير المعرفة Knowledge فهي الأفكار والمفاهيم والحقائق المستنتجة من هذه التقارير .

والحقيقة إن إدارة الأزمة الأمنية تحتاج إلى نظام معلومات فعال وقادر على توفير البيانات والمعلومات الضرورية عند الطلب وفي الوقت المناسب، وأن تكون هذه المعلومات من الدقة والوضوح، بحيث تسهم إيجابياً في صنع قرار صائب ومناسب. ونحن نعيش في هذا العصر المعلوماتي، فإن من لديه معلومات عن أمر ما، فإنه يستطيع الإمساك بزمامه، وقد تنوعت وتطورت أساليب الحصول على المعلومات ونقلها وتطبيقها وتحليلها، حتى أصبحنا نعيش عصر تكنولوجيا المعلومات. ومن المعروف أن تكنولوجيا المعلومات قد مرت في تطورها بمراحل أربع هي:

1 - مرحلة الكتابة.

2 - مرحلة الطباعة .

3 - مرحلة شبكة الاتصالات ووسائل التصوير المصغرة.

4 - مرحلة الحاسبات الآلية : وهي الأكثر فعالية في حفظ المعلومات واسترجاعها.

ويرى البعض أن البحث عن المعلومة في حالة الأزمات يجب أن يكون :

* مستمراً : منذ بداية الأزمة وحتى بعد إخمادها.

* نشيطاً : بمعنى البحث عن المعلومة بشتى الوسائل، دون الانتظار فقط لوصولها.

* موضوعيا: خالياً من أي تأثيرات شخصية أو خارجية .

* متناسقاً: وذلك تجنبا لازدواج المعلومة أو تضاربها.

* مقيما: على أساس تشخيص فوائد المعلومة، وضمان مصدرها وصحتها.

* محميا: الحرص على عدم البوح بإجراءات التدخل إلا للجهات ذات العلاقة بالتدخل ذاته.

والحقيقة أن هناك الكثير من الأزمات التي أخفقت الأجهزة الأمنية في معالجتها، وأخرى نجحت في مواجهتها، وكان الفيصل في ذلك هو وجود معلومات دقيقة وكافية في الثانية بينما لم تتوافر معلومات كافية للنوع الأول الذي فشل.

وهناك قضية أخرى فيما يخص المعلومات لابد من الإشارة إليها في هذا الصدد وهي قضية أمن المعلومات، (إن إجراءات أمن المعلومات تتطلب تقييم المعلومات من ناحية درجة السرية وكقاعدة عامة يجب ألا تعطي سرية عالية لأي معلومات لا تفيد العدو. وتقع مسئولية تقدير سرية المعلومات على عاتق خبراء مدربين على هذا العمل، كما يجب تحديد الأفراد المسموح لهم بالتعامل والإطلاع على المعلومات ذات الدرجات السرية المختلفة، ويجب أن يطبق الأمن على كل من يستخدمها) .

ولكي تؤتي المعلومات ثمارها، يجب ألا تحاط بسرية لا تتناسب وقيمتها، إذ أن حرمان بعض الأفراد أو المؤسسات من معلومات تخصهم وتبين الطريق لهم، فقط من أجل سرية مبالغ فيها، إنما هو أسلوب عقيم يعمل على تقويض المحاولات الجادة لاتخاذ قرارات أكثر ملائمة وواقعية، إذاً يجب أن يكون هناك تصنيف للمعلومات يوضح درجة أهميتها وسريتها، وبحيث يعد من قبل خبراء مختصين في أمن المعلومات ويخضع للتقييم من فترة إلى أخرى .

فهناك ما هو سري للغاية، وسري جداً وسري، وعادي.

ويجب ألا تختلط الأمور على أمين المعلومات فيصبغها جميعاً (بالمحظور) في حين أن بعضها قد يكون منشوراً في وسائل الإعلام، إذا للمعلومات دور كبير في مواجهة الأزمات، فعلى قدر دقتها ووفرتها وتوافرها في الوقت المناسب، تصبح أداة فعالة في عملية اتخاذ القرارات المهمة .

ب - الاتصــالات :

الاتصالات هي نقل معلومات محددة من شخص إلى آخـر بطريقة مفهومة حتى يتمكن هذا الأخير من تنفيذ مضمـونها بالطريقة المطلوبة، ونعني بالمعلومات هنا البيانات والحـقائق والأفكار والآراء والاسـتـفسـارات والمرافق والاتجـاهات والأوامر والقـرارات والتعليمات التي يتعين توصيلها وتنفيذها للإبقاء على حياة المنظمة ونموها وتقدمها.

وتتنوع الاتصــالات فمنهـا الاتصالات الرسـميـة: الهابطة من أعلى إلى أسـفل والصاعـدة من أسفل إلى أعلى، والاتصالات الأفقـية أو العرضيـة، وهناك الاتصالات غير الرسمية والتي تحدث بين أعضاء التنظيم خارج القنوات الرسمية المحددة للاتصال.

كما أن هناك الاتصال الشخصي الشفوي Oral والاتصال الكتابي Written كما لا يخفـى أن في عمليـة الاتصال بعض المعـوقات لإتمام عملـية الاتصال بنـجاح وهي معوقـات شخصية ومـعوقات تنظيميـة وأخرى بيئية، كلهـا في الواقع تؤثر على درجة وصول الرسالة في عملية الاتصال .

والواقع أن هناك مقومات للاتصال الفعال منها :

1 – توفير نظام معلومـات يضمن تدفق واستمرارية وكفـاية البيانات والمعلومات المطلوب إرسالها بطريقة سهلة ومفهومة .

2 – دقة المعلومات المطلوب إرسالها من شخص إلى شخص آخر .

3 – اخـتيـار الوقت المناسب لنقل المـعلومات من جـانب المرسل، مع ضـرورة التعرف على مخـتلف الظروف العلمية والبيئية التي تحيط بمسـتقبل الرسالة، لضمان القبول والتنفيذ.

4 – دراسة قدرات الأفراد المستقبلين في النواحي العلمية والفنية والسلوكية.

5 – وضوح الهدف من الرسـالة، وضوحـا يتناسب مع المعاني المستخدمة.

6 – ضرورة توفيـر لغة مشتركة، مـفهومة بين العاملين الـداخلين في عملية نقل المعلومات.

والحقـيقة أن نظام الاتصال الـفعال يساعـد إلى حد كبـير في مواجهـة الأزمات الأمنية، بل إن ضعف ورداءة هذا العنصر كفيل بتقويض كل جهود إدارة الأزمة وبالتالي فشل عمليـات المجابهة. فعلى سبيل المـثال، تأخر وصول رسالة معـينة من القيادة إلى

الميدان والعكس، وكذا تشويش الرسالة المستقبلة وتسرب بعض المعلومات السرية المهمة إلى الخصم، كل ذلك يعد خللا في نظام الاتصال ومن شأنه إعاقة جهود إدارة الأزمة وفشل خطط وسياسات المواجهة مع الخصم.

ولا ننسى ونحن نتحدث عن الاتصالات أن نشير إلى ضرورة الاهتمام بأمن الاتصالات ولكن بالشكل الذي لا يعيق وصول الرسائل إلى الجهات المعنية في الوقت المناسب والحجم الكافي والأسلوب الملائم.

ولعله من القواعد الأساسية لنجاح العمليات الخاصة بإدارة الأزمة، المحافظة على أمن الاتصالات مهما كان الثمن، إلا أنه من ناحية أخرى فإن هذه الدرجة من السرية التي تتخذ على أساسها الإجراءات اللازمة لأمن الاتصالات هي مسألة تقديرية بحتة، فأحياناً تكون التضحية ببعض درجات أمن الاتصالات ضرورة يقتضيها تنفيذ العملية، فالسرية في الاتصالات ليست أمراً مطلقاً وإنما يجب الموازنة بين متطلبات تنفيذ العملية بكفاءة وبين مخاطر التنازل عن قواعد أمن الاتصالات لأن الهدف النهائي هو نجاح العمليات، وأمن الاتصالات هو أحد وسائل ذلك النجاح فهو ليس غاية في ذاته، وإنما يستخدم بالقدر الذي يحقق الغاية لا أن يحول دون تحقيقها.

مراحل التعامل مع الأزمة :

في الواقع ليست هناك طريقة موحدة أو نموذج واحد للتعامل مع جميع الأزمات وبكافة أنواعها، ولكن الباحثين وأصحاب الخبرة والمتخصصين قد أوصوا بناء على التجارب العلمية والعملية بالأخذ بعدة أمور وملاحظة مجموعة اعتبارات خلال مواحل التعامل مع الأزمات الأمنية، وذلك لاحتوائها ومجابهتها بفعالية وبالحد الأدنى من الضرر والتضحيات وانطلاقاً من هذه المعطيات فإنه سيتم تقسيم مراحل التعامل مع الأزمات إلى ثلاث مراحل رئيسية هي : مرحلة ما قبل الأزمة (التلطيف والاستعداد) ومرحلة أثناء الأزمة (المواجهة) ، ومرحلة ما بعد الأزمة (إعادة التوازن) .

أ - ما قبل الأزمة (التلطيف والاستعداد Mitigation and preparedness) :

إن مرحلة تلطيف حدة الكارثة زو الأزمة تمثل نشاطات منظمة ومنسجمة للحيلولة دون وقوع الكارثة ما أمكن ذلك، أو على الأقل تخفف حدة آثارها التدميرية في حالة عدم القدرة على درنها.

ويستتبع ذلك القدرة على وضع خطة مدروسة ومتكاملة لمواجهة الكارثة، أو الأزمة وتحديد الإمكانات الضرورية لتنفيذها، كما تشمل تدريب الأفراد والمجموعات للقيام بأدوارهم في مرحلة المواجهة، وكذا ابتداع الأساليب لاختيار مدى فعالية خطة المواجهة بغرض استحداث ما يعين في زيادة فعاليتها.

والحقيقة إن عدم القدرة على التنبؤ بالأزمة مع ضخامة أضرارها عندما تحدث جعل من إدارة الأزمة مهمة شاقة، ولكن التطور الذي حدث في العلوم وأساليب التخطيط استطاع أن يساعد المجتمعات في تقليل آثار الأزمات من خلال مرحلة التلطيف والاستعداد.

وتشمل هذه المرحلة تحليل المخاطر المحتملة ، وتقدير الإمكانات المتوفرة، وتحديد الإجراءات المخففة لآثار الأزمة والكارثة، ومتابعة تنفيذ وصيانة النظم والإجراءات، مع الاستفادة من التجارب في تحقيق درجة أعلى من الحيطة للحيلولة دون وقوع الكوارث المتوقعة. أو على الأقل للتقليل من حدوث آثارها.

إن الخطة المتكاملة لمجابهة الكارثة أو الأزمة لابد أن تتوافر فيها العناصر التالية:

1 - استقراء الاحتمالات المتوقعة من المتغيرات وفق الظروف الشرطية لطبيعة الكارثة على أن يشمل ذلك سيناريوهات بديلة لمواجهة كل الاحتمالات.

2 - تحديد الإمكانات المادية والفنية المتوافرة لدى المؤسسات الرسمية في مختلف مستوياتها الوظيفية مع إجراء مسح للإمكانات الفنية والقدرات المتوافرة لدى القطاع الأهلي أو الخاص للاستعانة بها متى ما استوجبت الضرورة بذلك .

3 - توفير المخزون الاحتياطي اللازم من المؤن الغذائية والخدمات الطبية وغيرها من الخدمات الضرورية في ظروف الطوارئ.

4 - تأمين شبكة من الاتصالات الفعالة تحقق التوجيه والتحكم في العمليات أثناء الكارثة، وتؤمن التنسيق لعمليات : التنبيه والإنذار والتعبئة والجلاء من بعض المواقع وإعلام الرأي العام أو توجيهه باتخاذ بعض التدابير الوقائية.

5 - أن يتم تحديد كل عناصر الخطة وما يتصل بها من تدابير ونظم وإجراءات بالمشاركة الفعلية لكل المؤسسات والأجهزة المعنية على اختلاف مستوياتها الوظيفية.

والواقع أن هذه المرحلة هي المرحلة التي تتبلور فيها مشكلة ما وتتفاقم حتى تنتج عنها الأزمة لأن الأزمة في العادة لا تنشأ من فراغ وإنما يسبقها عادة مشكلة لم تعالج كما يجب، فالمجاعة مثلاً يسبقها مشكلة الزراعة أو تدهور الوضع الاقتصادي في البلاد، والحرب يسبقها صراع، والعملية الإرهابية يسبقها تهديدات إرهابية لذلك فإن مرحلة ما قبل الأزمة تتطلب الكثير من الإجراءات والاستعدادات المبكرة التي تسهم في مواجهة الأزمة، ومن بين ذلك كما هو معروف إجراءات الحمايةوالتأمين والمعلومات، ووضع الخطط الرئيسية والخطط البديلة، وتشكيل لجان إدارة الأزمة على كافة المستويات.

وبما يجب التوقف عنده في هذا المضمار بعناية محدودية أو غياب الدورات التدريبية الخاصة (مديري الأزمات) ولعل ذلك يعود إلى الاعتقاد بأن المسئول ولا سيما الكبير الذي قد يكلف بقيادة مجابهة أزمة يمكن له أن يتأقلم مع المطلوب وأن يجابه الوضع بحكم تجربته الإدارية وأقدميته في السلك ودرجته الوظيفية دونما حاجة إلى تدريب خاص، وهو اعتقاد خاطئ ولا يخلو من مجازفة.

إن تركيز الجهود الأمنية خلال هذه المرحلة التي تسبق الأزمة من تخطيط وتجهيز وتدريب يؤدي في الغالب إلى تطويق الأزمة ومنع حدوثها، وحتى وإن وقعت فإن آثارها تكون محدودة، وتستطيع الأجهزة الأمنية التصدي لها وفق الاستعدادات المبكرة التي اتخذت بشأنها، وغني عن البيان فإن الاستعداد المبكر يلغي على الأقل عنصر المفاجأة والذي غالبا ما يربك الأجهزة الأمنية.

ب - أثناء الأزمة (المواجهة Response) :

تعد هذه المرحلة الاختبار الحقيقي للخطط المعدة سلفا وللتجهيزات المرتبة مبكرا وللتدريب الذي سبق حدوث الأزمة، فبقدر الجهد وحسن التخطيط الذي بذل في المرحلة السابقة يتحدد نجاح إدارة الأزمة في عملية المواجهة .

والحقيقة التي لا مناص منها هي ضرورة أن تكون هناك إدارة مختصة لإدارة الأزمات ذات صلاحيات كافية وتنظيم جيد (نظام المصفوفة الذي سبق التحدث عنه) بالإضافة إلى كوادر أمنية تجمع بين التأهيل والخبرة أيضاً لابد أن تتوافر لديها كافة الامكانات الإدارية والمالية التي تساعدها في مباشرة مهامها الحساسة .

وتقوم هذه الإدارة بالتصدي للأزمة وفق سياسة محكمة تأخذ في الاعتبار الظروف والأبعاد الاجتماعي والسياسية والأمنية، كافة بحيث تأتي قراراتها سليمة وإجراءاتها صائبة.

وتكثر في الغالب التدخلات أوقات الأزمات من قبل الإدارات والمسئولين والجمهور رغبة منهم في تقديم المساعدة، وفضولاً لمعرفة ما حدث وماذا سيحدث وتكون أحياناً المجموعة المسئولة عن إدارة الأزمة في حرج شديد عندما يتدخل في أعمالها أحد المسئولين الكبار والذين لا تستطيع رفض أوامرهم، لذلك فيستحسن أن يرأس فريق عمل الأزمة رتبة كبيرة بحيث تذوب جميع التدخلات من المسئولين الأدنى (وليس بمستغرب في الحقيقة بأن الكوارث والأزمات من الأمور التي تخلق تنافسا بيروقراطيا وتعارضا بين أجهزة إدارة الكارثة وهذا التنافس ليس فقط لهدف مشترك وإنما لشعور كل جهاز بأن حالات الكوارث هي الأساس في الحصول على السلطة والاعتبار في مرحلة ما بعد الأزمة) .

والحقيقة أن الأزمات تختلف في طبيعتها وأهدافها، فهناك أزمة اختطاف طائرة وأزمة تفجيرات وأزمة إضراب أو مظاهرات إضافة إلى أزمات انتشار الأوبئة والزلازل والفيضانات. . . إلخ. وكل أزمة تحتاج إلى أسلوب عمل معين لإدارتها والتصدي لها، ورغم هذا الاختلاف فإن هناك بعض الإرشادات العامة التي ينبغي لإدارة الأزمة ملاحظتها في مرحلة مواجهة الأزمات، منها :

1 – أن تتوافر الكفاءة لمركز التوجيه والتحكم في العمليات طوال فترة مجابهة الكارثة بالقدر الذي يمكنه من استقبال كافة التقارير وبعث التوجيهات بالدقة والسرعة المطلوبة، وأن يهتم هذا المركز أيضاً بالتغذية الاسترجاعية (Feedback) من كافة الأطراف للتعرف على ما تم تنفيذه، وما برز من تطورات جديدة تستدعي تعديلات أو تغييرات في القرارات والإجراءات السابقة.

2 – محاولة ضبط النفس وعدم التسرع في ردود الفعل والتأني في كل خطوة مع دراسة جميع الاحتمالات، وكافة التبعات المتعلق بأي تحرك .

3 – أن تكون جميع قنوات المعلومات مفتوحة لاستقبال البيانات والمعلومات كافة من جميع المصادر الرسمية وغير الرسمية، مع عدم إغفال أية معلومات عن الحدث قبل تحليلها واختبارها.

4 – محاولة كسب الوقت، واختيار الوقت المناسب للتحرك، وألا فرض التوقيت من قبل الخصم. مع ملاحظة أن إطالة الوقت بالنسبة لبعض الأزمات

كاحتجاز الرهائن قد تحدث ما يسمى بأعراض ستوكهولم (the Stockholm syndrome) حيث يرجع هذا الاصطلاح إلى عملية احتجاز الرهائن في أحد بنوك ستوكهولم التي قامت بها منظمة إرهابية في أغسطس 1973م لإكراه الحكومة على الإفراج عن زعيمها المعتقل. واستمر احتجاز الرهائن عدة أيام وعندما تولى رئيس الوزراء عملية المفاوضة قامت إحدى الفتيات من بين المحتجزين بالنيابة عن الإرهابيين بالتفاوض مبدية أثناء الحوار خوفها من تصرفات رجال الشرطة، ومؤكدة بأن المحتجزين قادرون تماماً على حماية المجموعة من الشرطة، وقد صورت هذه الحادثة على أنها من صور تعاطف الضحية مع المجرم ، إن أعراض ستوكهولم والتي تنشأ بين المجرم والضحية، والتي قد تكون سببها خوف المحتجزين من هجوم الشرطة ذات جانب إيجابي وهو تقليل احتمال إيذاء المحتجزين من قبل الإرهابيين ولكنها تنطوي على جانب سلبي وهو عدم الاستفادة من المعلومات التي يقدمهغا المحتجزون نظراً لتعاطفهم إضافة إلى عدم قيام المحتجزين بتنفيذ أوامر رجال الأمن الخاصة بسلامتهم .

5 - ضرورة توزيع الأعمال والمسئوليات والصلاحيات بين لجان الأزمات بشكل واضح ودقيق، فهناك اللجان العليا، واللجان الوسطى (العمليات) وفرق العمل التنفيذية، إضافة إلى اللجان المعاونة واللجان الاستشارية وأن تكون اختصاصاتها من الوضوح والدقة بالشكل الذي لا يحدث معه ازدواج أو تدخلات.

6 - يجب ملاحظة الشعور العام للرأي العام والمواطنين أثناء تنفيذ مهمات إدارة الأزمة، بحيث ألا تسبب العمليات أي مضايقة للجمهور أو إساءة إلى ممتلكاتهم إذ أن الجمهور هم السند الرئيسي لعمليات الأزمة.

7 - المحافظة على سرية العمليات والمعلومات والاتصالات ، وأن يتم تحديد مستويات السرية لكافة الوثائق والإجراءات وإحاطة المعنيين بذلك.

8 - الاستفادة من إمكانات القطاع الخاص للمساهمة في عمليات الأزمات الكبيرة، وحثهم على المشاركة عن طريق استثارة المشاعر الوطنية وكذا تكون فرق تطوعية من المواطنين للمشاركة في الإنقاذ والاتصالات وغيرها وكذلك للاستفادة من قدراتهم وإمكاناتهم، ولمنحهم الإحساس بأن أمن الوطن يهمهم واستقراره يعنيهم، وهم رجال أمن حقيقيون.

9 - التعامل الحذر مع وسائل الإعلام دون تعتيم أو تفريط، وأن يكون استقاؤهم للأخبار عن طرق لجنة إعلامية منظمة توفر لهم المعلومات التي تهمهم دون الإضرار بسير العمليات.

والحقيقة أن لكل أزمة ظروفها الخاصة والتي تحتم التعامل معها بطريقة خاصة أيضاً. بيد أن هذه الإرشادات العامة قد تكون عوناً للأجهزة الأمنية في مواجهة الأزمات المختلفة.

ما بعد الأزمة (إعادة التوازن Recovery) :

إن مهمة إدارة الأزمة لا تنتهي بمجرد مجابهة الأزمة والقضاء عليها وإنما تمتد إلى مرحلة أخرى، وهي محاولة علاج الآثار الناتجة عن تلك الأزمة، وإعادة بناء ما تم تدميره، ووضع الضوابط لعدم تكراره، إضافة إلى الاستفادة من دروس الأزمة في الأحداث المستقبلية. (أن مرحلةإعادة التوازن للوضع السابق أو على نحو أفضل - وهو أمر يستحق أن يكون هدفاً لذات - يستوجب من الإدارات المحلية وعياً بأهمية المرحلة وتطلعاً للإنجاز، وقدوة على التخطيط على نحو متكامل وسريع، وتحديداً بيناً لأوجه العون التي يمكن أن تدعم بها السلطات المركزية هذه الجهود كما ينبغي ألا يكون الاهتمام في هذه المرحلة محصوراً في إعادة البناء، إنما أيضاً بذات القدر من الأهمية في زيادة كفاءة وفعالية التدابير والنظم التي يمكن أن تحول دون كوارث مستقبلية مماثلة أو على أقل تقدير الحد من أضرارها المحتملة بأعلى درجة ممكنة)[1].

وهنالك من يشير إلى أن بعض الجهات. وما أن تنتهي من إخماد الأزمة أو من التغلب على الكارثة حتى تبدأ رحلة الانتعاش بالنصر والتي قد تمتد طويلاً يتبعها غفوة عميقة.. لا يوقظها منها إلا أزمة مماثلة لذا يجب التنبيه إلى ذلك وأن يصار إلى تشكيل لجان عديدة تختص بإعادة البناء، ووضع الضوابط لعدم تكرار ما حدث إضافة إلى إجراء البحوث والدراسات المختلفة حول مسببات ما حدث ومصدر نشوء الأزمة، مسارها وكيفية مواجهتها ونتيجة ذلك مع التركيز على السلبيات التي التصقت بعمليات إدارة الأزمة، ودراسة أسبابها ووضع الحلول لعدم تكرارها.

إن الدروس المستقاة من الأزمات هي أهم الثمار إن لم تكن الثمرة الوحيدة للأمات التي يفترض أن تستفيد منها الأجهزة الأمنية .

(1) حسن أبشر الطيب، إدارة الكوارث، مرجع سبق ذكره، ص 69.

دور الإعلام أثناء الأزمات والكوارث :

الواقع أن الخطة الإعلامية من أهم مقومات القيادة الناجحة في الأزمات لذلك فإن من الأهمية بمكان أن تكون هنالك سياسة قبل وأثناء وبعد الأزمات .

ففي مرحلة ما قبل الأزمة يؤدي الإعلام دوراً مهماً في توعية المواطنين بالإجراءات التي تتبع لسلامتهم عند ووقع الكارثة. أم أثناء الكارثة فإن للإعلام دوراً آخر أكثر أهمية وهو عرض الحقائق بالأسلوب الإعلامي الذي يبعث على الأمان والطمأنينة تهدئة الرعب والخوف، وبعد الكارثة يوالي الإعلام دوره المهم ويقوم بدراسة لما قام به والتركيز على الجوانب الإيجابية لتنميتها ومعالجة أوجه القصور السلبية[1] .

ويجب أن تؤسس العلاقة بين قيادة الأزمة في موقع الأحداث وأجهزة الإعلام على درجة عالية من التفاهم والتنسيق، وأن تتسم بالحيطة والحذر من جهة أخرى ولعل من أهم القرارات عند وقوع الأزمة هو تعين متحدث رسمي تكون مهمته بالدرجة الأولى تنظيم عملية الأعلام ووضع الحقائق أمام الرأي العام منعاً لتناقض الأخبار والتصريحات عند ترك الأمور دون تحديد ويجب أن يكون المتحدث الرسمي في تعايش تام مع الأحداث وملماً بجميع الحقائق ومجريات أمور الأزمة .

كما يجب أن يكون دقيقاً في كل ما يصرح به وصادقاً فيما يقول. وذلك لأن اختلاف الحقائق التي يلتقطها الجمهور بوسائلهم المتنوعة يؤدي بالضرورة إلى التشكيك في مصادقية الحقائق، ومصداقية الجهات الرسمية عن إدارة الأزمة[2] .

ومعروف أنه خلال أي أزمة أمنية تنقسم وسائل الإعلام إلى ثلاثة أقسام منها ما هو مؤيد لقيادة الأزمة ومنها ما يعتبر إعلاماً معادياً يهمه تفاقم الأزمة ومنها ما يكون إعلاماً محايداً تهمه الحقيقة بكل تجرد. لذلك ينبغي على قيادة الأزمة أن تعي ذلك، وأن تواجه الجميع بالحقائق في وقتها المناسب إذ أن الإعلان عن الأحداث بشكل مدروس، هو الأسلوب الجدي لمجابهة كل الشائعات التي تحاك بقصد أو غير قصد .

ولا يعزب عن البال فضول الناس لمعرفة ما يجري. . . والتزام وسائل الإعلام أمام جمهورها بالبحث لهم عن الحقيقة. ومن هذا المنطلق فلا يستبعد - في حالة غياب

---

(1) ماهر حمال الدين علي، التخطيط الأمني لإدارة عمليات مواجهة الكوارث ، مرجع سبق ذكره، ص37.
(2) عدالكريم درويش، قادة الشرطة وإدارة الكوارث والأزمات، مرجع سبق ذكره، ص61.

التصريح الرسمي الصادق - أن تختلق تلك الوسائل أخباراً لا أساس لها من الصحة وتقوم بتغليفها بوسائل الإثارة وذلك للاستهلاك الإعلامي اليومي.

إذاً تكون الوسيلة الفعالة لمواجهة الشائعات بنشر الأخبار الصحيحة والمعلومات الصادقة من قبل المتحدث الرسمي وفق تصريحات رسمية معدة بأحكام بحيث لا تؤثر سلباً على مسار العمليات (أن التصريحات الرسمية ذات الطبيعة الأساسية لابد من تحريرها بشكل دقيق ومحدد. وأن تلزم أجهزة الرأي العام بإذاعتها أو نشرها كما قدمت علماً بأن تعديلات فيها كمار تشير التجارب، قد تقود إلى إيحاءات واستنتاجات مربكة قد يصعب أن لم يستحيل تلافيها)[1] .

ومما يجدر التنويه إليه.. هو ضرورة متابعة كل ما ينشر في وسائل الإعلام عن الأزمة. وذلك لدحض ما قد يكون من افتراءات في وقتها المناسب.. والاترك لتتفاعل سلباً دون إيضاح لحقيقتها وبواعثها.

ختاماً فإن للإعلام دوراً بارزاً سلباً وإيجاباً على تفاعلات الأزمة.. وبقدر ما تكون قيادة الأزمة منظمة وواعية وواقعية وحذرة في التعامل مع وسائل الإعلام تكون النتائج مرضية .

ملامح النموذج الأمثل لإدارة الأزمة :

لقد بات من الضروري بإدارة مواجهة الأزمات الأمنية في هذا العصر تشابكت فيه المصالح وتعارضت فيه السياسات وتهيأت لكل من يريد الخراب والدمار كل الوسائل التي تحقق له مبتغاه.

والأزمة الأمنية وإن تفاوت درجتها ومصدرها وأهدافها، إلا أنها في الغالب تبدأ صغيرة الحجم والتأثير لكنها ما تلبس أن تتضخم وتتوسع، أشبه بالكرة الثلجية التي تكبر مع الوقت والتدحرج.

والحقيقة أن التعامل مع الأزمة ليس مهمة أمنية بحتة، وإنما هي مهمة سياسية واقتصادية واجتماعية، تبعاً لتأثيرها الملموس على أوجه الحياة المختلفة لذلك فإن التصدي لها مسئولية جماعية متعددة الأبعاد.

---

(1) حسن أبشر الطيب، إدارة الكوارث، مرجع سبق ذكره، ص91.

وهناك ثمة فرق جوهري بين الكوارث الطبيعية وبين الأزمات الأمنية يخلقها البشر إذ أن الأولى ليس لها مؤيدون، بل إن هناك تعاطفاً دولياً مع الضحايا والمنكوبين يسفر في الغالب عن مساعدات إغاثية كبيرة ، كحوادث الزلزال أو الفيضانات على سبيل المثال، في حين تختلف الأزمة الأمنية، بأن لها مؤيدين ومعارضين حيث تحظى بالتأييد من قبل البعض وبالاستنكار من البعض الآخر على المستويين الداخلي والخارجي، مما يجعل تغذيتها أو استفحالها من الأمور المحتملة لذلك فإن التصدي لهذه الأزمات الأمنية يحتاج إلى جهود مضاعفة في التخطيط والتنظيم والتجهيز.

وفي الواقع ليس هنالك نموذجاً موحداً للتعامل مع الأزمات المختلفة، نظراً لتباين طبيعتها وظروفها ودرجة تأثيرها إلا أنه - ولوجود قواسم مشتركة بين الأزمات - أضحى من السهل تحديد ملامح النموذج الأمثل للتعامل مع الأزمات المختلفة وفق منظور أمني وإداري يحقق الإعداد الجيد والمواجهة الناجحة والعلاج الشافي ولعل من أهم المؤشرات والملامح للنموذج الفعال لإدارة الأزمة يتمثل في الاعتبارات التالية:

لكي يتم التعامل مع الأزمات بشكل مدروس وفعال لابد من إنشاء إدارة من الأزمات تعني بالتصدي للأزمات المختلفة تخطيطاً وتنفيذاً ومعالجة ويشترط لنجاح هذه الإدارة أن تنظم بصيغة شبكية (مصفوفة Matrix) وذلك للمزاوجة بين التنظيم التقليدي الوظيفي والتنظيم الفني الأفقي بحيث يستفاد من كافة إمكانات الأجهزة المعنية بعيداً عن القيود البيروقراطية، ويستحسن أن تتبع لهذه الإدارة فروع في المناطق الهامة، يتم تشكيلها بنفس طريقة وأسلوب تشكيل الإدارة الأم. ولا يعزب عن البال إن معظم الدول قد أسندت مهمة معالجة الكوارث الطبيعية والصناعية إلى أجهزة الدفاع المدني والحماية المدنية إلا أن الأزمات الأمنية لا تزال في بعض الدول بعيدة عن المعالجة المنظمة. ومن جانب آخر فإنه نظراً لتباين الأزمات الأمنية واختلاف طبيعتها وحجمها فإن الضرورة تستلزم إنشاء فرق مهمات Task Forces للتدخل السريع، بحيث تخضع هذه الفرق إلى تدريب عالٍ حسب المهمة التي تستعد لمواجهتها. ولابد من الاستفادة تدريبياً من الدول المتقدمة في هذا المجال كالولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية التي اهتمت بهذا الجانب وسجلت مواقف ناجحة مع الأزمات عند حدوث ما يتطلب المواجهة أما في الأوقات العادية فلا بأس من بقائها ضمن وحداتها الرئيسية لضمان التغذية التخصصية .

لابد أيضاً من تكوين (فريق تفاوض) من ذوي الكفاءة والمقدرة والاطلاع وأن يتم تدريبهم على أسس وأساليب التفاوض على أيدي خبراء في الأمن والاجتماع والسياسة، وعلم النفس، بحيث يكونوا قادرين على مباشرة عملية التفاوض عندما يستدعي الأمر ذلك .

لا يوجد أكثر أهمية من المعلومات ونظام الاتصالات خلال مواجهة الأزمة إذ بدون هذين العنصرين تصبح المواجه الناجحة ضرباً من المستحيل. لذلك تدعو الحاجة إلى إنشاء (غرف عمليات Operation Centers) ويتم تجهيزها بكافة وسائل الاتصال كالتلفون، والفاكس، والتلكس، وأجهزة كمبيوتر، وطباعة، وخرائط ووسائل إيضاح، وكافة ما تتطلبه عمليات إدارة الأزمة ويجب أن تكون هذه الغرف مهيأة لاستيعاب كافة مندوبي الأجهزة ذات العلاقة مع خطوط اتصال مباشرة مع إدارتهم، وذلك لتسهيل تمرير المعلومات وتبليغ الأوامر والتوجيهات ولابد من وجود وحدة داخل غرفة العمليات تعني باستقبال كافة المعلومات التي ترد، وتصنيفها وتحليلها باستخدام أحدث التقنيات، وذلك للاستفادة منها في اتخاذ القرار الأمني المتعلق بالأزمة كما يفترض أن تكون هناك عمليات مصغرة في المناطق الهامة تتصل مباشرة بالغرفة الرئيسية .

يجب أن تتولى إدارة الأزمة كافة الأمور التي تتعلق بالأزمة بشكل مباشر لذلك فإن كافة الجهات ذات العلاقة بالقضية يفترض أن تصنف إلى أجهزة تنفيذية وأجهزة مساعدة وأجهزة استشارية وذلك توحيداً للجهود ومنعاً للتضارب الأمور وازدواجية المعالجة.

ومما تجدر ملاحظته هو تعدد التداخلات أثناء الأزمات من قبل مسئولين ومؤسسات، بل وأشخاص حيث يدلي كل بدلوه في اتخاذ القرار وهو اجتهاد يكون مبعثه الحرص والرغبة في إنهاء الأزمة بيد وأن هذه التدخلات لا تخلو في الغالب من تناقضات، تؤدي إلى الإرباك والخلط وازدواج بل وتعارض الأوامر والتوجيهات، مما يؤثر سلباً على كفاءة المواجهة .

لذلك يقترح أن يرأس إدارة الأزمة أحد المسئولين من ذوي الرتب العليا وذلك لكي تذوب كافة التداخلات وتتلاشى، بحيث يتم قبولها فقط كمعلومات، وليست أوامر أو قرارات. ولا بد إزاء ذلك من رئيس كبير يحد من تداخلات الرتب الصغيرة.

العمل على عقد دورات تدريبية لكافة العاملين في إدارة الأزمة وللفرق الخاصة يتم التركيز فيها على دورهم في الأزمة، وذلك بغية إكسابهم مهارات معينة وصقل مواهبهم وتنمية قدراتهم لكي يصبحوا قادرين على القيام بأدوارهم في الأزمة بكفاءة وفعالية.

والتدريب في الحقيقة ليس مقصوراً على قوات التدخل والعمليات فقط وإنما أيضاً للقيادات الأمنية والإدارية التي تعني بإدارة الأزمة، إذ يحب إعطاؤهم جرعات تدريبية حول طريقة إدارة الأزمة والتعامل مع شئونها. ويمكن ذلك عن طريق إلحاقهم بالندوات والحلقات العلمية والمؤتمرات التي تبحث في ميادين الأزمات.

ولا يعزب عن البال الإشارة إلى أهميـة التطبيق العملي في الدورات على أزمات مماثلة للواقع، وذلك لاكتساب المتدرب مهارة أكبر وتعويده على أجـواء الأزمات وقد يكون من الأفضل من حين لآخر مفاجأة إدارة الأزمة باختلاق حادثة وهمية وذلك لقياس استعدادهم ولمعالجة ما قد يحدث من سلبيات أثناء التنفيذ مع عدم الإكثار من ذلك تفاقدياً لنشؤ حالة عدم التمييز بين الحادث الحقيقي والحادث الوهمي من قبل العاملين في غدارة الأزمة.

هناك إمكانات كبيرة يمتلكها القطاع الخاص إضافة إلى القدرات التي يمتلكها المواطن لذلك يجب أن تقوم إدارة الأزمة بفتح قنوات التعاون مع هذه الفئات للاستفادة من إمكاناتهم أوقات الأزمات، ويكون لك عن طريق التخطيط المسبق ومعرفة إمكانات كل جهة، والإطار الذي من الممكن أن تسهم به وبالتالي استدعاءهم عند الحاجة .

ولابد أيضاً أن الاستفادة من القوى البشرية المخلصة التي من الممكن أن تساعد في عمليات إدارة الأزمة، كعمليات الإنقاذ أو الإخلاء أو الإسعاف كل ذلك من الممكن أن يتم بفتح مجالات التطوع وفق أسس أمنية وإدارية مدروسة بعناية.

إن وعي المواطن والمقيم بالإجراءات التي تتخذ في أوقات الأزمات، والدور المطلوب منه يؤدي إلى المساعدة في مواجهة الأزمة. لذلك يجب أن يتم وتنفيذ خطط إعلامية وتوعية في هذا الإطار تهدف إلى توعية أفراد المجتمع بالدور المطلوب منهم أثناء حدوث الأزمة، ويأتي ضمن الإطار التوعوي فإقامة المؤتمرات والندوات واللقاءات العملية المختلفة بالإضافة إلى البرامج الإعلامية والتي تسهم في إيضاح الإجراءات المطلوبة أثناء الأزمات وكيفية تنفيذها.

التعاون الإقليمي والعربي والدولي في مجال تبادل الخبرات والمعلومات حيال الأزمات ورموزها وذلك من إحباط كافة المخططات الإرهابية العدائية في مهدها وتطويق آرها. وكذا محاولة الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في مواجهة أزماتهم الأمنية وذلك لاستخلاص أفضل السبل في هذا المضمار ولا ننسى أهمية تدريس مادة إدارة

الأزمات والكوارث في الكليات والمعاهد المدنية. ومحاولة استضافة الخبراء العرب والعالم لإلقاء المحاضرات في هذا المجال للدارسين.

في الحقيقة أن للإعلام دوراً بارزاً سلباً وإيجاباً على تفاعلات الأزمة لذلك يجب على إدارة الأزمة التعامل بحذر مع وسائله المختلفة، ولابد إزاء ذلك من تعين متحدث رسمي على قدر من الكفاءة والتأهيل والقدرة بحيث يتولى كافة التصريحات الرسمية عن الأزمة، والتي يتم إعداد إطارها من قبل فريق مختص لمراعاة كافة أصدائها المحتملة وتأثيراتها .

ولا يعزب عن البال التنويه أن التعتيم الإعلامي على مسار الأزمة يؤدي إلى انتشار الشائعات واختلاق الأخبار الزائفة حولها إما لهدف عدائي أو لهدف إشباع نهم الجمهور وفضوله، لذلك يجب نشر الأخبار والتصريحات المتتابعة عن تطورات الأزمة، بشرط أن لا يؤثر ذلك على مسار العمليات.

إن من واجب إدارة الأزمة المحافظة على سرية المعلومات والأمن والاتصالات إذ إن التفريط في ذلك يعد تدميراً لكافة الخطط وفوزاً مسبقاً للعدوان. ولكن ما يجب التنبيه إليه هو محاولة عدم الإفراط في السرية إلى درجة حجب المعلومات الضرورية التي تحتاج إليها الجهات المعنية بحجة السرية المفتعلة.

أنه وكما أن التفريط في سرية المعلومات يعد من الأمور السلبية، فأن الإفراط أيضاً في السرية لأمور لا تستحق هذا الغطاء السميك تعد أيضاً من الأمور السلبية في معالجتها لأزمة لذلك يجب على إدارة الأزمة تحديد درجات السرية وتصنيف المعلومات تبعاً لذلك وفقاً لمعايير أمنية سليمة ومحكمة.

إن إدارة الأزمة وهي تقوم بتنفيذ عملياتها تلتقي مع المواطنين ومصالحهم في مساحات مشتركة مما يؤدي أحياناً إلى إزعاج المواطن والتأثير على بعض مصالحه، نتيجة الانتشار الأمني وما في حكمه .

لذلك يجب على إدارة الأزمة ملاحظة الشعور العام للمواطن ومحاولة التوفيق بين ضرورات الأمن ومصالح المواطن، إذ أن إدارة الأزمة أوج ما تكون إلى دعم المواطن وتأييده أوقات الأزمات، ولا شك أن هذه الإزعاجات كالتفتيش اليومي مثلاً وتعطيل حركة السير - خصوصاً إذا ما طالت، مدعاة إلى تذمر المواطن، وبالتالي التأثير على درجة تعاونه. فيجدر أخذ ذلك بعين الاعتبار ما أمكن .

قائمة المراجع

1. إبراهيم أحمد ومحمد صفي الدين أبو العز، مبادئ الجغرافيا الطبيعية، مكتبة النهضة المصرية القاهرة 1965م.
2. إبراهيم النحال، التصحر في الوطن العربي، (الكويت: مكتبة دار العروبة لنشر والتوزيع).
3. أبو الفضل جمال الدين بن مكرم جمال الدين بن منظور، لسان العرب، (بيروت دار صادر، 1985م).
4. أزهري فضل المولى، الآثار الأمنية للنزوح الاضطراري لولاية الخرطوم، الزمالة السابعة، (الخرطوم: أكاديمية الشرطة العليا، 2004م) .
5. إسماعيل علي كرم الله، نائب مفوض، مفوضية شئون النازحين، 2005م.
6. الأحمدي، عبد الله سعد، المنطقة الموقفية في إدارة الأزمات، رسالة ماجستير المعهد العالي للعلوم الأمنية بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب 1414هـ.
7. الرفاعي الطاهر فلوس، الأساليب الكمية في إدارة الأزمات الأمنية، بحث مقدم إلى المؤتمر التاسع عشر لقادة الشرطة والأمن العرب، الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب، تونس 21-22-5-1416هـ.
8. الشعلان: فهد بن أحمد. إدارة الأزمة الأمنية، محاضرة علمية تم إلقاؤها بوزارة الداخلية في البحرين ضمن برنامج عمل المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض (1416/7/5هـ الموافق 1995/11/27م) .
9. الشافعي محمد بشير، القانون الدولي العام في السلم والحرب، مطبعة المعارف الإسكندرية، طبعة أولى.
10. الشهراني، محمد بن مبارك، أثر المعلومات والاتصالات في إدارة الأزمات رسالة ماجستير، الرياض: المعهد العالي للعلوم الأمنية، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب 1412هـ.
11. اللواء شرطة: د. عثمان جعفر، النزوح وإفرازاته الزمنية، على ولاية الخرطوم، 2005م .

12. النمر، سعود بن محـمـد ومحمد فتحي محـمـود (وآخرون) الإدارة العامة الأسس والوظائف، الرياض: مطابع الفرزدق التجارية 1411هـ.

13. الهواري، سـيد، الإدارة: الأصول والأسس العلميـة، القاهرة مكتبـة عين شمس 1982م .

14. جودة حسنين جودة فتحـي محمد أبو عيانة قواعد الجغرافيـا العامة، معالم سطح الأرض، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية.

15. حسن أبشر الطـيب، إدارة الكوارث، الناشر ميلان المحدودة، الطـبعة الأولى سنة 1992م .

16. حســن صالح بيـومي، جهـاز أمن الدولة أمام مـحكمة التـاريخ، الطبعـة الأولى 1993م ، شركة ماستر التجارية المحدودة.

17. حسين شرف الدين، وعليوى، 1993م، ومحي الدين حسين إدارة الأزمات الأمنية بين النظرية والتطبيق تقرير حول المؤتمر الرابع. إدارة الأزمات الأمنية مايو 1993م . مجلة الأمن، كلية شرطة دبي العدد (1) يناير 1994م .

18. درويش، عبد الكريم، قادة الشرطة وإدارة الكوارث والأزمات. مجلة الأمن.

19. د. سامح الغرايبة، يحيى الفرحان، العلوم البـيئية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002م .

20. ر اتب الزيات ، موسوعة، لماذا وكيف، في التقانة والعلوم، سلاسل سوفيز، دار الراتب الجامعية، بيروت.

21. سراج الدين عـبد الغفـار، الصراع في جبال النوبـة، مركز البحـوث والدراسات الإفريقيـة، الطبعة الأولى، (الخرطوم: دار جامعـة إفريقيا العالمية للطبـاعة والنشر، 1997م) .

22. شرف الدين بانقا، النازحون وفرص السلام، (جامة إفريقيا العالمية، مركز البحوث والدراسات الإفريقية)، الإصدارة "39" .

23. صادق محجـوب، الاستعداد المبكر للطوارئ الصحيـة كيفية مجـابتها، الخرطوم، وزارة الصحة الاتحادية، 1993 م.

24. صـلاح الدين الشامي، السـودان دراسة جـغـرافيـة، نشأة المعـارف الإسكندرية، 2000م.

25. طلعت أحمد محمد، الجغرافيا التاريخية في البلايستوسين، الطبعة الثانية، مكتبة النهضة المصرية 1991م .

26. طلعت أحمد محمد، الجغرافيا الطبيعية، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1998م .

27. عبداللطيف الجاك، ضابط معسكرات ، مفوضية شئون النازحين، سوبا ، 2005م.

28. عقيد شرطة/ محجوب عثمان الحسن ساتي، المهددات الأمنية على الحدود السودانية الإرترية، بحث مقدم لنيل زمالة أكاديمية الشرطة العليا، 2001م .

29. علي الصاوي، الأبعاد الداخلية لمفهوم الأمن القومي، (الإسكندرية: منشأة دار المعارف، 1990م) .

30. فريق أول شرطة عبد الوهاب إبراهيم، مذكرة متكاملة عن مفهوم الأمن القومي، مكتبة أكاديمية الشرطة العليا.

31. لواء شرطة د. جلال تاور كافي، أسباب الحرب الأهلية في جبال النوبة وأثرها، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه، جامعة جوبا، 2001م .

32. لواء شرطة صلاح مطر، أمن السودان التهديدات والحقائق، بحث فردي، الأكاديمية العسكرية العليا.

33. لواء شرطة صلاح مطر، أمن السودان التهديدات والخصائص بحث فردي للأكاديمية العسكرية.

34. محمد إبراهيم أبو سليم، تاريخ الخرطوم، (بيروت: مطبعة دار الجيل) .

35. محمد أحمد كرار، الأمن القومي السوداني، 1991م .

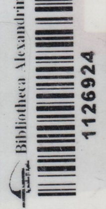
36. محمود عمر محمود، النزوح بسبب الجفاف والحرب وأثره في الجريمة بولاية الخرطوم، الزمالة الرابعة، (الخرطوم: أكاديمية الشرطة العليا، 2000م) .

37. يوسف حامد، مدير إدارة المعسكرات، مفوضية شئون النازحين، 2005م .

هذا الكتاب

الأزمه هى حالة حرجة أو حالة غير مستقرة تنتظر حدوث تغير حاسم. او اجمالا يمكن تعريف ادارة الأزمة بأنها عملية ادارة خاصة من شأنها انتاج استجابة استراتجية المواقف والأزمات من خلال مجموعة من الاداريين المنتقين مسبقا والمتدربين تدريبا جيدا , والذين يستخدمون مهاراتهم بالاضافة الى إجراءات خاصة من أجل تقليل الخسائر الى الحد الادنى.

اما الكارثه فهى المشكلة التى تبقى دون حسم فترة طويلة تتحول الى كارثة والكوارث هى غالبا مسبقة للأزمات. فالكارثة هى الحالة التى تحدث فعلا وأدت الى تدمير وخسائر فى الموارد البشرية والمادية أوكلاهما , اسباب للكوارث دئم مباشرة ويمكن حصرها خلال فترة زمنية محددة , واسباب الكوارث يمكن حصرها فى اسباب طبيعية , واسباب بشرية , واسباب صناعية , فالازمة هى أحد نتائج الكوارث.





الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات

P.O Box: 203 Heliopolis 11757 Cairo - Egypt
Mobile: 002-010-1763677 Mobile: 002 - 010 - 3401184
E-mail: info@uarab.net u_arab@yahoo.com Web : www.uarab.net